

منهج اليقين

في

بيان أن الوقف الأهل من الدين

ويليه : كلمة حول ترجمة القرآن الكريم

تأليف

العلامة الكبير صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ

محمد حسين مخلوف العدوي المالكي

وكيل مكتبة الأزهر ، ومدير المعهد الديني الإسلامية سابقا

حفظه الله آمين

مطبعة الطبع محفوظة للوقف

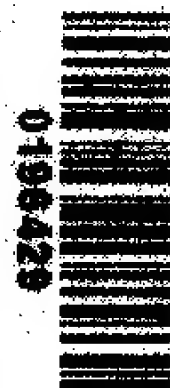
طبع بطبعة

مكتبة الحسيني وأولاده بمصر

الطبعة الخامسة

رقم ٤٦٧

١٣٥١ هـ



Library Alexandria

منهج اليقين

في

بيان أن الوقف الأهل من الدين

ويليه : كلمة حول ترجمة القرآن الكريم

تأليف

العلامة الكبير صاحب الفضيلة الاستاذ الجليل الشيخ

محمد حسنين مخلوف العدوى المالكي

وكيل مشيخة الأزهر ، ومدير للعاهد الدينية الاسلامية سابقا

حفظه الله آمين

~~~~~  
حقوق الطبع محفوظة لمؤلف

~~~~~  
طبع بطبعة رقم
مصطفى لباني الحلي وأولاده بمصر

وبشرطه محمد امين عمران

محرم سنة ١٣٥١ هـ رقم ٤٦٧



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الأئمة الهداة .

« أما بعد » فيقول الداعي إلى مولاه الرؤوف : محمد بن الشيخ حسين مخاوف العدوي المالكي : إنه في سنة ١٣٤٥ هـ قدّم بعض نقّاب الأئمة المصرية ، وهو صاحب السعادة الأستاذ الجليل : محمد علي باشا عاروبة الأسيوطي اقتراحا إلى مجلس النقّاب يطلب حلّ الوقف الأهلي معللا ذلك بما هو مترتب عليه من المضارّ العديدة ، وأنه لاعلاقة له بالدين الاسلامي : إذ لم يرد نصّ من كتاب الله تعالى أرسنه رسوله صلى الله عليه وسلم يدلّ على أن الوقف الأهلي من القرب الدينية ، وانما هو نظام مدنيّ يجوز التغيير والتبديل فيه إلى آخر ما علل به ، وكتب في ذلك محاضرات أوسع الكلام فيها ، فعارضه كثير من الشيوخ وغيرهم من أهل العلم والفضل : تارة بالمحاضرات وتأليف الكتب ، وتارة بالنشر في الصحف ، ومن بين ذلك مقالة نشرناها إذ ذاك في الصحف اليومية تحت عنوان « كلمة حول مشروع الوقف » ، وطبعنا منها عددا وافرا وزّعناه على أهل العلم ونقّاب الأئمة وشيوخها ، ومع هذا وذلك لا يزال الناس فيه

مختلفين ، وكنا نظن أنهم يقترون خطورة هذا الحكم وأثره في نفوس الأمة ولا ينساقون اليه بالبحث العاجل والرأى القطير : بل يترثون فيه حتى ينجلي الحق ، وينجاب الشك ، وبديهي أنه لاينجاب في هذا الموضوع الخطير إلا بالرجوع إلى نصوص الشريعة ، ومقاصدها السامية ، ومعرفة الأصول التي يبنى عليها شرع الحكم إيجابا أو ندبا أو تحريما أو كراهة ، والمصالح والمفاسد التي لأجلها تشرع أحكام الدين ، وذلك لا يكون إلا بمراجعة الكتب المعول عليها ، والوقوف على مباحثها ، ومشاركة أهل العلم فيما خفي من فهمها على وجه يجمع بين مختلف نصوصها حتى يتسنى للباحثين في هذا الموضوع تخرج الحكم من ما خذه الشرعية على وجه لا نزاع فيه ، ولذلك رأينا أن نسلك هذا الطريق إتماما للبحث ، وأن نعيد النظر في الكلمة السابقة ، ونزيد في خلالها ما يتم به بيانها حتى تكون كرسالة مستقلة تحفظ وتطبع وتشرع بمشيئة الله تعالى . وسميتها [منهج اليقين : في بيان أن الوقف الأهلي من الدين] . ونسأله جل شأنه أن ينفع بها الناظرين ، ويشفي بها صدور قوم مؤمنين ؟

محمد حسنين مخلوف

محرم سنة ١٣٤٧ هـ

التعويل على نصوص الشريعة في الوقف وأحكامه

لا نزاع في أن الوقف مطلقا أهليا أو خيريا باب من أبواب الفقه الباحث عن الأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية كتابا وسنة واجماعا وقياسا وما يرجع إلى ذلك من قواعد الدين وطرق الاستدلال المينة في علم الأصول ، وله معنى لغوي يبحث عنه في كتب اللغة ، وحقيقة شرعية تناول جميع صورته ، وله أركان وشروط وآداب تذكر في كتب المذاهب المدونة وفصول السنة النبوية ، وقد تكفلت هذه الكتب والفصول بالبحث المستفيض فيه ، وأنت عليه من جميع نواحيه فلم تدع مقالا لقائل ، ولا غاية لمسترشد ، ففيها مذاهب الأئمة من الصحابة والفقهاء ، وأقوال عامة العلماء ، وأدلة المختلفين ، والموازنة بينها وبين الراجح والمرجوح منها ، وطرائق الاستنباط ، ووجوه الترجيح على أصول ثابتة موضوعة ، ومناهج قيمة محكمة ، يعرف ذلك من مارسها ، وأخذ نفسه بالرياضة فيها ، والتفقه منها ، لذلك كانت في هذا البحث كما هي في نظائره الحجة الناطقة ، والمرجع الوافي ، لا يعدل عنها ، ولا يطلب من سواها ، لأنها هي الكفيلة ببيان ما جاء به الكتاب والسنة ، والمحيط بتفاصيله على أتم وجه وأكمله .

وكان حقا على الباحثين أن يستقصوها بأناة ورؤية ، وأن يتقبلوا حكمها بالاذعان والرضا ماداموا يحتكمون فيما شجروا بينهم من الخلاف إلى ما تقتضيه الشريعة الغراء ، ويرجعون في بحوثهم إلى أقوال الثقات من الأئمة والعلماء ، لا يبنون غير الحق ، ولا يصدرن عن هوى النفس .

الوقف نوع من انواع البر مندرج في عموم الآيات والأحاديث

والذي تضافرت عليه الأدلة والنصوص ، وصح من المذاهب والآراء
في بحث الوقف .

أولاً : أن الوقف في ذاته نوع من البر والصدقة ، ووسيلة من وسائل
التقرب إلى الله عز وجل ، وطريق لادرار الخير ، واجزال المثوبة للتصدق
بنية صالحة ، ورغبة صادقة لاندراجها في كثير من الآيات والأحاديث الداعية
إلى عمل الخير ، المرغبة في الاكثر منه ، والتزود به للآخرة : مثل قوله تعالى
[من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة] . وقوله
[وافعلوا الخير لعلكم تفلحون] . وقوله [لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون] ،
وقوله [وابتغوا إليه الوسيلة] ، وقوله [مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله
كمثل حبة أنبت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء
والله واسع عليم] . وقوله عليه الصلاة والسلام « إذا مات ابن آدم انقطع
عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له »
إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة في هذا الباب من الآيات والأحاديث التي تحت
على الاتفاق في وجوه الخير .

وما يعرض له من أطماع القوام ، ومساءة المستحقين ، ومطالبة
القضاء في خصوماته لا يخرجها عن أصل وضعه ، ولا يخل بحكمته ، إذ هو
خارج عنه لادخل له في طبيعته ، ولا في شرعية حكمه ، كسائر الأعمال
المشروعة إذا عرض لها ما يوجب كراهتها أو منعها كالتفقه لغير الدين والتعلم
لغير العمل ، والصلاة المقرونة برياء أو غفلة أو وقوع في دار مقصوبة ، أو أزمة
محرمة أو مكروهة فإنها لا تزال مطلوبة شرعاً ، لأن الدال على طلبها

كتاباً أو سنة لا يزال قائماً ، وإن ورد مطلقاً فهو مقيد بانتفاء ما يوجب كراهتها أو منعها . والنهي عن اقترانها بالرياء أو الغفلة ، أو إيقاعها في الأمكنة والأزمنة المحرمة أو المكروهة لا يسقط وجوبها أو نذوبها الأصلي ، ولا شك أن الوقف من هذا القبيل فقد دلّ الشرع على طلبه ، وأنه قرينة من قرب الدين ، فإذا عارض له ما يوجب منعه أو كراهته فلا يسقط هذا الطلب ولا ما يترتب عليه من المصالح : بل لا يزال مشروعاً ، ولو قلنا بالسقوط للعارض لأسرع ذلك في ديننا . إذ الأعمال الشرعية ، والتكاليف الدينية لا بد أن يعرض لها مثل ذلك ، وظاهر أنه لا فرق في هذا بين ما يسمى وقفاً أهلياً ، وما يسمى وقفاً خيرياً ، فإن الأوامر الشرعية المتعلقة بطلب الوقف مطلقة : بل وسابقة على هذه التسمية التي اصطليح عليها الفقهاء أخيراً ، وأوقاف الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقعت متأنولة لكل من القسمين مزجاً وانفراداً كما سيأتي .

الاستدلال بعمومات الشريعة

وثانياً : قد علم من استقراء موارد الشريعة أن طلب الشيء أو منعه أو كراهته كما يكون بدليل يخصه كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو قياساً يكون بالعمومات الشرعية التي يندرج فيها ، والمقاصد الكلية التي علم عن الشارع بالاستقراء اعتبارها في الأحكام الجزئية ، شأن الأوضاع اللغوية ، والنصوص الشرعية ، والخطابات العرفية ، كما حقق ذلك بغاية الوضوح العلامة الشاطبي في كتاب المواقات ، والقرافي في كتاب الفروق ، وغيرهما من العلماء الأعلام ، ولذلك لما نزلت آية [لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون] فهم أبطلحة كما فهم غيره لأول وهلة سموها للوقف ، فقال كما في رواية أنس المتفق عليها : يارسول الله إن الله يقول [لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون] وإن أحبّ أموالى إلىّ يبرحاه ، وأنها صدقة لله أرجو برّتها وزخّها عند الله ، وفي رواية : وإنما

صدقة في سبيل الله فضعها يارسول الله حيث أراك الله ، فقال : بخ بخ ذلك مال دراج مرتين ، وقد سمعت ، وفي رواية : وقد سمعت ما قلت ، أرى أن تجعلها في الأقربين ، فقال أبو طلحة : أفعل يارسول الله ، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبنى عمه ، وفي رواية : فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب من ذوى قرابته . وأخرج الشيخان والترمذي والنسائي عن أنس رضي الله عنه قال : كان أبو طلحة أكثر الأنصار نخلا بالمدينة ، وكان أحب أمواله إليه يرحاء : حديقة كانت مستقبلة للمسجد ، وكان النبي ﷺ يدخلها ويستظل بشجرها ويشرب من ماء فيها طيب ، فلما نزلت آية [لن تنالوا البر] الخ . وفي فتح الباري : وقد باشر أبو طلحة تعيين مصرفها تفصيلا ، فان النبي ﷺ وان كان عين له جهة المصروف لكنه أجل ، فاقصر على الأقربين ، وأبو طلحة خص بها من اختار منهم : أى لصدق قوله ﷺ « في الأقربين » بالبعض منهم ، ولا شك أن هذا نوع من الوقف الأهلي الذي هو عند الفقهاء : حبس العين والتصدق بمنفعتها على معينين من ذوى قرابة الواقف أو غيرهم داخل تحت عموم مطلق الوقف كما سيأتي بيانه . وفي رواية أيوب وغيره أنه حين نزلت [لن تنالوا البر] حتى تنفقوا مما تحبون [جاء زيد بن حارثة بفرس له كان يحبها ، فقال : يارسول الله هذه في سبيل الله ، فعمل النبي ﷺ عليها أسامة بن زيد ، فكان زيد يجد في نفسه ، فلما رأى النبي ﷺ ذلك منه قال إزالة لما وقر في صدره : أما الله تعالى فقد قبلها .

وفي هذا دلالة على جواز وقف الحيوان ، وأنه من البر المحمود كما في حديث البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال « من احتبس فرسا في سبيل الله إيمانا وتصديقا بوعده ، فان شبعه ، وريه ، وروثه ، وبوله في ميزانه يوم القيامة » . وفي رواية عبد الله بن عمر خطرت هذه الآية [لن تنالوا البر] حتى تنفقوا مما تحبون [فتذكرت ما أعطاني الله فلم أجده شيئا أحب إلي من جاري

أميمة فقلت : هي حرة لوجه الله تعالى ، فهذا ونحوه يدل دلالة ظاهرة على اعتبار العموم ، وأنه من الأدلة الشرعية التي يستنبط منها أحكام الدين ، وأن الآية المذكورة ، بل وسائر الآيات المتقدمة شاملة لكل ما يخرج على وجه القرينة إلى الله تعالى وفقا أو عنقا أو غيرهما . وظاهر أن الخبر في الآية بمعنى الأمر : أى أنفقوا مما تحبون كي تنالوا البر ، والمراد البر الكامل ، وإلا فأصل البر ينال بالاتفاق مطلقا كما يشير إليه قوله تعالى [وافعلوا الخير لعلكم تفلحون] والبر اسم جامع لأنواع الخير والطاعات المقرّبة إلى الله تعالى ، ويطلق على الاحسان وكمال الخير ، والمعنى : لن تصيبوا بر الله تعالى بأهل طاعته : أى إحسانه عليهم ، وكمال الخير لم حتى تنفقوا مما تحبون ، وكان السلف رضى الله عنهم إذا أحبوا شيئا جعلوه لله تعالى .

الاستدلال على أن صنيع أبي طلحة محمول على الوقف

وإنما كان صنيع أبي طلحة محمولا على الوقف كما فهمه العلماء دون التملك مع أن قوله : وإنها صدقة لله أرجو برّها وزخرفها عند الله ، وقوله صلوات الله وسلامه عليه « أرى أن نجعلها في الأقربين » كما يحتمل الوقف يحتمل التملك ، فيكون صدقة عامة لاوقفا ، لأن الصحابة رضى الله عنهم فن بعضهم علموا إذ ذاك وقف هذه الأرض ورأوا الناس يتعاملون بها معاملة الوقف كما يؤخذ من استدلال العلماء لقول أبي حنيفة رضى الله عنه بعدم لزوم الوقف بما روى أن حسان بن ثابت رضى الله عنه باع نصيبه من وقف أبي طلحة .

ومن جواب الجمهور القائلين بلزوم الوقف بما ثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم أنكروا على حسان فعله هذا ، فإن إنكارهم عليه إنما هو لعلمهم عن أبي طلحة وقف هذه الأرض ، وهذا العلم لا يزال موروثا بالمدينة إلى وقتنا هذا ، واستدلال أصحاب أبي حنيفة على رأيه بما ذكر ، وهم من كبار

الصدر الا ول ، وأبو حنيفة رضى الله عنه من التابعين دليل واضح على أن صنيع أبي طلحة محمول على الوقف ، وأنه لا نزاع فيه عندهم كما هو كذلك عند غيرهم ، وإنما النزاع في لزومه وعدمه كما سيأتى .

على أن الحوائط والدور والأرضين إذا جعلت صدقة ، أوفى سبيل الله تعالى كما صنع أبو طلحة كانت ظاهرة في الوقف دون التملك ، فتحمل عليه ما لم يعلم أنه أراد بها التملك كما ذكره الامام ابن عرفة نقلاً عن العلامة الباجي من أئمة المالكية حيث قال : ان لفظ الصدقة ان أريد به تملك الرقبة فهو هبة ، وان أريد به معنى الحبس فهو كلفظه . ابن شاس ، وان أريد به أحدهما فهو محمول على الحبس ، وأبو طلحة رضى الله عنه لم يعلم أنه أراد التملك ، بل الذى علم عنه خلافه ، لما علمت أن الصحابة فمن بعدهم رضى الله عنهم كانوا يعاونون وقف هذه الأرض ورأوا الناس يتعاملون بها معاملة الوقف ، والناس من بعدهم على ذلك فلا بد أن يكونوا قد سمعوا من أبي طلحة أو عنه أنه وقف هذه الأرض ، وفشا ذلك بينهم ، وتوارثه الناس خلفاً عن سلف ، أو احتفت به من القرائن ما أوجب هذا العلم المتواطئ بينهم . وقد نصّ الفقهاء على أن الوقف مما ثبت بالإشاعة والسمع .

على أن صيغة الصدقة إذا قيدت بالسبيل تفيد الوقف . وقد روى عن أبي طلحة أنه قال : وإنها صدقة في سبيل الله ، فقول بعضهم في توجيه بيع حسان حصته من هذا الوقف : إن أبا طلحة لم يقفها ، بل ملكه إياها ، إذ لا يسوغ بيع الموقوف ، أو أن أبا طلحة حين وقفها شرط جواز بيعها عند الاحتياج : رجم بالغيب لادليل عليه ، كيف والفقهاء والمحدثون قد استدلوا بصنيع أبي طلحة ، وإقرار النبي ﷺ له ، على أن الآية المذكورة شاملة لحكم الوقف . بل قولهم لحسان : أتبيع صدقة أبي طلحة وأجابته لهم بقوله : ألا أبيع صاعاً من تمر بصاع من دراهم ؟ ظاهر في أن يبعه رضى الله عنه كان

اجتهادا منه في تقدير منفعة هذا الوقف ، فرأى أن يبعه بهذه القيمة خير من بقاءه وقفا ، تعويلا على أن القصد من الوقف المنفعة ، وهي في هذا البيع أرجح منها في الوقف . وقد أنكر عليه الصحابة رضوان الله عليهم فعله هذا . ونقل صاحب الفتح عن أخبار المدينة أن ثمن حصّة حسان هذه بلغ مائة ألف درهم قبضها من معاوية رضى الله عنه ، وظاهر أن بيع الموقوف عليه للوقف سواء كان عمدا أو خطأ في الرأي لا يؤثر في وقفه ولا في اشتها روقفه . وتقدم أن أباطلحة لم يعين جهة المصرف في صيغته ، بل فوّض ذلك للنبي ﷺ فعينها له إجمالا ، وبأشر أباطلحة تعيينها تفصيلا . وعليه فهذا الوقف باعترار صيغته وصدوره من عاقله وقف مبهم ، وباعتبار بيانه وقف أهليّ معين تعلق بجهة برّ تحتل الاقطاع .

حكم الوقف اهليا او مبهما

وحكم الوقف الأهليّ إذا انقطع أهله أن يعود إلى جهة برّ لا تنقطع كالفقراء والمساكين ، أو إلى ما اعتيد صرف الأوقاف فيه ببلد الواقف من وجوه البرّ كالساجد والقناطر والربط كما ذكره المالكية في مبحث الوقف المبهم ، وهو ما لم يعين مصرفه كقوله : دارى حبس أو صدقة في سبيل الله ، فإن ذلك عندهم وقف مؤبد لا يرجع ملكا ، بل يصرف ريعه فيما الغالب صرف الأوقاف فيه ، وإلا فالفقراء والمساكين كما حكاه عياض عن مالك ، وسيأتى عن الحنفية أن الوقف الذي ذكر فيه لفظ الصدقة ولم يعين الموقوف عليه من قبيل الوقف المؤبد معنى ، وهو صحيح جائز عندهم بلا خلاف ، وقد صرفه أبو طلحة بإرشاد النبي ﷺ في الأقربين ، فيؤخذ منه أن الوقف المبهم صحيح ، وأنه يتم بقول الواقف : جعلت هذا وقفا كما ذكره صاحب الفتح وغيره ، وأنه يجوز صرفه أولا في جهة برّ تحتل الاقطاع ، أو في معين ثم من

بعدهما يثول إلى جهة برّ لا تنقطع كالفتراء ، ولا يتعين لأوّل وهلة أن يكون في جهة برّ لا تنقطع ، فان قوله ﷺ لأبي طلحة : « أرى أن نجعلها في الأقربين » صريح في ذلك ، وليس الغرض منه ألا يكون في غير الأقربين : بل المراد أنهم الأولى بالبداة بهم في مصرفه ، إذ لا وجه لقصره عليهم ، وهو في ذاته شامل لهم ولغيرهم ، وكأنه ﷺ قال لأبي طلحة : أرى أن تبدأ بجعلها في الأقربين ثم من بعدهم لجهة برّ لا تنقطع مع جواز صرفها من أوّل وهلة لهذه الجهة ، لأن صيغة الوقف المبهم لكونه مؤبداً ، والأصل في الوقف التأييد تقتضى الصرف لجهة مستديمة بداء أو نهاية ، فاذا قال الواقف : دارى صدقة موقوفة لله تعالى فكأنه قال : دارى صدقة على الفقراء والمساكين ، وعلى قرابتي ثم من بعدهم للفقراء والمساكين إلى غير ذلك مما يصحّ حلّ المبهم عليه وصرفه إليه . وفي وقف أبي طلحة حصل تعيين الجهة للموقوف عليها بإرشاد النبي ﷺ لمرجع رآه إذ ذاك يدلّ على أولوية القرابة دلالة واضحة ، وبعد اقراضها يصرف الربيع لما اعتيد صرف الأوقاف فيه ، وإلا فالفقراء والمساكين . وفي شرح الامام أبي عبد الله محمد بن خلف الأبي المالك المتوفى سنة ٨٢٧ على صحيح مسلم مانصه : وفي المدونة ومن قال : دارى حبس ولم يزد فهي للفقراء إلا أن يرى لذلك وجه تصرف فيه ، مثل أن يكون موضع رباط كالاسكندرية ، وجلّ ما يحبس الناس فيها في السبيل فيجتهد في ذلك الامام . ولما ذكر اللخمي قول مالك هذا قال : وقول ربيعة يسكنها الولد والقرابة والرحم أحسن ، لقوله صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة « اجعلها في الأقربين » انتهى .

وبالجملة فوقف أبي طلحة أصله الآية الشريفة ونحوها ، وإن كان مبهما فقد اتصل به من البيان ما يجعله كالمعين أصالة ، بل هو أتمّ وأكمل ، والحق في الوقف المبهم الذي لم يذكر فيه الموقوف عليه لا من

الواقف ولا من فوّض إليه أنه صحيح جائز لقول المدونة المذكور ، وللقياس على الوصية التي اقتصر فيها على ذكر الموصى به كما لو قال : أوصيت بثلاث مالى مثلا ، ولم يذكر الموصى له فإنها صحيحة ، وتصرف للفقراء سجلا على العالب فى الوصايا ، والوقف المبهم كذلك له بحمل يصح أن يصرف إليه . وهو ما تصرف فيه الأوقاف غالبا ببلد الواقف ، أو للفقراء والمساكين ، فوجب إلحاقه بالوصية المذكورة دون البيع الذى لم يذكر فيه ركن المشترى لوجود الحمل فى كل من الأوقاف والوصايا دون البيوع .

وبتقرير الاستدلال بالآية والحديث على هذا الوجه يعلم أن الآية الشريفة من الأدلة العامة الشاملة للوقف والعنق قطعا ، وأن الاستدلال بها مع حديث أبى طلحة على أن الوقف مطلقا من القرب الدينية صحيح لإشكال فيه ، فيجب اتباعه لافرق بين وقف أهلى وخيرى . على أن من وقف على مقاصد التشريع الدينى وأصوله وأحاط بمحاسن الوقف وأعراضه لايسعه إنكار أن الوقف مطلقا من أفضل القرب الدينية .

بيان ما يدور عليه أمر التشريع من المصالح والمفاسد

وكذلك يعلم من استقراء موارد الشريعة الغراء أن الشئ إنما يطلب بدليله وجوبا أو ندبا إذا ترجحت مصلحته على مفسدته ، كما أنه يمنع كذلك تحريما أو كراهة إذا ترجحت مفسدته على مصلحته ، وليس لزاما فى طلبه ألا تكون فيه مفسدة أصلا ، ولا فى منعه ألا تكون فيه مصلحة أصلا : إذ الخير المحض والشر المحض لا يكاد يوجد فى هذه الدار ، سنة الله فى خلقه [ولن تجد لسنة الله تبديلا] ومنه يعلم أن ما يوجد فى الوقف أهليا أو خيريا من مفسدة مرجوحة لا يخرجها عن أصل وضعه ، وأنه من القرب المشروعة ، وأولى من ذلك ما لو عرض لبعض جزئيات الوقف أهليا أو خيريا من المضار

والمفاسد ما يوجب منعه أو كراهته ، فإن ذلك خارج عن طبيعته عارض له بعد وضع حكمه وحكمته . وقد نص علماء الأصول على أن الحكم الكلي المشروع لدليله لا ينقض بجزئي يخالفه ، لأن كليته مقيدة بالخلق عن العوارض ، وإن ورد مطلقا ، والأوامر والنواهي الشرعية إنما تتعلق بكليات أفعال المكلفين لتسرى أحكامها إلى الجزئيات الخالية من الموانع . ألا ترى أن الشارع أمرنا بالأكل والشرب لإقامة البنية والقيام بالأعمال المطاوعة منا ديننا ودنيا حسب الحاجة وما تقتضيه المصلحة ، فإذا عارض لذلك ما يوجب منعه أو كراهته لأي سبب من الأسباب الخارجة فذلك لا يخرج عن أصل وضعه .

والشرعية الغراء لم تترك أمر المصالح والمفاسد سدى تقدرها الأهواء والشهوات في أحكام الله تعالى كما تخاطبها العقول ، بل وضعت لها موازين ، وأقامت لها أعلاما ودلائل يهتدى بها لآسرار تشريعه من لطف ذهنه واستقام فهمه .

وأما الرجم بالظن في تقدير المصالح والمفاسد والموازنة بينها في أحكام الله تعالى فليس من الدين في شيء ، وخطوره على التشريع عظيم ، وضرره بالناس جسيم ، فكيف يترك أمره للعامة ، أو يسوغ للخاصة الخوض فيه بدون تلك الموازين ؟ وهذا مجال واسع للاجتهاد والاستنباط ، قد جرى فيه الأئمة والمجتهدون أشواطا بعيدة خدموا فيها الإسلام والمسلمين ، وحققوا أصول الدين ، ورسموا لمن بعدهم قواعد الاستنباط على النهج القويم ، يعرف ذلك من درس كتب الأصول والفروع ، وعالج الفقهاء والاستنباط في الحوادث والوقائع ، وليس في الأمر جفاف ، وحينئذ لا ينبغي لأحد أن يشك في اعتبار العمومات ، وأنها من أدلة الأحكام ، وأن الوقف مندرج فيها أهليا أو خبريا ، وأن له مصالح ومفاسد أو ما للشارع إليها ، وأدبرت أحكامه عليها كسائر أفعال المكلفين .

وأي باحث منصف عرف مقاصد الشريعة ونصوصها ، وبحث عن الوقف من الوجهة

الدينية أو الاجتماعية على هذه القواعد العامة ، والموازن القيمة لا يجد حكمه منصوفاً في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وأنه قرينة من القرب الدينية ذات المصالح العامة ، كيف وآيات التصديق والاتفاق فيهما أكثر من أن تحصى ، والوقف أولى باندراجة في عمومها ، وقد فهم أبوطليحة وغيره من كبار الصحابة اندراج الوقف ونحوه في عموم الآية الشريفة لأول وهلة بدون تأمل ، والنبي صلى الله عليه وسلم أقرهم على ما فهموا وبين لهم ما أجازوا ، وأقوال العلماء قاطبة جاءت وفق هذا البيان [ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا] ، وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم] .

وقد بين ﷺ أن صورة الوقف كصورة العتق مرادة من الاتفاق المطاوب في الآية ، فأصبح عموم الاتفاق بهذا البيان شاملاً لهاتين الصورتين شمول النص لمعناه بعد أن كان بدون هذا البيان ظاهراً فيه ، وكتب الشريعة مشحونة بالنصوص الدالة على أن الوقف مندوب إليه ، وأنه من المواساة التي رغب الشارع في فعلها ، وأنه سنة قائمة بعمل بهار رسول الله ﷺ والمسلمون من بعده ، وأن الأصل فيه هذه الآية [لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون] وما مثلها من الآيات الدالة على طلب الاتفاق في سبيل الخير ، وقوله ﷺ « إذا مات ابن آدم » الحديث ، فإن الصدقة الجارية فيه محمولة عند العلماء على الوقف إلى غير ذلك مما تضمنته تلك الكتب من أقوال الله وأقوال رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا الباب .

فما على المسلمين إلا أن يتبعوا ما في هذه الكتب ، وآية الاتباع تنهاهم عن مخالفته [يا أيها الذين آمنوا لا تقفموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم] .

أوقاف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه

وعما تضمنته هذه الكتب أيضا أن النبي ﷺ وقف وتصدق بسبع حوائط : بساتين معروفة بأسمائها بالمدينة بعد قفوله من غزوة أحد كما ثبت ذلك في كثير من الأحاديث بعدة طرق يقوى بعضها بعضا ، وأمر به عمر بن الخطاب في حديثه المشهور المروى في الصحيحين وباقي الكتب الستة بعدة أسانيد . وتصدق أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والزبير ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وعائشة وأسما بنت أبي بكر وأم سلمة وأم حبيبة وصفية بنت حيي وسعد ابن أبي وقاص وخالد بن الوليد وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وعبد الله ابن الزبير وأبو طلحة ، وكثير من الأنصار والمهاجرين ، وكل هؤلاء من الصحابة الأجلاء ، وتصدق التابعون بعدهم بصدقات لا تحصى كثرة ، واستمر العمل على ذلك بنوارثه الخلفاء عن السلف إلى عصرنا هذا كما ذكره الخصاص وغيره ، وكفى هؤلاء حجة وقوة ، وكان كثير من هذه الأوقاف على الثرية وذوى القربى ، ومن ذلك وقف عمر بن الخطاب ، ووقف أبي طلحة السائف الذكر ، ومنه وقف عثمان على ابنه أبان ، ووقف الزبير بن العوام على ولده وائل ولده ، وعلى أعقابهم . وحقيقة الوقف : وهو حبس العين ، والتصدق بالمنفعة يشمل الوقف على الثرية وغيرها ، فإن التصديق كما يكون على ذوى البعدى يكون على الثرية وذوى القربى : بل ذوى القربى أولى من غيرهم كما وردت به الأحاديث الصحيحة .

بيان مشروعية الوقف ومحاسنه

وبالجملة فالوقف بجميع أنواعه أهليا أو خيريا مطلوب شرعا لاندراجهم بلا صراء في العمومات كما أسلفنا ، ولثبوتهم بالسنة الفعلية والسنة القولية ، وهما

سواء في أصل الدلالة على الطلب ، وثبوتها باجتماع الصحابة العملي وإجماع من بعدهم من الأئمة على جوازها ، وأنه من القرب الدينية كما أنه ثابت بالقياس . ومن جهة المعقول لما فيه من المحاسن التي أشرنا إليها فإنه صدقة جارية ، وحسنة دأمة تدرّ الخير على الواقف والمستحقين دواما بلا انقطاع ، وتجزئ بالثبوت من الله تعالى في الآخرة والأولى ، وتقي الفقراء والمعوذين وأبناء السبيل وأشباههم شرّ الاستجداء ، والتكفف وتعمير بيوت الله ، وملاجئ المرضى واليتامى والمجزة ، ومعاهد العلم والتعليم ، وتحفظ الأموال من الضياع والتبديد وتضرب على أيدي العابثين بالمال التالف والجديد إلى غير ذلك من المحاسن التي لا يحجدها أحد ، ولا يعارضها دليل أوسند .

فهل بعد هذا يصحّ أن يقال : ان الوقف الأهلي ليس من الدين في شيء إذ لم يأت به نصّ من القرآن الكريم ، ولم يشرحه حديث صحيح : اللهم إلا أن يكون القائل بذلك سبق إلى ذهنه اعتبار مضارّ الوقف ومفاسده العارضة لبعض أحواله بمثابة مضارّ الشيء ومفاسده التي تكون أثرا من آثار ذاته ، أو اغترّ بسفسفة بعض الناقدين لأحاديث الباب ، نفخى عليه اندراج الوقف مطلقا في عموم الآيات وأحاديث الصدقات ، ولكن عهدنا بحضرة القائل أنه بعيد عن هذا وذاك : وإنما هي عشرة جواد ، أو غفوة زندقاد .

الوقف الأهلي ليس نظاما مدنيا يحتمل

ومن ذلك تعلم أن الوقف الأهلي ليس نظاما مدنيا يحتمل كالتقوانين واللوائح والمنشورات التي توضع لمصالح جماعة مشتركة في عمل ينحصرهم أو يعممهم وغيرهم بل هو عمل خاص ذو حقيقة شرعية تعلق بها خطاب الشارع في آيات كثيرة وأحاديث صحيحة ، على أننا لو سلمنا أنه نظام مدني فهو كسائر المعاملات المشتركة بين الأمة كالبيع ، والشراء ، والإجارة ، والجمالة ، والهبة ، والوصية ،

والمسدة العامة ، والنظم التي من هذا القبيل لا تخرج عن كونها من أفعال المكافين التي يتعلق بها الحل والتحريم ، لا يجوز التغيير والتبديل فيها إلا بما يوافق أحكام الدين .

وأما نظم الوثائق وشروط المعاملات والعقود التي يتعامل بها بين الناس اليوم للتوثيق ورفع النزاع فمع كونها لا تخالو من بنود تحريمها الشرعية بتاتا ، فظاهر أن الوقف مطلقا أهليا أو خيريا ليس من هذا القبيل ، ووثائقه وتحرير حججه يجب أن تكون وفق توقيعه مستوفيا للشرائط والأركان حسب أوضاعه الشرعية ، وإذا اشتملت على شرط محرم لا يجوز العمل به .

وبالجملة فالشرعية الإسلامية قد تكفلت بنظام أعمال الإنسان وقفا أو غيره : أفرادية أو اشتراكية ، مزية أو مدنية ، فقد بينت أعمال الإنسان الفردية المتعلقة بمصالح شخص واحد لتطهير نفسه عن أدران الرذائل ، وتسكيلها بأنواع الفضائل ، وذلك ما يسمى في الحكمة العملية بعلم تهذيب الأخلاق ، كما بينت أعماله الاشتراكية المتعلقة بمصالح أهل بيته ، وما يملكه من نسيبه وخدمه من حيث التربية والنظام ، وتدير وسائل المعيشة ومرافق الحياة على اختلاف وجوهها ، وذلك ما يسمى : علم تدير المنزل ، وكذلك بينت أعماله الاشتراكية المتناولة لعشيرته وأهل مدينته ومن له عليهم نفوذ الأمر وكال السلطان من حيث سياستهم والقيام على أمرهم بما يعود على المجموع بالسعادة والرفاهية ، وذلك ما يسمى بعلم سياسة المدينة ، كل ذلك تكفلت به الشريعة الغراء على أوضح وجه وأوفى بيان ، يعلم ذلك من راض نفسه على فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وتلقاها بقلب سليم ، وبصيرة نافذة .

ولاشك أن الوقف مطلقا أهليا أو خيريا ضرب من المعاملة بين الواقف

أولناظر ، وبين المستحقين : بين الشارع حكمه وأركانه وشروطه قولاً وعملاً
كباين البيع والقرض مثلاً ، وأن ماتوفرت أركانه وشروطه كان صحيحاً ، وما
لم يكن كذلك كان فاسداً . ونظرة واحدة في آية من كتاب الله تعالى
ترشدنا إلى أن الشريعة لم تترك نظام التوثق في العقود ، ومنها عقود الوقف ، بل
أشارت إليه فيما جاء في بيان أحكام الحقوق المؤجلة ، وعقود المداينة حيث قال
تعالى [يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب
بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل
الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يخس منه شيئاً فإن كان الذي عليه
الحق سفياً أضعيفاً أولاً يستطيع أن يمل هو فليمل وليسه بالعدل واستشهدوا
شعدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من
الشهداء أن تضلّ إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ولا يأب الشهداء إذا
مادعوا ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله ذلكم أحسن عند الله
وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم
فليس عليكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا
شاهد . وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء
عليم] . وقد كتب عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقف ثمن وأشهد عليه
في يوم مشهود كما سيأتي .

فهل يعد هذا النظام المتعاق بالحقوق المؤجلة في نحو البيع والقرض نظام
يتبع في التوثق وضبط الحقوق ، ورفع النزاع . ومن تأمل دلالة قوله :
[وليكتب بينكم كاتب بالعدل] ، وما تشير إليه دلالة النص حيث أفهم
اشتراط الفقه في الكاتب ، لأنه لا يقدر على التسوية في الأمور الخطيرة إلا
من كان فقيهاً : ولهذا استدلت بعضهم بالآية على أنه لا يكتب الوثائق في الحقوق
إلا عارف بها عدل مأمون . ومن لم يكن كذلك يجب على الامام أو نائبه

أن يمنع لئلا يقع الفساد ، ويكثر النزاع ، والله لا يحب المفسدين . وقوله تعالى [وليلعل الذى عليه الحق وليتق الله ربه] الآية حيث شدد في تسكين المعلى بجمع فيه بين الأمر بالاتقاء والنهي عن البخس لما فيه من السوإى إلى المنهى عنه : فان الانسان مجبول على دفع الضرر عن نفسه ما أمكن . من تأمل في ذلك عرف أن هذا النظام أصل عظيم فى الاحتياط فى المعاملات وأن الواجب التحرى فى وضعها ، واتخاذ الوسائل المؤدية إلى حفظ حقوقها ، وأنه إذا تسرب إليها من المضار لا ينزع إلى إبطالها فان ذلك لا يجوز : والله يقول فى كتابه العزيز [ولا تبطلوا أعمالكم] بل حافظوا عايها وادروا عايها ما يؤدى إلى تعطيلها ، وعدم الانتفاع بها ، والوقف من هذا القيل ، بل أجدر بالدخول فى عدادها .

فلا يجوز نقضه وإبطاله : نعم ان الوقف مطلقا كسائر الصدقات تعزیه أحكام أخرى غير النذب لأسباب عارضة كما يشير إليه قوله تعالى [قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى] : وقوله تعالى [ولا تيمموا الخيىث منه تنفقون ولستم بأخذيه الا أن تمضوا فيه] وقوله تعالى [يأيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالحق والأذى] : أى لا تبطلوا ثوابها بأحد هذين الأمرين ، وليس المراد لا تبطلوا نفسها : إذ لا يمكن توجه الإبطال بذلك إلى نفس الصدقة لأنها قد ثبتت فى الواقع فلا يعقل إبطالها ، ومع ذلك فالأصل فيها النذب لأنه تعلق بها مجردة عن اقترانها بتلك العوارض . وقد نص الامام الشاطبى فى موافقاته على أن اقتضاء الدليل للحكم بالنسبة إلى محل على وجهين : أحدهما الاقتضاء الأصلى قبل طرق العوارض ، وهو الواقع على المحل مجردا عن التوابع والاضافات كالحكم بإباحة الصيد والبيع والاجارة وسن النكاح ، ونذب الصدقات وما أشبه ذلك . والثانى الاقتضاء التبعى وهو الواقع على المحل مع اعتبار التوابع والاضافات كالحكم بإباحة النكاح لمن لا أرب له فى النساء

ووجوبه على من خشي العنت ، وكراهة الصيد لمن قصد به اللهو ، وكراهة الصلاة لمن حضره الطعام أو لمن يدافعه الأخبثان ، ومن هذا الأصل أخذ الفقهاء قولهم : الأصل في النكاح مثلاً الندب ، وقد تعتريه الإباحة والوجوب والحرمة والكراهة ، ولا شك أن الوقف أهلياً أو خيراً من هذا القليل لأنه صدقة جارية ، والأصل في الصدقة مطلقاً الندب ، وقد تعتريه أحكام أخرى كالنكاح ، والكل من أحكام الدين ، وليس فيه نسخ أو فسخ ، ولوقيل بدلاً عن هذه الضجة الواسعة والصراخ العالي : ان الوقف الأهلي وإن كان من الدين كالوقف الخيري إلا أنه قد طرأ عليه في هذه الأزمنة ، بل من عهد بعيد ما أوجب منعه أو كراهته ، فلا يجوز الإقدام عليه ، وليس للمحاكم أن تقبله أو تسمع الأشهاد فيه إلا إذا استوفى شروطه لكان له وجه ، ولكن ذلك لا يفيد القائل بحل الوقف المعتود فعلاً ، ولا بتغير حكمه الأصلي إلى حكم آخر ، لأن ما عول عليه في ذلك ، وفي قوله : ان الوقف الأهلي ليس من الدين من المضار ليس مترتباً على نفس الوقف ولا على غرض الواقف ، وإنما هو راجع إلى أمر خارج عنهما لاعتلاقة له بالوقف ولا بالواقف كأطباع القوام ومطابقة القضاء ومساواة المستحقين ونحو ذلك ، وقد عرفت أن ما يناط به الأحكام الشرعية من المصالح والمفاسد لا تستقل به عقول البشر ، ولو وكل تقديره اليهم لما أمكن ضبطه ، ولا خلوص كونه مصلحة أو مفسدة ينبني عليه أحكام التشريع وقد تكفل علم الأصول بضبطها وبيان أنواعها حسب ما أوما إليه الشارع

وعلى العموم فالمعتبر إنما هو المصالح والمفاسد التي اعتبر نوعها شرعاً ، وقد اتفق من يعتد به من العلماء على أن القياس الذي يستنبط منه الحكم الشرعي لا يصح بمجرد وجود المصلحة : بل لابد من وجود علة مضبوطة يدور عليها الحكم ويكون مناطاً لشرعه فلا يقاس مقيم به حرج على المسافر أياً كان في رخصة الصلاة والصوم : فإن دفع الحرج مصلحة الترخيص ، لاعتلة القصر

والاغتفار ، وإنما العلة هي السفر ، وكثيرا ما تشبه المصلحة بالعلة فيقع الخطأ في القياس ، ولذلك قالوا : لو فرض أن انسانا لبس الصوف الرفيع الذي هو أعلى وأعلى من الحرير أو استعمل أواني الياقوت الذي هو أثمن وأعلى من الذهب والفضة فإنه لا يكون آثما بنفس هذا الفعل ، بخلاف من لبس الحرير أو استعمل أواني الذهب والفضة . فتأمل في هذا الأصل ينفعك في مواضع كثيرة من أحكام الدين ، ويمنعك من النزوع الى التغير والتبديل .

الخلاف في لزوم الوقف

لا خلاف بين الصحابة والأئمة والفقهاء في صحة الوقف وجوازه أهليا أو خيريا ، وأنه نوع من أنواع البر والصدقة ، كما لا خلاف في لزومه حتى لا يباع ولا يوهب ولا يورث إذا حكم به حاكم شرعي ، أو أخرجه الواقف مخرج الوصية كما لو قال : إذا مت فقد جعلت دارى أو أرضى وقفاً على كذا كما قال الامام الترمذى وغيره . وإنما الخلاف في لزومه في غير هاتين الحالتين : فذهب جمهور الأئمة إلى لزومه كالنذر يلزم به مائذب فلا يباع ولا يوهب ولا يورث . وذهب الامام أبو حنيفة إلى عدم لزومه ، وخالفه في ذلك أصحابه ، ونص علماء مذهبه : ومنهم أهل الاجتهاد والترجيح على ضعفه ، وأن الرأى قول عامة العلماء ، وأن الامام محجوج بالأحاديث والآثار المتضاربة على خلاف رأيه

أدلة قول الجمهور بلزوم الوقف

منها ما روى من إنكار الصحابة رضى الله عنهم على حسان بيع نصيبه في وقف أبى طلحة رضى الله عنهما ، فإنه كما يدل على صحة الوقف مطلقاً يدل على لزومه : إذ لو كان غير لازم لما أنكروا عليه .

ومنها ما رواه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : إن عمر بن الخطاب

أصاب أرضاً بخير فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها ، فقال يا رسول الله : انى أصبت أرضاً يخبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منها فما تأمرنى به ؟ قال : إن شئت حبست أصلها وتصدق بها : قال فتصدق بها عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث ، وتصدق بها على الفقراء ، وفى القرى ، وفى الرقاب ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل ، والضيف ، لاجناس على من وليها أن يأكل بالمعروف ، ويطعم غير متمول . وفى رواية فتصدق بها عمر غير أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث . وفى رواية البيهقي أنه ﷺ قال « تصدق بثمره وحبس أصله لا يباع ولا يورث » . وفى رواية : فقال النبي ﷺ « تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره » . وهذه الرواية كرواية البيهقي تفيد أن عبارة : لا يباع ولا يورث من كلام النبي ﷺ ، وكذلك رواية صخر بن جويرية عن نافع قال : ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كانت له أرض تدعى « ثمغا » . وكانت نخلا نفيسا ، فقال عمر يا رسول الله : انى استقذت مالا وهو عندي نفيس أفأتصدق به ؟ قال : تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث . وفى بعض الروايات بعد قوله « ولا يورث حبس مادامت السموات والأرض » . وهذا يفسر حديث « حبس أصله ، وسبل ثمرته » كما ورد بهذا اللفظ فى رواية أخرى ، وانما أبرزه ﷺ فى الرواية الأولى بصورة التخيير لظهور الباعث النفساني الذي تجلبى له ﷺ فى نفس عمر رضى الله عنه بالموافقة على إشارته ومقتضى أمره ، كيف وعمر رضى الله عنه أزهّد الناس فى الدنيا وأولاهم بجعل أحب أمواله وأنفسها فى سبيل الله . رقد يقع مثل ذلك فى لسان العرب اكتفاء فى الطلب بمقتضى الجبلة الطبيعية ، أو البواعث القلبية .

وفى نيل الأوطار : للعلامة الشوكاني أنه : أى قوله « حبس » الخ بيان لماهى التحبىس الذى أمر به عليه الصلاة والسلام عمر بن الخطاب ، وذلك

يستلزم اللزوم وعدم جواز النقص استلزاما لاصرية فيه ، وعلى هذا المعنى حبس عثمان بن عفان والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله التيمي دورهم . وقال الزبير بن العوام في صدقته على بنه : لا تباع ولا تورث ، وأن للردودة من بناته أن تسكن غير مضررة ولا مضار بها . فهذا يدل كغيره دلالة واضحة على أن الوقف من القرب الدينية ، وأنه صحيح لازم لافرق بين وقف أهلى أو خبرى .

كتابة عمر بن الخطاب لصدقته وإشهاده عليها

وعن جابر بن عبد الله قال : لما كتب عمر بن الخطاب صدقته في خلافته دعا نفرا من المهاجرين والأنصار فأحضرهم وأشهدهم عليه فانتشر خبرها : قال جابر فما أعلم أحدا كان له مال من المهاجرين والأنصار إلا حبس مالا من ماله صدقة . وبدة لا تشتري أبدا ولا توهب ولا تورث ، وعن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة قال : ما أعلم أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ من أهل بدر من المهاجرين والأنصار إلا وقد وقف من ماله حبسا لا يشتري ولا يورث حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، وقد ساق البخارى حديث عمر رضى الله عنه تحت هذه الترجمة « باب الوقف كيف يكتب » : كما ساقه في موضع آخر تحت ترجمة « باب الشروط في الوقف » . وقد كتب عمر رضى الله عنه كتاب وقفه هذا بخط معيقب ، وكان كاتباً له مدة خلافته كما رواه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد ، والترمذى من طريق اسماعيل بن إبراهيم بن علية : عن ابن عون أنه قال حدثني به رجل أنه قرأها في قطعة أديم أحمر : غير متائل مالا أى بدل غير متمول كفاى الرواية الأخرى . واستنبط من حديث عمر : أن الوقف مشروع وأنه لا يجوز بيعه ولا هبته ولا يصير ميراثاً لأنه صار لله تعالى ، وخرج عن مالك الواقف . فهذا كله نص في خلاف مذهب الامام أبى حنيفة يترجح به قول الجمهور كما يترجح بغيره ،

وروى الامام أحمد بن حنبل عن ابن عمر قال : أول صدقة كانت في الاسلام صدقة عمر ، وقال الأنصار : أول صدقة موقوفة في الاسلام صدقة رسول الله ﷺ (أرض خيبر) التي أوصى بها الى النبي ﷺ فوقفها .
وعما يرجع به قول الجمهور أيضا كما في فتح القدير : أن الحاجة ماسة الى لزوم الوقف لحاجة الواقف لأن يصل ثوابه اليه على السوام ، وقد أشار الشرع الى أعمال ما يدفع هذه الحاجة كما روى البيهقي بسنده الى أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث . صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعوله » ، ولا طريق الى تحقق دفع هذه الحاجة ، واثبات هذه الصدقة الجارية الا لزومه . وحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان قال كان أبو يوسف يجيز بيع الوقف فبلغه حديث عمر المروي عن ابن عون فقال : من سمع هذا من ابن عون ؟ فحدثه به ابن عليه فقال هذا لا يسمع أحدا خلافة ، ولو بلغ أبا حنيفة لقال به . فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لم يخالف فيه أحد ، وحديث ابن عون رواه البخاري وغيره . وقال القرطبي : رد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت اليه ، وأحسن ما يعتذر به عن رده ما قاله أبو يوسف فانه أعلم بأبي حنيفة من غيره ، وفي الباب أحاديث كثيرة تدل على صحة الوقف ومشروعيته حتى عدّه بعضهم إجماعا ، ولا فرق في ذلك بين كونه أهليا أو خيرا كما سيأتي في عدّ أغراضه المحموده .

سنة السلف في الوقف واهتمامهم بشانه

وفي قول جابر رضي الله عنه : فما أعلم أحدا كان له مال من المهاجرين والأنصار إلا حبس مالا من ماله ، وقول محمد بن عبد الرحمن وقد وقف من ماله ، وقول أبي طلحة : وإن أحب أموالي الى يرحاء ، وقول عمر رضي الله عنه : اني أصبت أرضا لم أشار الى أن سنة السلف في الوقف أنهم كانوا

يحبسون بعض أموالهم مما هو أحب إليهم ، ويبقون أكثرها للحاجة ،
وأحب الأموال أنفسها ، والنفيس أقلها ، وفي صحيح البخارى عن كعب بن
مالك رضى الله عنه قلت : يا رسول الله ان من توبى أن أنخلع من مالى
صدقة الى الله والى رسوله ﷺ قال : أمسك عليك بعض مالك فهو خير
لك ، قلت : فانى أمسك سهمى الذى بخير اهـ

وقد استدل بهذا الحديث على كراهة التصدق بجميع المال ، لأنه قد
قد تدعو الحاجة الى ابقائه فيتضرر المتصدق بالفقر وعدم الصبر على الاضاقه
ولئلا يفوته ادراك القرب الوقتية التى تدعو الحاجة الى الانفاق فى سبيلها
فان فى الأموال حقوقا كثيرة ينبغى أن تراعى فى الانفاقات المعاشية والنهيات
الخيرية كما يراعى حق الوقف ، وبذلك يتم نظام الحياة ، وتوازن أعمال
البر فى الأخذ بأطرافها حسبما ورد به الكتاب والسنة ، واقتضسته مصلحة
المعسرين ، وميسرة المتصدقين ، وعلى ذلك جرى خلف الأمة أيضا ، فانك
لا تكاد ترى انسانا يحبس جميع أمواله إلا نادرا ، ومن فعل منهم ذلك ومات
أو بقى على قيد الحياة أدركه أسف عظيم . وتقدمت الأحاديث الدالة على
أنهم كانوا يحبسون أنفس أموالهم ، وأحبها إليهم ، وآية [لن تنالوا البر حتى
تنفقوا مما تحبون] ظاهرة فى كلا الأمرين : وقف البعض ، ووقف الأحب
ومهما قلنا ان الوقف من أكمل وجوه البر ، وأكدنا أمره طبقا لما ورد فيه
قولا وعملا فلانعى به أن كل انسان مطالب شرعا بالوقف ولو استغرق جميع
ماله ، وأنه يطلب منه أن يستقصى جميع جهات البر فى وقفه ، ولو أدى ذلك
الى ترك انفاق واجب أو مندوب ، أو الى اضرار بنفسه أو غيره ، وانما ذلك
للتصدق حيث يرجح جانب الوقف على غيره ، وحيث ينطبق على موارد
الشرع ومقاصده المحموده ، ونظام أنواع الانفاق وترتيبها على الوجه المطلوب
عما يحتاج الى تحرر دقيق وتقدير صائب لا بد فيه من الرجوع الى ميزان الشرع
الصريح ، والشرعية الغراء لم تهمل بيان وجوه الخير وأصناف البر ، وما ينبغى

أن يصرف ومالا يبنى ، وما يقدم فيه الاتفاق على غيره وما يؤخر ، وليس في الأمر جفاف .

والى ميزان هذا التقدير يشير حديث الوصية ، والوقف شبه بها ، ففي صحيح البخارى عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه قال « جاء النبى ﷺ يهودنى وأنا بمكة وهو يكره أن يموت بالأرض التى هاجر منها قال : يرحم الله ابن عفراء ، قلت يا رسول الله أوصى على كاه ؟ قال لا ، قلت فالشطر ، قال لا ، قلت الثلث ، قال فالثلث والثلث كثير ، انك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة ينكفون الناس في أيديهم ، وانك مهما أنفقت من نفقة فانها صدقة حتى اللقمة ترفعها الى في امرأتك وعسى الله أن يرفعك فيدفع بك ناس ويضر بك آخرون ، ولم يكن له إلا ابنة » ، وقوله ﷺ وانك مهما ألح علة للنهي عن الوصية بأكثر من الثلث ، وكأنه قيل : لا تفعل لأنك أن تدع ورثتك ألح ولأنك ان مت تركت ورثتك أغنياء ، وان عشت تصدقت وأنفقت فالأجر حاصل لك في الحالين ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما : لو غرض الناس الى الربع لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الثلث والثلث كثير أو كبير .

وانظر هل يستحب النقص عن الثلث أخذاً من هذا الحديث . قال النووي : ان كان الورثة أغنياء فلا ، وان كانوا فقراء استحب . وقال ابن الصباغ : في هذه الحالة يوصى بالربع فادونه . وقال القاضى أبو الطيب : ان كان ورثته لا يفضل ماله عن غناهم فالأفضل أن لا يوصى .

وبالجملة من تأمل فيما أشار اليه هذا الحديث ، وأمثاله وأقوال أئمة الدين في هذا الموضوع ولاحظ أن الوقف من جملة التبرعات الدينية ، وأن له شبهة بالوصية عرف خطورة الوقف ، وأن له كسائر الصدقات المنسوبة حدًا لا يبنى أن يتجاوز الوافقون ، وذلك مما لانزع فيه كما لانزع في أنه قربة من قرب الدين يبنى أن يراعى فيه ما روى في سائر التبرعات الدينية .

رد القول بأن أبا حنيفة كان لا يجيز الوقف

وما قيل ان أبا حنيفة رضى الله عنه كان لا يجيز الوقف ، أوقال انه باطل لم يصح عنه ، وعلى تسليم صحته فقد نص قاضيه خان وصاحب الذخيرة وشمس الأئمة السرخسي ، وصاحب الكافي ، والفتاوى الظهيرية ، وشرح القدوري ، وسائر علماء الحنفية على أن ظاهره غير مراد له ، والا لم يصح حكم الحاكم به ، ولم يتبع شرطه ، ولم يجوز صرف غلاته ، ونصب القوام عليه مع أن الامام قائل بذلك كله ، وانما مراده أنه غير لازم مع كونه صحيحا جائزا . وفي البحر الرائق أنه لم يقل أحد بعدم صحة الوقف ، والالزم أن لا يصح الحكم به . وفي أنفع الوسائل لقاضي القضاة العلامة الطرسوسي الموفى سنة ٧٥٨ هـ نقلا عن قاضيه خان : كان أبو حنيفة لا يجيز الوقف ، وبظاهر هذا اللفظ أخذ بعض الناس فقال : عند أبي حنيفة لا يجوز الوقف ، وليس كما ظن ، بل هو جائز عند الكل ، إلا أنه عند الامام يجوز جواز الاعارة ، والناس لم يأخذوا بقول الامام في هذا إلا آثارا المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة ، وتعامل الناس باتخاذ الرباطات والخانات وأولها وقف الخليل عليه السلام اهـ

وفي مبسوط السرخسي مثل ذلك ، وستأتي أدلة قول أبي حنيفة بعدم اللزوم ، وجواب الجمهور عنها ، وذلك عما يدل على أنه قائل بصحة الوقف وجوازه ، وتقدم أن أبا يوسف كان يقول أولا بقول الامام بعدم اللزوم ، فلما حج مع هرون الرشيد ، ورأى وقوف الصحابة بالمدينة ونواحيها رجع فافتي باللزوم ، وفي الفتاوى الظاهرية ، وقد استبعد محمد صاحب الامام قول أبي حنيفة في الكتاب وسماه تحكما على الناس من غير حجة . وقال : ما أخذ الناس بقول أبي حنيفة وأصحابه إلا بتركهم التحكم على الناس ، ولوجاز تقليد أبي حنيفة في هذا لكان من مضى قبل أبي حنيفة أخرى أن يقلدوا .

وقال القرطبي : راد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه ، ولو جاز النقص لكان الوقف صدقة منقطعة ، وحديث الصدقة الجارية دال على دوامه ، وعدم انقطاعه ، وكذلك الآثار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين : منهم عمر وعثمان وعليّ وطلحة والزبير وعائشة وحفصة رضي الله عنهم ، فأنهم باشروا الوقف وهو باق والناس يتعاملون به من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا ، وتعامل الناس به من غير تكبر حجة كما قال شمس الأئمة السرخسي وغيره ، ولا فرق في ذلك بين الوقف على الذرية ، وذوى القرى ، والموالى وغيرهم ، فإن الكل من الخير والبر .

تقسيم الوقف إلى أهلي وخيري اصطلاح حديث

وتقسيم الوقف إلى أهلي ، وهو ما كان على جهة برّ نَحْتَمِلُ الانقطاع عادة كالوقف على النفس والذرية والأقرباء ونحو ذلك مما يخصّ ، وإلى خيري وهو ما كان على جهة برّ لا نَحْتَمِلُ الانقطاع عادة كالفقراء والمساكين اصطلاح فقهي حدث أخيرا ، وحقيقة الوقف شاملة لهما شمول النوع لأفراده ، وكلاهما نوع من الخير والبرّ كما صرّحت به الآيات . والأحاديث ، وقد يجتمعان في وقف واحد بطريق الاشتراك أو التعاقب ، وقد ينفرد الخيري عن الأهلي كما ينفرد الأهلي عن الخيري عند من لا يشترط التأييد لصحة الوقف . وعلى كل حال فكلاهما لازم ، واشترط المالكية الحوز في تمام الوقف معناه عندهم أنه إذا حبس الواقف في صحته ولو على الفقراء والمساكين ولم يحصل حوز عنه حتى حصل له مانع من فلس أو موت أو مرض متصل به فللغريم إبطاله وأخذه في دينه ، وللورثة إبطاله وإجازته ، وأما الواقف فليس له حق الإبطال ، فهو لازم بالنسبة إليه وإلى غير من ذكر كما لو حيز عنه قبل المانع ، وأما من حبس في مرضه فكالوصية يخرج من الثلث إن كان لغبر وارث حصل حوز أم لا .

وان كان لوارث بطل ولو حيز لأن الوصية للوارث منهي عنها شرعا .
وبذلك تعلم ما في قول بعضهم : إن الوقف قبيل قبض الموقوف عليهم
باطل عند المالكية

أدلة القول بعدم لزوم الوقف

وأجوبة الجمهور عنها

ذهب أبو حنيفة رضي الله عنه الى القول بعدم لزوم الوقف ، واستدلوا له
بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال : لما نزلت
آية الفرائض لأحبس بعد سورة النساء ، وفي رواية : لأحبس عن فرائض
الله ، وما روى أن حسان بن ثابت رضي الله عنه باع نصيبه من وقف أبي
طلحة ، وما رواه الطحاوي عن الزهري أن عمر قال : لولا أني ذكرت
صدقتي لرسول الله صلى الله عليه وسلم لرددتها . فان هذا يدل على أن الذي
منع عمر من الرجوع في بيعها ليس وقفها بل ذكرها للنبي ﷺ فذكره أن
يفارقه على أمر ثم يخالفه الى غيره ، وما رواه ابن أبي شيبة وأخرجه البيهقي عن
شريح قال : جاء محمد صلى الله عليه وسلم يبيع الخبيس ، وفي رواية باطلاق الحبس .
وأجاب القائلون بلزومه عن الأول كما في نيل الأوطار وغيره بأن في
استداه عبد الله بن طيبة عن أخيه ، ولا يحتج بهما لضعفهما ، وعلى تسليم
أنهما من الثقات كما حكاه الامام العيني عن بعضهم ، فان المراد من الحبس
حبس المال عن وارثه ، وعدم اطلاقه الى يده كما كانوا يفعلونه في الجاهلية ،
فقد كانوا يمنعون النساء والأطفال من الميراث ، ويقولون : أعما يرث من يحمل
السلاح ، ويحرمي الذمار ، فأبطل النبي ﷺ ذلك بقوله : « لأحبس بعد
سورة النساء » أي بعد أن أشرك الله تعالى الاناث مع الذكور ، والصغار مع
الكبار ، وبين أنصاء الجميع ، فلا يجوز لأحد بعد ذلك أن يمنع وارثا من حقه
الذي ثبت له في كتاب الله تعالى ، أو المراد بنفي الحبس في الحديث المنع من تلك

الحبس التي كانت في الجاهلية المشار إليها في سورة المائدة بقوله تعالى [ما جعل الله من بحيرة (١) ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام] وقصة ذلك معروفة مشهورة وهي التي جاء محمد عليه السلام يبيعها كما نص عليه الامام الشافعي وغيره وسيأتي ، ولو فرض شمول الحبس المذكور للوقف فهو مخصص بالأحاديث الواردة في الباب كما خصص بالوصية باتفاق ، بل الوقف أولى بالتخصيص من الوصية لأنه تصرف مطلق في ملك نفسه حال حياته غير متوقف على قبول ، فلذا جاز ولزم للوارث وغيره ، بخلاف الوصية فانها تصرف في ملك الورثة الذي جعله الله تعالى حقا لهم بموت مورثهم فكان مقتضاه أن لا يجوز مطلقا لا لوارث ولا لغيره ، ولذا قيل : إن القياس يأبى جوازها ، لأنها تمليك مضاف الى حال زوال الملك إلا أن الشارع أجازها كتابا وسنة لغير وارث في الثالث لحاجة الناس إليها لادراك ما فاتهم من التقصير في صالح أعمالهم ، فهذا القدر من الوصية الذي جاءت النصوص بجوازه مخصص لحديث « لا حبس بعد سورة النساء » أي بعد آية الموارث منها على فرض شمول الحبس له كما أن الوقف كذلك بل هو أولى منه بالتخصيص لما علمت ، وكذلك يخصص ماروي عن أبي بكر وعمر أنهما كانا يقولان لا تجوز الصدقة ولا تحمل حتى تقبض فانه اذا صح حمل على صدقة التملك دون صدقة الوقف للأحاديث الواردة في هذا الباب ، كيف وقد حبس كل منهما على أولاده وأولاد أولاده المعدومين ، فاندفع ما يقال : كيف تجوز الصدقة لمن لم يكن موجودا من الأولاد وأولادهم فان ذلك تحكيم للعقل

(١) [البحيرة] التي يمنع درتها للطواغيت فلا يحملها أحد من الناس [والسائبة] التي يسيبونها لأهلهم فلا يحملون عليها شيئا [والوصيلة] الناقة البكر تبكر في أول نتاج الابل بأثني ثم تثني بعدها بأثني ليس بينهما ذكر ، وكانوا يسمونها الطواغيت ان وصلت احدهما بأثني ليس بينهما ذكر [والحام] خل الابل يضرب الضراب المعدود ، فاذا قضى ضرابه دعوه للطواغيت وأعفى من الحمل فلا يحمل على ظهره شيئا ، وسمى الحام .

فيما لا مجال للرأى فيه مع النص ، وبهذا يجمع بين حديث الباب وأحاديث الوصية وبين حديث ابن عباس وماروى عن أبي بكر وعمر ، والقاعدة الأصولية أنه متى أمكن الجمع بين الأدلة المتنافية لا يعدل عنه إلى الإلغاء .

وأجيب عن الثانى بمأثبات أن الصحابة رضوان الله عليهم أنسكروا فعل حسان رضى الله عنه كما رواه البخارى ، ورأى الصحابى اذا خالف فيه الجماعة لا يحتج به كما تقرر فى علم الأصول ، ومنه تعلم أن قول بعضهم : إن حسان رضى الله عنه انما باع حصته لأن أباه طلحة لم يقفها بل ملكه إياها ، أو أن التصديق على المعين تملك له ، أو أن أباه طلحة حين وقفها شرط جواز بيعها عند الاحتياج رجم بالغيب لادليل عليه ، كيف وجواب حسان حين قيل له : أتبيع وقف أبى طلحة ظاهر فى أن يبعه كان من قبيل الرأى والاجتهاد حيث قال : ألا أبيع صاعاً من تمر بصاع من دراهم ، والا لو كان كما قيل لأجاب بغير هذا . وفى فتح البارى كما رواه بعضهم عن أخبار المدينة أن ثمن حصة حسان بلغ مائة ألف درهم قبضها من معاوية ، فلهذا رأى منفعة البيع أرجح فقدمه على الوقف ، واستدلال العلماء بحديث أبى طلحة فى مسائل الوقف وذكرهم له فى باب أكبر شاهد على ذلك ، والقول بأن الوقف على معين تملك ضعيف لا يلتفت إليه بإزاء قول الجمهور ، والكلام ليس فى جواز فعل حسان رضى الله عنه وعدم جوازه فإنه بالنسبة إليه جائز لأنه صدر منه عن اجتهاد والمجتهد عليه أن يعمل برأيه وإن كان خطأ ولم يكن لا يكون حجة على غيره بحيث يجوز تقليده .

وعن الثالث بأن هذا الأثر منقطع ، لأن الزهرى لم يدرك عمر ، وأن ما يشعر به من جواز ردّه لا ينهض حجة بإزاء أدلة الجمهور الكثيرة والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه ، على أنه قيل إن الحديث منكر وكذب وبلية من البلاء كما ذكره الامام ابن خزم ، ويؤيده أنه لا يلىق بمقام عمر رضى الله عنه أن يأتى بهذه العبارة الدالة على ندمه وأسفه على هذا التبرع الخيرى الموكول

الى رأيه واختياره مع رضا النبي ﷺ لفعله ، وكيف يعول على هذه الرواية مع ما جاء في حديث عمر نفسه من شرط التأيد ، ومع الرواية الأخرى : حبيس ما دامت السموات والأرض . وعلى فرض صحة هذه الرواية فلا يصح الاستدلال بها على جواز الرجوع في الوقف بعد عقده لما رواه عمر بن شبة بإسناد صحيح عن أبي بكر بن محمد بن عمر بن حزم أن عمر رضى الله عنه رأى في المنام ثلاث ليال أنه يتصدق بتمغ ، وفي مجسم البكرى أن تمغا موضع تلقاء المدينة كان فيه مال لعمر بن الخطاب ، فخرج إليه يوما ففاته صلاة العصر فقال : شغلتنى تمغ عن الصلاة ، أشهدكم أنها صدقة ، فعلى هذا يحتمل أن يكون معنى قول عمر رضى الله عنه : لولا أنى ذكرت صدقتى الخ لولا أنى وفقت بعد ذلك لذكرها له صلى الله عليه وسلم ، أى لو اتنى هذا الذكر لرددتها أى لرددت ما أشهدت عليه انه صدقة ، لأنه ليس متعينا للوقف ، على أن الظاهر أن المراد بذكرها له الذكر المترتب عليه وقفها وقفا مؤبدا ، وليس المراد بمجرد الذكر ، بل الذكر على هذا الوجه الذى وصل به الى هذه الغاية العظمى ، نعم يؤخذ من هذه الرواية على هذا الاحتمال المذكور جواز الرجوع في الصدقة المطلقة ولو أشهد عليها لأنها ليست وقفا . وبتقدير الجواب على هذا الوجه تعلم ما ذكره العيني في هذا الموضوع انتصارا لقول أبي حنيفة بعدم لزوم الوقف حيث قال : والجواب عن حديث الباب أن قوله صلى الله عليه وسلم لعمر إن شئت حسنت أصلها وتصدق بها لا يستلزم اخراجها عن ملكه ، ولكنها تكون جارية على ما أجزاها عليه من ذلك ما تركها ويكون له فسخ ذلك متى شاء ، ويؤيده ما رواه الطحاوى وساق روايته وردت على ابن حزم بمثل ما ردت ابن حزم على رواية الطحاوى ، فان هذا التأويل مع كونه غريبا في باب يكاد أن يكون غير مفهوم ، فهو كلام مسرّج لا يلتفت اليه ، وأبو حنيفة رضى الله عنه غنى عن هذا الانتصار ، بل لا يرضاه وخصوصا بعد ما ثبت عنه أنه قال كسائر الأئمة : اذا صحّ الحديث فهو مذهبي

وقد صحّ حديث ابن عمر المذكور فهو مذهبه وإن لم يبلغه حديثه ، وعن الرابع بما ذكره ابن رشد في المقدمات معزّوا إلى مالك رضى الله عنه حيث قل : قيل لمالك ان شريحا كان لا يرى الحبس ، فقال مالك : تكلم شريح ببلاده ولم ير المدينة فبرى آثار الأكابر من أزواج النبي ﷺ وأصحابه والتابعين بعدهم وهلمّ جرا إلى اليوم ، وما حبس من أمواهم لا يطعن فيها طاعن ، وهذه صدقات النبي صلى الله عليه وسلم سبعة حوائط .

وينبغى للمرء أن لا يتكلم الا فيما أحاط به خبرا . وبهذا احتج مالك رحمه الله لما ناظره أبو يوسف بحضرة الرشيد فقال : هذه أحاس رسول الله ﷺ وصدقاته ينقلها الخلف عن السلف قرنا بعد قرن . فقال أبو يوسف : كان أبو حنيفة : يقول انها : أى الأحباس غير جائزة : أى غير لازمة كما تقدم وأنا أقول انها جائزة فرجع في الحال عن قول أبى حنيفة الى الجواز اه . ونحوه للباجى في منتهاه قائلا : وهذا فعل أهل الدين والعلم من الرجوع الى الحق حيث ظهر وتبين اه . وفي الأم للشافعى رضى الله عنه : قال لى بعض من يحفظ قول قائل هذا انا رددنا الصدقات الموقوفات بأمر ، قلت له وماهى ؟ فقال : قال شريح جاء محمد ﷺ باطلاقه الحبس فقلت له أو تعرف الحبس التى جاء رسول الله ﷺ باطلاقها ؟ قال : لا أعرف حبسا الا الحبس بالتحريم أى الحبس بالوقف الذى يحرم التصرف فيه فهل تعرف شيئا يقع عليه اسم الحبس غيرها ؟ قال الشافعى فقلت له أعرف الحبس التى جاء رسول الله ﷺ باطلاقها وهى غير ما ذهبت اليه ، وهى بينة في كتاب الله عز وجل . قال أذكرها ، قالت قال الله عز وجل [ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام] فهذه الحبس التى كان أهل الجاهلية يحبسونها فأبطل الله شروطهم فيها وأبطلها رسول الله ﷺ بإبطال الله إياها الى أن قال ولم يحبس أهل

الجاهلية فيما علمت دارا ولا أرضا تبرأ بحبسها وإنما حبس أهل الاسلام . فان قال قائل : هذا يحتمل ما وصفت ، ويحتمل إطلاق كل حبس ، فهل من خبر يدل على أن هذه الحبس التي في الدور والأموال خارجة عن الحبس المطلقة قيل نعم : أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : جاء عمر إلى النبي ﷺ ، فقال يا رسول الله : اني أصبت مالا لم أصب مثله قط ، وقد أردت أن أتقرب به إلى الله عز وجل ، فقال رسول الله ﷺ حبس أصله ، وسبل ثمرته .

وبالجملة فالناظر في حقيقة الوقف والأغراض التي شرع لأجلها ، والأدلة القائمة على طلبه والترغيب في مثله ، وإجماع الصحابة فمن بعدهم من الأئمة المجتهدين ، والعلماء المحققين ، يرى أنه لا مجال للأخذ بهذا الرأي المرجوح الذي ذهب إليه الامام أبو حنيفة رضي الله عنه ، بل هو في حكم العدم بازاء الراجح الذي تضافرت عليه الأدلة المذكورة ، وقد نص الحنفية أنفسهم على أن الفتوى على قول الصاحبين بلزوم الوقف ، ولا شك أن صاحبيه وجوهور الأئمة والعلماء من بعدهم أدري بطرق الترجيح والاستدلال من سواهم ، فلذلك قال العلامة الشوكاني في نيل الأوطار : فالحق أن الوقف من القربات التي لا يجوز تقضها بعد فعلها لا للواقف ولا لغيره ، وما هذه أول مسألة ضعف فيها قول الامام المجتهد ، وترجح خلافه بالدليل ، وخصوصا اذا كان الدليل مما يقول به ذلك الامام المجتهد . ومن استقرأ مواضع الخلاف بين الأئمة ، ومسائل استدلالهم ، وطرق الترجيح بين أدلتهم ، وقواعد الأصول لا يجد في الأمر غرابة أو نبوا عن القواعد العامة : وهذا نوع من البحث شاسع الأطراف عديد المسالك ، يعرفه من توفر على دراسة علم الأصول ، وعلم الخلاف ، وكتب السنة .

قول أبي حنيفة إذا صح الحديث فهو مذهبي

على أن أبا حنيفة رضى الله عنه أول من قل من الأئمة : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، وإذا توجه لكم دليل فقولوا به ، وقد صح الحديث ، وتوجه الدليل على لزوم الوقف ، فوجب القول به ، واتباعه اتباع لمذهب أبي حنيفة على هذا الأساس المعترف به عند الكل ، ولهذا صار القول بجواز الوقف ولزومه ، وأنه من القرب المندوبة ، ومن العقود المقتضية للتأييد مطلقا في حكم المتفق عليه من سائر الأئمة ، وأولهم أبو حنيفة رضى الله عنه بحكم مقاله هذا . وتقدم أن مالكا وأصحابه ، وإن شرطوا الخوز في تمام الوقف إلا أنه بمعنى لا يتنافى مع اللازم كقولهم بأن الوقف قد يكون مؤبدا كقولك : حبست ووقفت ، ومؤقتا كقولك : وقفت لمدة كذا ، فإنه في كلتا الحالتين لازم عندهم لا يجوز إبطاله أبدا في الحالة الأولى ، وفي المدة التي عينها الواقف في الحالة الثانية .

الوقف من القرب الخاصة بالاسلام

قال الامام النووي : والوقف مما اختص به المسلمون ، وتقدم عن الامام الشافعي رضى الله عنه أنه قال : لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمت دار أو أرضا تبررا : أى تقرّبا الى الله تعالى ، وإنما حبس أهل الاسلام ، وأما بناء قريش الكعبة ، وحفر بئر زمزم فلم يكن تبررا : بل نفرا . والوقف المختص بسلف المسلمين وقف التبرر ، وهو ما ينوي به التقرب الى الله تعالى . وأما ما ينوي به الفخر ونحوه ، فليس من الوقف المشروع ، وليس كلامنا فيه ، وإنما الكلام في الوقف المحمود الذي استوفى شروطه ولم يقترب بنية ذميمة .

مقاصد الوقف المحمود

ومن محاسن الثريهة الاسلامية تنوع طرق السعادة للعباد بتنوع

الأعمال الصالحة ، والتوسع في مقاصدها التي يتقرب بها إلى الله تعالى ، ويتوصل بها إلى السعادة في الأولى والآخرة سواء كانت من الحظوظ الدنيوية أو الآخروية ، أو كانت خالصة لوجه الله تعالى ، وامثال أمره ، وهو عمل المخلصين من عباده العاملين ، فإن الوقف مثلا عمل من الأعمال الصالحة قد يقصد به وجه الله تعالى ، وامثال أمره بدون ملاحظة شيء سواء من ثواب دنيوي أو أخروي ، وقد يقصد به ثواب أخروي كالقوز بدخول الجنة ، أو النجاة من النار ، وقد يقصد به حفظ دنيوي كالتألف ، وإزالة البغضاء ، وصلة الأرحام ، وسد عوز الفقراء ، وكفايتهم شر الاستجداء ، وكفاة عامل أخلص في عمله ، أو صانع معروف أحسن في صنعه ، وقد يقصد به حفظ العين من الضياع لدوام الانتفاع بها ، أو خشية استيلاء ظالم عليها ، أو نحو ذلك من المقاصد المحمودة ، التي رغب الشارع في حصولها ، وشرع الوقف وسيلة إليها كما شرع إفشاء السلام ، وإلانة الكلام ، وإطعام الطعام ، وقضاء حوائج الآخرين ، والهبة ، والصدقة ، والوصية ، والقرض الحسن ، وإكرام الضيف ، ومواساة الجار ، وإيواء الغريب ، وبذل الجاء ، ونحو ذلك لأغراض محمودة ، ومصالح مطلوبة تعود على المجتمع الإنساني وأفراده بالسعادة والرفاهية ، في الأولى والآخرة . ولا يرتاب أحد في أن الوقف كغيره في كل هذه المقاصد مشروع ، ومن البرّ المشار إليه في الآيات والأحاديث المتعلقة بتلك المقاصد التي شرع وسيلة إليها ، والوسيلة تعطى حكم مقصدها : لافرق في ذلك بين كون الوقف على غني أو فقير ، قريب أو بعيد ، حسبما تقتضيه مصلحته وقصده المحمود ، فإذا قصد المتصدق بالوقف وجه الله تعالى ، أو حفظا محمودا من حظوظ الدنيا والآخرة وتعلق بأي نوع من الأنواع التي أشار إليها الكتاب العزيز في آية البرّ [وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب] . وفي آية الاحسان [واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذى القربى

والميتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل]. وفي آية المضاعفة [مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم]. وفي الآيات المطلقة كقوله تعالى [لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون]. وقوله [من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة]. وقوله [وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان] إلى غير ذلك من الآيات الناطقة بالحث على الاتفاق في وجوه الخير، والترغيب في تحصيل الخلال المحمودة كان وقته من البر والاحسان، ومن القرب التى يتوصل بها إلى تلك الحظوظ المحمودة لاندراجها فيها كما يتوصل بغيره مما حث عليه الشريعة الغراء، فإن ماورد في التصديق والاتفاق من الآيات والأحاديث شامل لصدقة الوقف وغيره : أهليا كان أو خيريا .

واعلم أن قصد هذه الحظوظ في أعمال البر ليس بلازم وإنما هو للتفاوت في كمال العمل والاثابة عليه، والتقرب إلى الله تعالى كما ورد « لا يزال عدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه ». والخروج من عهدة التكليف مطلقا : أمرا أونها ، وجوبا أو حرمة ، ندبا أو كراهة ، وقفا أو غيره لا يتوقف عليه ، بل المكلف يخرج من عهدة التكليف ، وتبرا ذمته بمجرد الاتيان بالفعل أو الكف امتثالا للأمر والنهى ، وإن لم يلاحظ ذلك الامتثال فعلا وقت الاداء فإن الامتثال بالقوة كاف في تحقق مقتضى التكليف ، نعم ملاحظة الامتثال فعلا شرط لحصول الثواب فى النهى بأن يكف عن المنهى عنه قاصدا مطاوعة النهى عند تعلقه بالمنهى عنه . وأما فى الأمر فيثاب على الفعل بمجرد الاتيان به من حيث كونه مطلوبا بأن يقصد الفعل المطلوب وهو النية المزيلة للغفلة المعبر عنها بقصد الفعل عند الفقهاء . وأما القصد المتعلق بتلك الحظوظ فعلا فهو النية التى يتفاوت بها كمال الأعمال ، والاثابة عايتها ، والتقرب إلى الله بها

كما علمت ، وهي المشار إليها في حديث « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » : فليتنبه الناظر في حكم الوقف ومحاسنه لهذا الأصل ، فإنه دافع لكثير من أوهام العامة في هذا الباب .

الأحاديث الواردة في الحث على الانفاق

في وجوه البر

والأحاديث الواردة في الحث على التصدق ، وانفاق المال على النفس ، والولد ، والزوجة والخادم ، وذوى القرابة وغيرهم أكثر من أن تحصى : منها قوله ﷺ « أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله ، ودينار ينفقه على دابته في سبيل الله ، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله » . وعن سعد ابن أبي وقاص رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « انك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله تعالى الا أجرت عليها حتى ماتجعله في في امرأتك » . وفي رواية « ما أطعمت نفسك فهو لك صدقة ، وما أطعمت زوجتك فهو لك صدقة ، وما أطعمت خادمك فهو لك صدقة » . وكان ﷺ يقول « من أنفق على نفسه نفقة يستغف بها فهي صدقة ، ومن أنفق على امرأته وولده وأهل بيته فهي صدقة » . وكان ﷺ يقول « ما أنفقه الرجل على نفسه وأهله وولده وذوى رحمه وقرابته فهو له صدقة » . وروى الترمذى والنسائى بإسنادهما عن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذى الرحم : اثنتان صدقة وصلة » . ولا فرق في ذلك بين صدقة الوقف وغيره : بل التصدق بالوقف أتم وأكمل ، وبخصوصا على الأقارب ، وذوى الحاجات .

ففي شرح المذهب للإمام النووي : وقد أجمعت الأئمة على أن الصدقة على الأقارب أفضل من الأجانب ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون القريب بمن

تلقاه نفقته وغيره . قال : ويستحب تخصيص الأقارب بالزكاة إذا كانوا بصفة الاستحقاق كما في صدقة التطوع : وهكذا الكفارات ، والنذور ، والوصايا ، والأوقاف ، وسائر جهات البر يستحب تقديم الأقارب فيها حيث يكونون بصفة الاستحقاق . قال أبو علي الطبري وغيره من أصحابنا : يستحب أن يقصد بصدقته من أقاربه أشدهم له عداوة ، لتأليف قلبه ، وردّه إلى المحبة والألفة ، ولما فيه من مجانبة الرياء وحفظ النفس كما يستحب أن يخص بصدقته أهل الخير وأهل المروءة والحاجات انتهى .

فانظر كيف صرح هذا الامام الجليل بأن الوقف من جهات البر ، وأنه في ذوى القربى أكد منه في غيره ، وأشار إلى تنوع مقاصده ، وسوى فيه بين ذوى الحاجات ، وأهل الخير والمروءة سواء كانوا فقراء أو أغنياء ، وكل ذلك مأخوذ من الكتاب والسنة . فقد ورد الحث على الألفة والمحبة ، وإزالة البغضاء ، ومجانبة الرياء ، ومواساة الفقراء ، وأهل الخير والمروءة .

ومن ذلك تعلم أن القرب والصدقات : ومنها الوقف بجميع أنواعه إذا اتخذت وسيلة إلى هذه الأغايات ونحوها كانت من أفضل الأعمال وأولاهها بالاعتبار لافرق بين كونها على غنى أو فقير ، قريب أو بعيد . وفي الحديث الصحيح « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها ، أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه » . وظاهر أن كلتا الهجرتين مشروع إلا أن الهجرة الأولى لا تقع إلا على وجه واحد ، والثانية تقع تارة مشروعة ، وتارة غير مشروعة ، والهجرة إلى الله ورسوله تتفاوت بتفاوت إخلاص المهاجرين واستحضار نياتهم ، فكما أن الهجرة إلى الدنيا تتفاوت بتفاوت المهاجرين في ذلك ، فتكون مشروعة إذا كانت لمقصد محمود كإقامة الشؤون العمرانية ، ونظام الحياة الدنيوية على وجه لا يخرج عما ندب إليه الشرع

الحكيم ، وغير مشروعة إذا كانت لمقصد ذميم .
ولا شك أن الوقف المشروع من الأعمال الصالحة لتلك الحظوظ الثلاث
فقد يقصد به وجه الله تعالى ، وقد يقصد به حظ دينوى أو آخرى كسائر
الأعمال الصالحة المقترنة بنياتها المتفاوتة ، وقد علمت أن العمل يقع طاعة ،
ويخرج به المكلف من عهدة التكليف بمجرد الاتيان امثالاً للأمر أو
النهى ، وأنه يكفي قصد الفعل المطلوب : بحيث لو سئل عن الموجب له لأجاب
أنه الأمر أو النهى ، لأنه المقرّر للطاعة والمعصية والكرهية .

المقاصد الذميمة ليست من أغراض الوقف المشروع
أما المقاصد الذميمة التي تقترن بالأعمال المشروعة كالفتخر ، والرياء
والإضرار بالغير ، وحرمان من له أولوية الانتفاع بالوقف مثلاً ، فليست من أغراضها
ولا من الحظوظ التي شرعت لأجلها ، بل هي من العوارض التي نهى الشارع
عنها كالصلاة في الدار المغصوبة ، والنقح لغير الدين ، والتعلم لغير العمل ،
وطلب الدنيا بعمل الآخرة كما جاء في الحديث القدسيّ خطاباً لداود عليه السلام
« قل للذين يتفقهون لغير الدين ، ويتعلمون لغير العمل ، ويطلبون الدنيا بعمل
الآخرة ، ويلبسون للناس مسوك الكوش : ألسنتهم أحلى من العسل ،
وقلوبهم أمت من الصبر : إياى يخادعون ، وبنى يستهزون ، لأنيحنّ لهم
فتنة تدع الحليم فيهم حيران » . وقد علمت أن هذه الأغراض لا تخرج
الوقف عن أصل وضعه ، ولا توجب اختلالاً في حكمه .

والواجب تعليم الناس أحكام الله ، وكفهم عن العوارض المنهى عنها
بوازع السلطان ، فإن لم يكن فبجماعة المسامين ، فإن لم يكن فبالنصح
والارشاد ، فإن لم يتنوها فقد باءوا بغضب من الله ، ولا تزر وازرة وزر أخرى .
[يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم] : أى إذا
اهتدى كل منكم بالقيام بما هو مطلوب منه حسب عامه وقدرته ، والا كانوا

جميعا في الضلال سواء .

وتقدم أن الأغراض المحموده للوقف وغيره من أعمال البرّ هي مأوئاً
الشارع إليها وترتبت على الأحكام المضافة لأسبابها من المصالح التي تعود على
العباد بالرفاهية والسعادة يعرفها من لطف ذهنه ، واستقام فهمه ومارس السنة
والكتاب ، وبالجملة من عرف ما للشيء أصلاً ووضعاً وماله عروضاً وحكماً ، وأن
محاسن العمل الذي نحن بصددده ، وهو الوقف أهلياً كان أو خيرياً متنوعة
كسائر الأعمال إلى حظوظ كثيرة دنيوية وأخروية ، وأن الأغراض النسيمة
العارضة للوقف ليست من لوازمه ولا هو مشروع لأجلها لا يسعه أن يقول على
الاطلاق : ان الوقف الأهلي أو الخيري ليس من القرب الدينية في شيء كما
لا يسعه أن يقول بأن الوقف في جميع أحواله وعلى أي وجه وقع قرينة أو تبرع
مندوب أو واجب ، فان الوقف من حيث ما يقتزن به أو يلحقه من الأغراض
النسيمة والعوارض الناسدة ليس بقربة قطعاً كالنافلة وقت طلوع الشمس ، بل
حبس العين ومنع التصرف فيها يبيع أو هبة أو إرث ليس بمجوده قرينة ولا
مطلوباً شرعاً وإنما هو قرينة من حيث كونه وسيلة إلى التصديق بثمره العين
ودوام الانتفاع بها . والوسيلة تعطى حكم مقصدها ، ومن حيث ما يقتزن به من
الأغراض الصحيحة والمقاصد المحموده التي شرع لأجلها ولما كانت العين في
الوقف هي الأصل الثابت والثمره مترتبة عليها ومقصوده بها قيل في بيان حقيقته
حبس العين ، والتصديق بثمرتها : أي وحبس العين وسيلة إلى دوام التصديق
بها كما جاء في الحديث « حبس الأصل وسبل الثمرة » أي اجعله وقتاً حبساً
لا يورث ولا يباع ولا يرهق ، ولكن يترك أصله ويجعل ثمره في سبيل الخير ،
ومنى تحققت محاسن الوقف وأغراضه المحموده أي غرض منها كان من أفضل
البرّ والقرب المرغب في حصولها : لافرق بين كونه على غنى أو فقير قريب أو
بعيد ، بل قد يكون في الغنى أو البعيد أرجح منه في الفقير أو القريب وإن كانا

هما الأصل فيه ، وقد يتساويان حسبما هو المقصود منه ، والباعث عليه من المصالح المتفاوتة . فإذا وقف على الأغنياء أو العتقاء لباعث محمود وترك الفقراء أو الأقرباء لعدم وجود ذلك الباعث أو لأرجحية باعث الغنى أو البعيد على الفقير أو القريب كان من الوقف المشروع والبرّ المحمود حسبما وردت به أدلته . وبالجملة فأصل الوقف دليله ، والأصل تقديم القريب على البعيد والفقير على الغنى كما تشير إليه الأحاديث السابقة ، وعلى هذا الأساس رسم الفقهاء حقيقة الوقف بما يشمل الغنى والفقير والقريب والبعيد ، وعدّوه من قرب الدين وبينوا أحكامه وأغراضه كما رسموا حقيقة غيره من التبرعات الشرعية كالمطبخة والصدقة العامة والقرض الحسن ، وبينوا أحكامها وأغراضها حسبما ورد به الكتاب والسنة ، واستنبطه فقهاء الأمة ، وإن اختلفت عباراتهم في رسمه الشامل للأهلى والخيرى .

رسم الوقف

قد عرفه الامام مالك رحمه الله بأنه : حبس العين على ملك الواقف وصرف منفعتها لمن يستوفىها . فالعين باقية عندهم على ملك الواقف ، ولكن لا تباع ولا تورث ولا توهب مثل أم الولد والمدير ، فإن الحبس يفيد أنه باق على ملكه كما كان ، وأنه لا يباع ولا يوهب ، ولذلك تركى حوائل الاحباس على ملك محبسيها : بحيث تضم غلتها الى غلة من ييدهم ، وبعبارة أخرى كفى للباب حبس العين لمن يستوفى منافعتها أبدا . وعرفه الامام ابن عرفة مصدرا باعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه فى ملك معتلها ، ولعله مبنى على أن الوقف المؤقت ليس وفقا حقيقة ، وإن كان جائزا . وهذه الرسوم ونحوها تشمل الوقف على الفقير والغنى والقريب والبعيد أهليا أو خيريا . وعرفه صاحبان أبو يوسف ومحمد بأنه : حبس العين على حكم ملك الله تعالى وصرف

بنفعتها على من أحب ولو غنيا ، وسببه ارادة محبوب النفس في الدنيا بين
الأحاب ، وفي الآخرة بالتقرب الى رب الأرباب . فالرقبة عندهما ليست باقية
على ملك الواقف ولا منتقلة الى ملك غيره بل صارت على حكم ملك الله تعالى
الذى لا ملك لأحد سواه : كوقف المسجد ، وعق العبد فان الاجماع منعقد
على أنه موجب للإخراج عن الملك والرجوع الى ملك الله تعالى ، فلا يباع
ولا يوهب ولا يورث ، وفي قولهما وسببه الخ إشارة إلى مقاصده الدنيوية
والآخروية كما تقدم . وعرفه الامام أبو حنيفة رضى الله عنه بأنه : حبس العين
على ملك الواقف ، والتصدق بالمنفعة . زاد شارح الدرر في عبارة الامام : ولو
في الجلة لادخال الوقف على نفسه ثم على الفقراء ، وكذا الوقف على الأغنياء
ثم على الفقراء ، وفي النهر عن المحيط لو وقف على الاغنياء وحدهم لم يجوز لأنه
ليس بقربة . أما لو جعل آخره للفقراء فانه يكون قربة في الجلة . وبعبارة
أخرى ، وشرعا عنده أى الامام حبس العين ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن
تصدق الغير حال كونها مقتصرة على ملك الواقف . فالرقبة عنده باقية على
ملك الواقف في حياته ، وملك لورثته بعد وفاته : بحيث يجوز أن يباع ويوهب
ويورث فلا يكون لازما ، وظاهره أنه يباع ويوهب ويورث ولولم يرجع
الواقف عنه حال حياته أو الوراث بعد وفاته ، وعن بعض شيوخ الحنفية أنه
إذا لم يحصل رجوع عنه من الواقف ولا من الوراث فانه يكون لازما عند
الامام بحيث لا يجوز لأحد أن يبطله بهما ، ويجب التصديق بغلته حسبما
أراد الواقف وشرطه . انظر شرح الدرر وحواشيه .

رد القول بأن الوقف على الأغنياء لا يجوز

ومافى النهر عن المحيط من أن الوقف على الأغنياء وحدهم لا يجوز الى آخره
فقد رده صاحب البحر بأن الوقف على الغنى تصدق بالمنفعة : لأن الصدقة كما

تكون على الفقراء تكون على الأغنياء ، وإن كان التصدق على الغنى مجازا عن اطمئنان عند بعضهم انتهى : لأن ذلك إنما هو في الصدقة المطلقة لاني صدقة الوقف . وفي تهذيب الامام النووي ما يفيد أن الصدقة تطلق بمعنى عام يشمل الغنى والفقير كما تطلق على ما يخص الفقير ، وتقدمت الأحاديث الدالة على العموم ، وإنها قريبة مطلقا ، وأن الوقف من الصدقة بلا نزاع كما تقتضيه حقيقته ، وعليه لو وقف على الأغنياء ثم على الفقراء كان قريبة حالا ومالا ، ولو وقف على الأغنياء وحدهم وكانوا جهة بر لا تنقطع صح ذلك ولزم ، بل لو وقف على أغنياء معينين وقفا مؤقتا لغرض من الأغراض المحمودة صح ولزم عند من يرى جواز الوقف المؤقت ، وصرح في الذخيرة بأن التصدق على الغنى نوع قريبة دون قريبة الفقير ، ولعله نظر الى الغالب من رجحان داعية الفقير وأولويته بالصدقة من الغنى ، والا فقد تكون الصدقة على الغنى أولى من الصدقة على الفقير لداعية أحق بالاعتبار من داعية الفقير ، فإن قريبة الوقف على الفقير ليست لفقره ، أي عدمه أو قلة ماله وإنما هي لست عوزة المطلوب شرعا ، كما إن قريبة الوقف على الغنى ليست لغناؤه ، وإنما هي لغرض محمود كتأليفه وإزالة بغضائه ، وقد يكون ذلك ونحوه أرجح من ستعوز الفقير : إما خلفته وقلة ضرره ، أو لعدم تعيين الوقف عليه طريقا لازما أو غير ذلك مما يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، وهكذا يقال في سائر أغراض الوقف إذا تعلق بغير الأغنياء والفقراء من جهات البر كبناء الخانات لأبناء السبيل والدور بمكة لنزول الحجاج والرباطات بالنفوس للغزاة والمرابطين وحفر الآبار وبناء المدارس لتعلم الطلبة وسكنى المجاورين واتخاذ السقايات سبيلا لمستسقى العطاش ، وبناء الخياض لشرب الدواب ، وعمل القناطر والجسور واتخاذ الطرق لتطرق المارين فيها ونحو ذلك من سبل الخيرات : فإن هذه أيضا يتفاوت فضل الوقف فيها بتفاوت المصالح المترتبة عليها والظروف المقتضية لها ، فالقول بأن الوقف على الأغنياء

ليس قرينة لأن التصديق لا يكون الاعلى الفقراء مخالف للنصوص كما تقرر في حقيقة الوقف ، وما ورد في عموم الصدقة للغنى والفقير وتنوع أغراض الوقف ومحاسنه كما أن القول بقرينة التصديق على الغنى دون قرينة الفقير ليس على إطلاقه ، وسيأتى الكلام في وقف الرجل على نفسه وحدها ووقفه عليها مع غيرها ، وبالجملة فقرينة الوقف كسائر اقرب الدينية تتفاوت أغراضها المحموده والأصل فيها الدب ، وقد يعرض لها ما يوجب منعها أو كراهتها من الأغراض النامية التي لم يشرع الوقف لأجلها .

سائحة في تشبيه الوقف بالشجرة الطيبة

والجنة الراية والجنة النامية

تقدم أن الوقف أهليا أو خيريا من أعمال الخير والبر ، وقد نوه الشارع بشأنه ضمن غيره في آيات وأحاديث كثيرة ، وخصه في حديث « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » فقد منها الصدقة الجارية أى الدائمة ، وقد فسرها العلماء بالوقف ، وورد في الصدقة مطلقا أنها تربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل ففي الحديث الصحيح « مات صدق عبد بصدقة من كسب طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب الا كأنما يضعها في كف الرحمن فيربو بها كما يربى أحدكم فلوله أو فصيله حتى يكون كالجبل » ووضعها في كفه جل شأنه كما في نهاية ابن الأثير كناية عن محل قبول الصدقة فكأن المتصدق وضع صدقته في محل القبول والاثابة ، والا فلا كف لله ولا جراحة ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا . والمعنى أنه تعالى لا يزال ينظر الى الصدقة الطيبة فيكسبها نعت الكمال حتى تنتهى بالتضعيف الى أن تصير في الميزان كالجبل في الثقل أو في ثواب الصدقة . بمثله ، وهذا عام في كل صدقة سواء كانت واجبة كما في

زكاة المال والحراث والماشية والقطر أو مندوبة كما في سائر الصدقات والتبرعات التي تصرف في وجوه الخير والبر ، والوقف أولى بالاندراج في عمومها كما تقدم بيان اندراجها في آيات الانفاق ، وأحاديث الصدقة وكما هو مندرج في ذلك مندرج في عموم آيات المثل المشار اليه بقوله تعالى [ألم تركيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون] فإن الوقف باعتبار صيغته من الكلمات الطيبة ، والأعمال الصالحة وباعتبار ما هو متعلق به من الأعيان الثابتة المثمرة كالشجرة الموصوفة بالنعوت المذكورة [تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها] أي تعطي ثمرها كل وقت وقته الله تعالى لأثمارها ، وهذه الأوصاف أوفق بالنخلة ولذا جاء تفسير الشجرة بها في عدة روايات ، وقيل المراد بها كل شجرة مثمرة طيبة الثمار كالنخلة وشجرة التين والعنب والرمان ، وغير ذلك كما جاء في تفسير الكلمة الطيبة أنها قول : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، أو كل كلمة حسنة كالنسيحة والتحميدة ، والاستغفار والتوبة والدعوة ولا شك أن صيغة الوقف من هذا القبيل كلمة طيبة مثمرة تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ، وكما أن الشجرة الموصوفة بهذه الأوصاف ينبغي أن تكون الرغبة في تحصيلها عظيمة فكذلك الوقف الشيء بها أهليا أو خيرا ينبغي الحرص على تحصيله والمسايرة إلى انجازه ، وأن يكون في الأعيان الثابتة الطيبة المثمرة ، وكذلك يندرج بهذا الاعتبار في مثل الجنة الراية المشار اليه بقوله تعالى [ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من أنفسهم] أي تثبيتا ناشأ عن ينبوع الصدق والأخلاص [كمثل جنة بربوة أصابها وابل فانت أكلها ضعفين] فإن لم يصبها وابل فطل والله بما تعملون بصير * وحاصل هذا التشبيه أن النفقة إذا وقعت على هذا الوجه لا تضع عند الله بل يربها كما يربى أحدكم

فلو ، وان كانت تفاوتت بحسب تفاوت ما يقارنها من الاخلاص واليقين وحب المال وايصاله الى الأحوج التقي وغير ذلك ، ولا شك أن صدقة الوقف من هذا القبيل تفاوتت بتفاوت مقاصدها المحموده ، وتقدم اندراجها أيضا مثل الحبة النامية المشار اليه بقوله تعالى [مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء] ، ولذلك ونحوه كان الصحابة والسلف الصالح رضى الله عنهم يتسارعون الى وقف أنفسهم وأموالهم وأحبها الى نفوسهم كما تقدم في قصة عمر وأبي طلحة وغيرهما من الصحابة رضوان الله عليهم . ومن ذلك تعلم خطورة الوقف وأنه من أعظم القرب الدينية والصدقات الخيرية ومن هنا اعتبر الفقهاء فيه التأيد شرطا لصحته أو كالا لمنفعته .

شرط تأييد الوقف

وقد اختلف الفقهاء في اشتراط تأييد الوقف فذهب الحنفية الى الاشتراط الا أن ذكر التأييد فيه أو ما يقوم مقامه ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد لا بد أن ينص على التأييد أو ما يقوم مقامه : فالتخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأييد وعدمه . وأما التأييد معنى فشرط اتفاقا كما نص عليه محققو المشايخ ، فلو قال وقفت أرضي هذه على ولد زيد أو ذكر جماعة بأعيانهم لم يصح عندهما ، ولو قال وقفت أرضي هذه أو أرضي موقوفة بدون قيد صح وحل على التأييد عند أبي يوسف ، ولم يصح عند محمد ، ولو قال أرضي هذه صدقة على وجوه البرّ صح وحل على التأييد عندهما ، والحاصل أنه لاخلاف بين الصاحبين في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه اذا ذكر لفظ التأييد أو ما في معناه كأنه صدقة موقوفة وكوقوفة لله تعالى ، وكوقوفة على وجوه البرّ لأنه عبارة عن الصدقة ، وفي الاسعاف اذا كان الوقف على

شخص معين أو على جماعة معينين تعيينا يحتمل الانقطاع بأن كانوا يحصون عددا فلا يصح إلا إذا ذكر معه الأبد نصا أو دلالة ، فإذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة على ولدي أو على زيد ، ثم للفقراء . أو قال صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولدي وولد ولدي ومن بعدهم للفقراء أو على أولاد زيد ومن بعدهم للفقراء ، أو قال صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلهم وعتبهم أو قال صدقة موقوفة على زيد وأولاد زيد ثم للفقراء صح الوقف بهذه الصيغ كلها . وإذا انعقد الوقف صحيحا على شخص معين ثم للفقراء كانت له غلته مادام حيا يقبضها ، فإذا مات آلت الغلة اليهم ولا تعود للواقف ولأورثته وإن اقتصر على لفظ موقوفة دون إقرانه بذكر الأبد نصا أو دلالة لا يصح الوقف ، فإذا قال المتصدق أرضي هذه موقوفة على ولدي أو على زيد أو قال وقفت أرضي هذه على أولادي وولد ولدي أو على أولاد زيد فلا يصح الوقف أصلا ، وكذلك إذا قال أرضي هذه موقوفة على فقراء بني زيد أو على يتامي بني عمرو ، وهم يحصون عددا ، وكان الوقف في الصحة فلا يجوز ، وعند السادة الشافعية أن الوقف إذا كان منقطع الأول كوقفته على من سيولد . ثم على الفقراء لا يصح لا تقطاع أوله ، بخلاف منقطع الوسط كوقفته على أولادي ، ثم على رجل ، ثم الفقراء . أو منقطع الآخر كوقفته على أولادي ثم أولادهم فإنه يصح فإذا انقضى أولاده فصرفه الفقراء الأقرب فالأقرب رجاء للواقف حين الانقراض ، فإن فقد أقرب الفقراء صرف الربع في مصالح المسلمين .

مذهب المالكية في معنى التأييد وشرطه

ومذهب المالكية إلى عدم اشتراط التأييد في الوقف بمعنى كونه دائما بدوام الشيء الموقوف أي أن التأييد بهذا المعنى ليس بشرط عندهم فيصح

الوقف مدة معينة ثم ترفع وقفته ، ويجوز التصرف فيه بأي نوع من أنواع التصرف : فلو قال ، داري حبس على عقي وهي لآخرهم ملكا أو حبس على فلان مدة كذا صح ، وكذا لو شرط أن من احتاج من الحبس عليهم إلى البيع من الوقف باع أتبع شرطه ، ومثل ذلك لو شرط لنفسه ما ذكر ولكن لابد من اثبات الحاجة أو الحلف عليها إلا إذا اشترط الواقف أنه مصدق بلامي ، وعلى ذلك عرفه أبو البركات في أقرب المسالك حيث قال : الوقف وهو جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق مدة ما يراه المحبس مندوب ، وتقدم في رسم الوقف أن هذا لا ينافي لزومه في مدة ما يراه المحبس .

والحاصل أن الوقف عندهم ينقسم إلى مؤبد وإلى مؤقت وتقدم في رسم الوقف أن هذا لا ينافي لزومه في مدة ما يراه المحبس من دوامه بدوام الشيء الموقوف أو توقيته بوقت معين ، وبعضهم يريد بالمؤبد الدائم بدوام الشيء الموقوف أو بدوام وقته المؤقت به فيدخل فيه المؤقت ، وقد يحمل عليه تعريف صاحب الباب حيث قال : الوقف حبس العين لمن يستوفي منافعتها أبدا فيشمل الوقف المؤقت والظاهر أنه كتعريف ابن عرفة السابق مبنى على أن الحبس حقيقة لا يكون الا مؤبدا أي دائما بدوام الموقوف ، وإطلاق الحبس على غير المؤبد وإن جاز مجاز كما صرح به بعضهم ، وقد صرح بجوازه ابن الحاجب ، وغيره من أئمة المالكية ، وتقدم أن كليهما لازم لا يجوز تقضيه في مدته ، والراجح عندهم أن حبست ووقفت يفيدان التأيد مطلقا ، بخلاف تصدقت فلا يفيد التأيد إلا إذا قرنه قيد كإيبيع ولا يذهب أرقيد بجهة لا تنقطع ، وأن الصيغة في الحبس لا يشترط فيها لفظ معين بل كل ما يدل على التحبيس من قول أو فعل يعقد به الحبس ، وتقدم عن الشافعية أن تصدقت من كنايات الوقف ، وقد علمت مذهب الحنفية في ذلك ، وينوب عن الصيغة عند المالكية التخلية بين الناس

في كسجد ورباط ومدرسة ومكتب وإن لم يتلفظ بها

القول في أصل الوقف وما يعرض له من المضار

وجلة القول في أصل الوقف أهليا كان أو خبيريا أنه جائز لازم وأنه من أكمل أنواع البر والصدقات المطلوبة شرعا ، ومن نظر في حقيقته وشروطه ومحاسنه وأغراضه التي أشرنا إليها ، والنصوص الواردة فيه ، وأقوال الأئمة والفقهاء لا يشك في ذلك ، وتقتم أن ما يعرض له من المفاسد والمضار لا يخرج به عن أصل وضعه ، ولا يضر بحكمة مشروعيته ، لأنه يرجع في الواقع الى سوء تصرف أكثر القوام وإهمال مراقبتهم ، وتفاضي ولاية الأمور عن محاسبتهم والى مساهة المستحقين وسوء تصرفهم ، والى بعض الشروط التي يشترطها عوام الواقفين ، أو يشترطها لهم جهة الموثقين مما لو وزنت بميزان الحكمة والمصلحة لكان إهدارها أولى ، وإهمالها أجدى على الواقف والمستحقين ، والى ما في أكثر الأوقاف من الغموض ، والابهام في النصوص ، واضطراب الفكرة ، واعتلال القصد مما أنار النزاع ، ودفع القوام والمستحقين الى أبواب القضاء ، وسبب ذلك في الواقع جهل الواقفين ، وصدوره عن أمر الموثقين ، وأكثرتهم لا يحسنون التعبير ، ولا يدركون مواقع الكلام ، فيضاون ويضاون . هذا الى أن غالب المستحقين لسوء تصرفهم قدأ كثروا من التعايل على الانقلاط من قيود الوقف وشروطه ، وسلكوا لذلك طرقا عديدة ، واتخذوا أساليب غريبة : فاتجهت أذهان الواقفين والموثقين الى القضاء على هذه الحيل والخيولة دون بلوغ المرام منها ، فأكثرنا من الشروط ، وتغالوا في الاحتياط ، وافتنوا في درء هذه المفاسد ، فجاءت حجج الأوقاف على ماترى من التعبير والأسلوب والاسهاب والشروط كما جاء ذلك في سائر الوثائق المعمول بها بين المتعاقدين اليوم ، فاك ترى فيها من البنود مالا ينطبق على نقل ، أو عقل ، ومن قارن

بين هذه الحجج والوثائق ، وما أثر من كتب الوقف وغيره عن الصدر الأول يرى الفرق شاسعا ، والبولن بعيدا ، فان هذه وضعت بعيزان العقل والشرع في لفظ موجز ، ومعنى قوي ، وبساطة متناهية تكشف عن جلال القصد ، وسمو الغرض ، وتدل على أنهم لم يلحظوا منها ذلك الاحتياط الكثير عكس هذه الحجج والوثائق الضافية الذبول ، الغامضة اللفظ الكثيرة الشروط والقيود . ثم بعد كتابة هذا رأيت في تبصرة العلامة ابن فرحون المالكي ماملخصه : ان كتابة الوثائق صناعة جليلة شريفة ، وبضاعة غالية منيفة تحتوى على ضبط أمور الناس على القوانين الشرعية ، وحفظ الأموال ، والاطلاع على الأحوال ، فينبغي أن يكون صاحبها حسن الكتابة قليل اللحن عالما بالأمور الشرعية ، عارفا بما يحتاج إليه من الحساب والقسمة الشرعية ، متحليا بالأمانة ، سالكا طرق الديانة والعدالة ، داخلا في سلك الفضلاء ، جاريا على نهج العلماء الأجلاء . قال مالك رضى الله عنه : لا يكتب الكتب بين الناس إلا عارف بها ، عدل في نفسه ، مأمون على ما يكتبه ، لقوله تعالى [وليكتب بينكم كاتب بالعدل] . وأما من لا يحسن وجوه الكتابة ولا يقف على قوة الوثيقة فلا ينبغي أن يمكن من الانتصاب لذلك لئلا يفسد على الناس كثيرا من معاملاتهم . وكذلك ان كان عالما بوجوه الكتابة الا أنه متهم في دينه ، فلا ينبغي تمكينه من ذلك لأنه يعلم الناس وجوه الشر والفساد اه . فإذا اتبعت هذه الأصول في وثائق الوقف مع مراعاة ما قدمنا في هذا الباب ربما يستغنى بها عما يقترحه بعض الناس من عمل نظام حديث للوقف قد لا يتفق مع أنظمة الدين .

وأما الذين رفعوا أصواتهم بالشكوى من الأوقاف الأهلية ، وتطلبوا حلها حينما سمعوا نداء نوابهم يقترحون ذلك فيؤلاء لا يلتفت اليهم ، ولا يعابأ بصراخهم ، لأن غالبهم كانت له أموال طائلة ، وأرزاق واسعة ، ولا تركابهم ،

وسوء سلوكهم أضاعوها في سبيل أغراضهم ، ولولا فضل الأوقاف الأهلية عليهم ، ووقوفها دون تيار شهواتهم لوقعوا في شرّ عظيم ، وبؤس أليم . ومن تأمل أحوال الأغنياء الآن ، وأكثرتهم على ما يهد من حب المال ، والحرص على وفرته ، والشحّ بأداء حقوقه ، وشاهد ذريّاتهم وما هم فاعلون بأموال آبائهم وجد العلاج الوحيد لتذليل نفوسهم ، وحفظ أموالهم هو الوقف الأهلي الذي لولاه لما سخوا بشيء من أموالهم في وجوه الخير ، فإن كثيرا منهم إذا قصدته في معروف وقتيّ لست عوز فقير ، أوقضاء حاجة مضطر ، أو اشتراك في مصلحة عامة لاتسمح نفسه بالانفاق في هذا السبيل ، وإذا نصحت إليه بأن يقف من ماله جزءا على الخيرات العاجلة لايحيبك ، وقد يستنكر منك هذه النصيحة ، فيبقى على هذه الحالة الى أن يموت فيقيض الله له من النرية من يبتدأ أمواله في أقرب وقت ، وأسوأ مصرف ، فأمثال هؤلاء لاسبيل لحفظ أموالهم ، وصيانة بيوتهم ، وكفاية ذريّتهم شرّ الاستجداء والتكفف الاالوقف الأهلي ليعيشوا في رغد تحت ظله ماداموا أحياء مستقيمين وبعد اقراض ذريّتهم يثول الى جهات البرّ الدائمة ، وبذلك ينتفعون بأموالهم ويفوزون بسعادة دائمة دينا ودنيا .

فكيف يقال مع هذا : ان الوقف الأهلي ليس من القرب الدينية ، على أنك قد علمت وقف أبي طلحة وغيره من أرقاف الصحابة ، وأن منه ما كان أهليا ، ومنه ما كان خيريا ، وحكم الوقف منوط بحقيقته الشاملة لكلّ من النوعين ، ولا نزاع في أنه مندوب وأنه من القرب الدينية التي حثت الشريعة على طلبها .

العيوب المقترنة بالوقف لا توجب إلغائه

وقد علمت أن العيوب التي يذكرونها لوقف لا توجب محوه وإلغائه ، ولا تقضى على ما فيه من محاسن ومصالح ، وانما توجب التفكير الجدي في

وضع نظام صالح يدرأ هذه العيوب ، ويصون الوقف من عبث العابثين حتى يرجع الى سيرته الأولى التي كان عليها في الصدر الأول ، ويبقى لمصلحة الوقف والمستحقين ، بعيدا عن متناول الطامعين ، وتلك هي السنة في الاصلاح وتجارة تطوّر الزمن ، ولا فرق في ذلك بين وقف أهليّ وخبريّ فانهما سواء في العيوب والحاجة الى الاصلاح .

القول بالغاء الوقف وثبة خطيرة لا يقرها الدين

أما إلغاء الوقف والشرعية تطلبه ، وإبطاله والدين يؤيده لمجرد العوارض الطارئة ، والفكرة الساتحة فوثبة خطيرة لا يقرها الدين وأهله ، وخطة تفتح باب الشرّ على مصراعيه ، ويذرّ منها قرن الشيطان بالفتن والفساد : ولا أدلّ على ذلك مما نحن فيه ، فإن أولئك الذين أفتوا الولاة بمنع الوقف اعتمادا على الرأي المرجوح ، أو رهبة من سطوة ، أو رغبة في نوال لم يصيبوا شاكّة الصواب ولم يؤثروا رضا الله على رضا الناس ، وفتحوا لمن جاء بعدهم بعشرات السنين بابا كان مغلقا وجوامنه الى فكرة الالغاء باسم الدين ، والدين عند جميع الناس : لا يعني به الرأي الضعيف ، والقول المرجوح الذي لا يؤيده الدليل الثابت ، والبرهان الصحيح ، ولو سلم للناس أن يتخذوا من مثل هذه الفتاوى حججا على أصحاب رسول الله ﷺ وعلى جمهور الأئمة والفقهاء وعامة العلماء وعلى ما ثبت أنه الحق الراجح من المذاهب والأقوال لكان ذلك ترجيحاً للرجوح ، وإثارا للضعيف على القويّ من غير دليل ، وهو مأتأباه قضية العقول ولأفضى الى هدم الأدلة الشرعية بشبه لا يؤيدها دليل ، ولا يبررها غرض صحيح ، وذلك مالا نظنّ أحدا يعمد اليه ، أو يحدث نفسه به على أنانجل أصحاب الفكرة عن مثل هذا العمد ، ونشكرهم جزيل الشكر إذ حرّكوا أقلام الكتاب في هذا الموضوع الخطير .

هذه كلمتنا في موضوع الوقف ، ولا نباعد اذا قلنا انها كلمة العلماء الذين اختصوا بدراسة الشريعة وعالومها ، وتمرسوا بكتبتها وفنونها أدلينا بها قياما بواجب خدمة العلم والدين ، وفي اعتقادنا أنها قد لاتروق لبعض الكتاب والمستقيمين ، ولكنه الحق نصدع به وإن كان مرثا ، ونذيعه مادامت إدايته صلاحا وخيرا ، ونودّ لو أن من يعينهم أمر البحث في المسائل الدينية يعمدون الى تمحيصه في اجتماع خاص مع أهل الاختصاص فيه شأن طلاب الحقائق وعشاق البحث في استجلاء الغامض وإدراك الحق . أما الكتابة في الصحف في مثل هذه المباحث الدينية الخطيرة الشأن فلا تجدى كثيرا ، ولا نبليغ بالباحثين غاية تطمئن لها النفوس ، ويستقرّ بها الحق في نصابه . والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم . وقد زيلنا هذه الجمالة بالكلام على وقف الانسان على نفسه وخدمه وحشمه إتماما للبحث (١) .

وقف الانسان على نفسه وخدمه وحشمه

ومن قيل الوقف الأهل الذي احتدم الجدل فيه ، وعلا صوت الخصوم بناديه ، وقف الانسان على نفسه ، وقد يراد به عند بعض الفقهاء ما يشمل وقفه على خدمه وحشمه ومدبراته وأمهات أولاده فان ذلك بمثابة الوقف على النفس وإليك بيانه

لاتزاع في أن الوقف على النفس وحده غير مشروع اذ لم يرد فيه نص من كتاب ، أرسنة ، أو إجماع ، أو قياس بل هو باطل ، لأنه لا انشاء فيه (١) في اللسان حشم الرجل خاصته الذين يغضبون له من عبيد أو أهل ، أو جيرة إذا أصابه أمر ، والحشم : المماليك ، والحشم : الأتباع مماليك كانوا أو أحرارا ، وفي حديث الأضاحي فشكوا الى رسول الله ﷺ أن لهم عيالا وحشما الحشم بالتحريك : جماعة الانسان اللائذين به لخدمته انتهى .

لشيء لم يكن ، سواء قلنا : ان الوقف حبس العين على ملك الواقف ، أو على ملك المستحقين ، أو على حكم ملك الله تعالى ، لأن الحقيقة الشرعية للوقف الذي هو قرينة من قرب الدين مركبة من جزئين : أحدهما حبس العين ، والآخر التصديق بمنفعتها ، وحبس العين يقتضي أن لا تباع ولا توهب ولا تورث ليكون ذلك وسيلة الى دوام التصديق بمنفعتها الذي هو قرينة ، فيكون الوقف مجزئيه من هذه الجهة مشروعا انشاء لشيء لم يكن ، وهو كون العين لا تباع ولا توهب ، وكون التصديق بمنفعتها على المستحقين لازما ، فان ذلك انما حصل بصدور الصيغة من الواقف ، وقد كان قبل صدورها له أن يبيع العين أو يهبها وله أن يتصدق بمنفعتها أو يتصدق بها على غير المستحقين ، وهذا المعنى ليس متحققا في الوقف على النفس ، فان الحبس فيه لا يلزمه شيء مما ذكر ، فلذلك كان باطلا : أى لغوا من القول لا يترتب عليه شيء ، وهذا قريب مما علق به بعض فقهاء الشافعية حيث قالوا لا يصح الوقف على النفس لتعذر تملك الانسان ملكه لأنه حاصل ، وتحصيل الحاصل ممتنع ، وما علق به بعض فقهاء الحنفية حيث قالوا : لأنه إذا كان واقفا على نفسه فملك الأرض له على حاله لم يخرج عن ملكه انتهى . ولو فرض أن الواقف على نفسه التزم أن لا يبيع ولا يهب وأن يتصدق بمنفعة العين على نفسه لازما ، فان ذلك له بدون وقف على نفسه على أنه ذلك تحجير لم يؤذن له فيه ، وعدول عمله من حق التصرف في ملكه كيف شاء ، ومن هنا قيل ان الوقف المشروع لا بد فيه من خروج العين عن الملك حال الحياة ، اما من حيث ذاتها أو من حيث ثمرتها والتصرف فيها تصرف المالك على اختلاف الأقوال في صكون الوقف حبسا على ملك الواقف أو غيره ، والوقف على النفس لا يخرج فيه عن ملك الواقف مطلقا . لاحقيقة ولا حكما . على أن الوقف على النفس وحدها من قبيل الوقف على جهة معينة منقطعة فلا يجوز .

نعم اذا وقف على نفسه ثم من بعده على غيره ، من يجوز الوقف عليهم ، أو وقف على نفسه مع غيره كذلك ففي صحته عند السادة الحنفية خلاف . وتقدم عن شارح الدر أن تعريف الوقف عند أبي حنيفة يشمله ، وذكر العلامة قاضي القضاة نجم الدين الطرسوسي في كتابه أنفع الوسائل قلا عن الخصاص مانصه : الرجل يقف الأرض على نفسه ثم من بعده على المساكين . قال أبو بكر : واذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على نفسه ثم من بعده على الفقراء ، أو قال على أن غلتها لي أبدا ما عشت ثم من بعدى على الفقراء . أو قال على نفسي ومن بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلهم أبدا ما تناسلوا ، فاذا انقرضوا فبى على المساكين ، أو قال على نفسي ثم من بعدى على فلان وولده وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا ، فاذا انقرضوا فبى موقوفة على الفقراء والمساكين ، فانا لا نحفظ في ذلك شيئا عن أصحابنا المتقدمين إلا ما روى عن أبي يوسف أنه قال : اذا استثنى الواقف أن ينفق غلة ما وقف على نفسه وولده وحشمه مادام حيا فذلك جائز . وقاس ذلك على ما استثناء عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن لو الى صدقته أن يأكل منها ويوكل صديقه * وفي رواية ويشترى منها عبدا لعمله * وفي رواية : لا جناح على من وليها أن يأكل كل منها بالمعروف ، أو يطعم صديقا غير متمول . فقال ذلك قياسا على ما قاله ، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه والى تلك الصدقة ، فقلنا وبالله التوفيق : ان استثناء إنفاق الغلة على نفسه وولده وحشمه هو بمنزلة قوله : قد وقفت هذه الأرض على نفسي ، ثم من بعدى على المساكين ، ألا ترى أن له أن ينفق الغلة كلها على نفسه وولده وحشمه أبدا ما دام حيا إذا استثنى ، فكذلك قوله : قد وقفت هذه الأرض على نفسي ، ثم من بعدى على المساكين له إنفاق الغلة كلها ، لأنه بمنزلة . وظاهر أنه ليس مراد عمر ابن الخطاب رضى الله عنه بما استثناء خصوص الأكل ، بل إنفاق الغلة مطلقا ، فاستثناؤه عام كاستثناء أبي يوسف ، وكلاهما بمنزلة قوله : قد

وقفت على نفسى الخ .

وعما يقوى هذا القول ما روى عن محمد بن الحسن أنه أجاز الوقف على أمهات أولاد الواقف ومدبراته ، والوقف على هؤلاء بمنزلة الوقف على نفسه ، فلما رأينا أبا يوسف قد أجاز للواقف أن يستثنى غلة وقفه ، فينفقها على نفسه ما عاش أبداً ، فإن مات صار ذلك للمساكين ، ورأينا محمد بن الحسن قد أجاز أن ينفق على أمهات أولاده ومدبراته ، فإن ماتوا صار ذلك للمساكين يجوزنا هذه اللفظة له . وقلنا : إذا قال على نفسى ، ومن بعدى على المساكين ان ذلك جائز على ما شرط . وذكر فى المبسوط : لوجعل مصرف الغلة لنفسه مادام حيا كأن قال : أرضى هذه صدقة موقوفة لله على أن لمغلتها ما عشت ثم من بعدى على الفقراء فذلك جائز عند أبى يوسف اعتبارا للابتداء بالانتهاء ، لأنه يجوز الوقف على جهة يتوهم انقطاعها ، وإذا انقطعت عادت الغلة اليه فى الانتهاء ، وكما يجوز فى الانتهاء يجوز فى الابتداء أن يقدم نفسه على غيره فى الغلة ، وهذا لأن معنى التقرب لا ينعدم ، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام « نفقة الرجل على نفسه صدقة » ، وقال « أبداً بنفسك ثم بمن تعول » .

وفى فتاوى قاضى خان : رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على نفسى ، ثم من بعدى على الفقراء . قال هلال : لا يجوز هذا الوقف ، وقال الفقيه أبو جعفر : ينبغى أن يجوز فى قياس أبى يوسف ، لأن النفقة على النفس صدقة كما تقدم . والتحبيس عليها ليس تحبيسا مستقلا : بل هو تحبيس حكيم تابع للتحبيس على غيره ، فهى خارجة عن ملكه بالوقف الذى وقفه ، وليست باقية على حالها ، حتى يقال إذا كان واقفا على نفسه لم تخرج الصدقة عن ملكه ، وإنما ذلك إذا كان تحبسه على نفسه مستقلا ومشايخ بلخ أخذوا بقول أبى يوسف ، وقالوا يجوز الوقف والشرط

جميعا . وذكر الصدر الشهيد أن الفتوى على قول أبي يوسف ترجيحاً للناس في الوقف اهـ .

والحاصل : أن الوقف على النفس متى كان مع غيره مما يجوز وقفه مترتباً أو مجتمعاً صحيح ، وجاز أخذنا من استثناء أبي يوسف قياساً على استثناء عمر رضي الله عنه . وقد يقال : لا حاجة إلى القياس ، لأن حقيقة الوقف تشمل الوقف على النفس تبعاً لغيره : مترتباً أو مجتمعاً ، لأن فيه التصديق على النفس ، وهو قرينة ، والخروج عن الملك : كالتأيسد اللازم في الوقف حاصل بالوقف على الغير كما قاله الفقيه أبو جعفر وغيره ، وأحاديث الانفاق وآياته تشملها ، فيدخل في عموم النصوص بدون حاجة إلى القياس المذكور . ولعل من منعه في هذه الحالة نظر إلى أن الانفاق على النفس ليس في معنى التصديق المعتبر في حقيقة الوقف ، أو ليس قرينة بالذات ، لأن الأصل فيه الإباحة إلا عند الضرورة ، أو قصد التعفف عن الغير ، أو التقوى على طاعة الله ، أو نحو ذلك . وحديث « نفقة الرجل على نفسه صدقة » ونحوه محمول على ذلك ، أو على من شأنه أن ينفق على نفسه كذلك ، ولم يعول المانع على التبعية للغير في القرينة ، وفي الخروج عن الملك المشار إليهما بقول شارح البرق في تعريف الامام ، ولو في الجملة لادخال الوقف على نفسه ، ثم على الفقهاء كما تقدم ، حقيقة الوقف عنده لا تناوله ، وأحاديث الانفاق وآياته لا تشملها . وأبو يوسف رحمه الله لما رأى دخوله في حقيقة الوقف ، وأن النصوص لا تشملها لظهورها في غير الوقف على النفس لجأ في جوازه إلى القياس المذكور ، وقد علمت ما فيه . وعند السادة المالكية إذا وقف على نفسه خاصة بطل قطعاً ، ومع شريك له كما إذا وقف على نفسه ، وعلى فلان أو الفقراء بطل ما لم تحصل حيازة من الشريك قبل المانع ، والاصح في حصته دون حصة نفسه ، فالوقف عندهم على النفس باطل مطلقاً . ابن عرفة الحبس

على نفس الحبس باطل اتفاقاً ، وكذا مع غيره على المعروف ، وظاهر المذهب
بطلان كل حبس من حبس على نفسه وغيره ان لم يحز عنه ، فان حيز عنه
صحّ على غيره فقط اهـ . وعلاوه بأن فيه تحجيّراً على نفسه فيما له اطلاق
التصرّف فيه شرعاً ، والوقف نوع من أنواع التصرّف التي جعلها الشارع
حقاً للمالك ينشئها حيث شاء ، لا تحجيّراً عليه بما لم يؤذن له فيه . ومن
أجاز له حال الشركة ، أو على التعاقب نظر الى تبعيته لغيره معتمداً على
القياس مع التنزيل المارّ ، والله أعلم . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم .

تمّ تبليغ هذه الرسالة ليلة الجمعة حادى عشر محرّم سنة ١٣٤٧ هـ
ورفع عنها قلم التحرير فى أواخر ذى الحجة سنة ١٣٥٠ على يد الفقير إلى
مولاه الزمزم « محمد ابن الشيخ حسين مخاوف العدوى المالكى » غفر الله
له ولوالديه ولشايخه وإخوانه المسلمين ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي ،
وعلى آله وصحبه وسلم آمين

﴿ تمّ الكتاب ، ويليه كلمة حول ترجمة القرآن الكريم ﴾



•

•

p'

•

•

كلمة

حول ترجمة القرآن الكريم

لصاحب الفضيلة المؤلف

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل على عبده كتابا عربيا لا يدانيه كتاب ، وأخرس بفصاحة كلامه وبلاغة أسلوبه ألسنة الفصحاء والبلغاء عن الاتيان بمثله في أى باب ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد ، وعلى آله وأصحابه الذين تحملوا أعباء نبوته وحفظ كتابه ونصرة دينه في كل ناد وواد .

وبعد : فقد كنت في سنة ١٣٤٠ هـ وضعت رسالة تشتمل على أربع مقالات :

الأولى فيما يطلق عليه اسم القرآن وكلام الله تعالى

والثانية في حكم تجويد القرآن وأركان قراءته

والثالثة في جمع القرآن وكتابته بالخط العثماني

والرابعة في حكم ترجمة القرآن وكتابته وقراءته بغير العربية . وسميتها

« عنوان البيان في علوم النبيان » وفي سنة ١٣٤٣ هـ حدثت ضجة بين

الكتاب في حكم ترجمة القرآن باللغات الأجنبية اختلفت فيها الآراء ، وتشعبت

فيها الأهواء ، فحررت المقالة الرابعة من هذه الرسالة وأفردتها بالطبع ونشرتها

في جهات عديدة داخل القطر وخارجه وفي المكاتب الشهيرة وغيرها . وفي

سنة ١٣٤٤ هـ يسر الله طبع هذه المقالات الثلاث تحت عنوانها المذكور .

والآن وقد عادت هذه الضجة الى سيرتها الأولى ، بل والى ما هو أرفع صوتا منها

رأيت أن أعيد النظر في هذه المقالة وأختصرها ليسهل تناولها على من يريد

الوقوف على هذا الحكم الخطير والله المستعان .

الأربعاء ١٢ محرم سنة ١٣٥١ هـ

محمد حسين مخلوف

الترجمة وما لا بد لها منه

تطلق الترجمة على تفسير الكلام : أى بيان معناه وشرحه بلغة أخرى بدون تقيد بحرفية نظمه وترتيبه ، وعلى مجرد نقله من لغة الى لغة أخرى : أى ابدال لفظه بلفظ آخر يقوم مقامه فى تأدية معناه كوضع رديف موضع رديف من لغة واحدة ، وفى القاموس وشرحه : الترجمان المفسر للكلام ، وقد ترجمه وترجم عنه اذا فسر كلامه بلسان آخر ، وقيل نقله من لغة الى لغة أخرى اه والأولى تسمى معنوية وتفسيرية ، والثانية تسمى حرفية ، وظاهر أن الترجمة الحرفية ليس فيها تصرف فى معنى الأصل ، وإنما التصرف فى نظمه بمحاولة ابدال لغته بلغة أخرى ، فهى خلع ثوب وابداله بثوب آخر مع كون اللابس واحدا عكس الترجمة المعنوية فإنه لا تصرف فيها بابدال نظم الأصل ، وإنما التصرف فى معناه والتعبير عنه بدون تقيد فى صياغته بنظم الأصل وترتيبه .

وكيفما كانت الترجمة فى كلام البشر فلا بدّ فيها لتكون أدنى من الأصل من فهم أوضاع اللغتين ومعرفة أسرار اللغة المترجم منها وخصائصها وآدابها ومناسخ دلائلها ومرامي اشاراتها ومعرفة ما يماثل ذلك فى اللغة المترجم اليها حتى يمكن تفسير الجملة المترجمة أو ابدال لفظها بما يطابقها ويحكي صورتها ويحفظ غرضها وبقي معناها دون أن يتسرب اليها الخطأ من جهة الوضع والدلالة والأسلوب ، فإن فى اللغة كثيرا من الألفاظ المشتركة تدلّ على معان متباينة ، والدلالة ألفاظها وتراكيبها على المعانى المقصودة وجوه مختلفة : فمن تشبيه الى مجاز الى كناية ، وفى كل ذلك تفاوت ومراتب فى الحسن والقبول ، ولكل كلمة مع قرينتها موقع لا يحسن مع أخرى ، وائتلاف لا يوجد فى تركيب آخر ، والناس فى فهم ذلك والاعتدال عليه والتهيب له متفاوتون ، وفى مراتبه متباينون ، ولذلك نرى العدد العديد من المظالمين بترجمة السكتب يعالجون ترجمة كتاب واحد فيخرجون للناس تراجم مختلفة فى ألفاظها وأساليبها ومعانيها .

وتحديد أغراض الأصل المترجم والاحاطة بمقاصده حتى لتكاد تحكم بأنها لم تصدر عن مورد واحد ، وذلك إما لنقص في الترجمة أو قصور في الفهم أو لفقد لغة الترجمة بعض خصائص ومزايا اللغة المترجم منها فلا تنهض العبارة بأداء الغرض المقصود ولا تلم بأطراف المرمى .

منع ترجمة القرآن ترجمة حرفية

وهذا أول ما يحذر بالناظر في هذا الموضوع الى القول بمنع ترجمة القرآن ترجمة حرفية لأنه لا بد في صياغتها من مراعاة نظم الأصل وترتيبه ، ثم ابداله بنظم آخر كذلك يقوم مقامه في تأدية معناه ، وذلك لا يتيسر الا اذا كان في مقدور الترجمة أن تحاكي نظم القرآن وترتيبه عبارة ودلالة ورمزا وإشارة كما تحكي لآرسوم المصاحف نظم الكريم ، وهذا ليس في مقدور البشر ، ولا في وسع أوضاع اللغات ، على أن محاولة الترجمة الحرفية مطلقا تصرف في النظم العربي المنزل للعجز والتعبد بتلاوته والاهتداء بهديه بما لم يرد ، بل بما يوهم عدم الإعجاز ، بل بالركاكة في المعنى والتغيير والتبديل وذلك مناف لحفظه المأمور به شرعا كما سيأتى بيانه ، وآية الوصية [فن بدله بعد ما سمعه فانما] معه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم [تجرّ بذيها على المتعرضين لهذه الترجمة جزا أولويا ، لأن الوصية في المال دون الوصية في الدين وقوام أساسه المتين ، وقد أوصانا الله تعالى بحفظ كتابه وأمرنا بصيائه عن الغير والتبديل ، ومن عرف مكان اللغات من نفوس البشر وأثر مزاج كل أمة في لغتها ، وما بين اللغات من التفاوت فضلا وقصا عرف أن ترجمة القرآن وتعددته بتعدد اللغات موجب لاختلال معناه واختلاف أهل اللغات في فهم مبناه ، فإن لكل لغة حية آدابا وخصائص وأدوات لإفادتها والتعبير عنها والإشارة اليها واللميح لها لا يوجد ما يوازيها . لما في اللغة الأخرى ، بل قد يكون في بعضها من الآداب والمزايا

ما ننسكه عليها الأخرى وتعلته أسفاً في التعبير، وسخافة في المعنى، ولا يسع أحداً أن يدعى اتساع لغة من اللغات الحية بحيث تزدرد لغة حية أخرى بجميع أوضاعها وخصائصها ومزاياها وآداب أهلها وأذواقهم في التعبير والشعور بالمعاني، فلا غرابة إذا اختلف المترجمون وتفاوتت التراجم بالزيادة والنقص والتغيير والتبديل، وذلك أن جاز اغتفاره في كلام البشر لا يجوز في مظهر كلام الله القديم الذي له حق التقديس والتعظيم والصيانة من التغيير والتبديل، على أن القرآن في طياته معان ومقاصد لا تكاد تحصر، وفي نظمه وأسلوبه ما لا يستطيع إنسان أن يباريه أو يدانيه، فلذلك ذهب العلماء إلى منع ترجمة القرآن ترجمة حرفية وعنوا بذلك نوعاً منها: وهي الترجمة الحرفية بدون المثل

ترجمة القرآن ترجمة حرفية بالمثل

أما ترجمة القرآن بالمثل فمحاولتها من العبث البين، إذ لا يعقل أن تكون بالانسان بمثله في طلاوة نظمه، وورقة أسلوبه، وبداعة تركيبه، وانسجام آيه، واتساق نظمه، وجمال استهلاله، وحسن مقاطعه، وغرابة فواصله، مهما دقت الترجمة وسمت، واضطلع المترجم بنظم القرآن وأسلوبه، فانه لا يسعه الاحتفاظ بهذه المزايا وبالخصائص البلاغية، والأغراض البيانية: من مثل التقديم والتأخير والدكر والحذف والفصل والوصل والابحاز وضته والتأكيـد وعدمه: مما لا يحسن لونه ولا يجعل وصفه، ولا يروق وقعه، إلا بالعربية الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم، فليس في متناول القدرة، ولا في استطاعة اللغة أن يأتي إنسان بما يماثل القرآن الكريم في ذلك، وقد بلغ من البلاغة الذروة، ومن الفصاحة الغاية، حتى أعجز بنظمه وأسلوبه ذوى اللسان والبيان: من أئمة اللغة وفرسان البلاغة، وأعلام البراعة، بل هذه المزايا أول ما يفقد بالترجمة الحرفية. وإذا كان خصماء العرب وأبناء اللغة لا يزالون من وقت نزل القرآن إلى الآن يجدون في

المسير الى قراره ، واستكناه أسرارہ ، ويعنون في تعرف حكم نظمہ وحكمہ ، ولم يستشرفوا الغاية ، ولا زالوا بعيد البداية ، فبالك بالغرباء من لغته ، السخلاء في عربيتہ ، يعانون الاتيان بمثله ، وأيضا لو كان نظم الترجمة يحاكي نظم القرآن ويمائله لما تمت آية التحدى وتعجز بلغاء العرب المرتابين فيه عن الاتيان بمثله ، وقد قال تعالى [قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا] .

وجلة القول أن ترجمة القرآن ترجمة حرفية بالمثل غير معقولة ولا مقدورة ، وليست محل اختلاف بين العلماء ، بل محل اتفاق على عدم امكانها فضلا عن وقوعها ، وانما محل البحث هو ترجمة القرآن الكريم ترجمة حرفية بدون المثل بأن تكون باعتبار ما يدل عليه النظم من المعاني الأولية ، مع ما يفيدہ بعض خصائصه البلاغية ، مما يدخل تحت مقدور اللغة المترجم اليها ، وذلك يتفاوت بتفاوت اللغات ، فهذا هو المراد من القول بمنع ترجمة القرآن الكريم وقراءته بغير العربية لما فيها من الركائز والتغيير والتبديل في نظمہ ، والتعدد والاختلاف في مدلوله وقصده

تراجم المستشرقين وأغراضهم

ولانحنى بقولنا : ان الترجمة الحرفية للقرآن بدون المثل لا تجوز أنها لم تقع في الوجود ، فان كثيرا من مستشرقى الغرب تناولوا القرآن الكريم بالترجمة ولا يزالون يعانونها حتى الآن ، ولهم في القرآن تراجم مختلفة لأغراض شتى ، ولكثير منهم دلوع بالنيل منه ، والخط من شأنه ، والرد عليه ، والتعريف لنظمه ، والتغيير لمعناه ، ليصدوا أهل دينهم أو دينه عن التدين بأحكامه وليعفوا أثره ، ويقلصوا ظله [يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون] ، وليس في الامكان منعهم من سلوك هذا السيل ، ولا ردهم عن الدنو من هذا الحى المقدس مادام لا سلطان لنا

عليهم ، ولا حرمة للكلام الالهي عندهم ، وانما في إمكاننا أن ندعوهم إلى الحق ونعلمهم أن ما أمعنوا فيه ، وجدّوا ليس ترجمة للقرآن ولا بالغا منه شيئا ولا آتيا من أحكامه وحكمه إلا على القليل ، وأنهم غالطون أو مغالطون في زعمهم أنهم ترجوا القرآن وثقاوا لأبناء لغتهم عماد الاسلام وحجة المسلمين ، بل ما ثاقوا أقل مما تركوا وما جهلوا أكثر مما علموا ، وما علموا قد تسرب اليه كثير من الخطأ : اما الجهل بالنقطة ، أو لعدمهم التحريف والتبديل ، أو لقصور لغتهم عن الوفاء بما تسعه أساليب اللغة العربية ، فانهم إنما ترجوه من جهة كونه عربيا ، لا من جهة كونه معجزا ، إذ لا يدرك وجوه اعجازه إلا ذو فطرة سليمة ، وسليقة عربية ، أو متقن علوم البلاغة والبيان ، وما اليها مع التمرن عليها تطبيقا وتحريرا حتى تصير للواقف عليها ملكة راسخة يستحدث بها نفسا جديدة تشعر بتلك الوجوه وتتأثر بخواصها بحيث إذا تليت عليها آيات الكتاب تأثرت وازدادت إيمانا بهذا التفوق المعجز ، وما أظن أن لهذه النفس وجودا في الوجود .

إرشاد المسلمين الى منع اعتزامهم

على ترجمة القرآن الكريم

وكما ندعو هؤلاء الى هذه الحقائق نرشد بعض المسلمين الى حكم الدين فيما اعتزموا الاقدام عليه : من ترجمة القرآن إلى لغات أخرى ، وهم موضع خطاب الشارع بالحل والتحريم ، وأعمالهم موضع المؤاخذه بالاثابة أو العقوبة [فن اهتدى فاعما يهتدى لنفسه ومن ضلّ فاعما يضلّ عليها] ، وأن لهذا القرآن ربا يحميه . قال تعالى [إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون] أي من كل ما يقدح فيه من زيادة أو نقص أو تحريف أو تبديل .

ولم يحفظ الله تعالى كتابا من الكتب السماوية كما حفظ القرآن الكريم ،

بل استحفظها جلّ ذكره الربانيين والأخبار ، وحملهم عبأها ، وألزمهم أماتها فوق فيها ما وقع من التبديل والتغيير ، كما قال تعالى [وإن منهم فريقا يلون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون] وقد تولى سبحانه حفظ القرآن وصيانه ليبقى آية ناطقة بالحق ، ووجهة قائمة على العالمين أبد الدهر ، ومعجزة دائمة لخاتم أنبيائه ، صلوات الله عليهم الى يوم الدين ، فلم يزل ، ولا يزال محفوظا بحفظه ، مرعيا بكلاءه ، مصونا بحمايته ، باقيا ظاهرا حتى يأتي أمر الله : كما أولى حفظه ، وبيان معناه من لا ينطق عن الهوى ، وهو النبيّ المعصوم صلى الله عليه وسلم . قال تعالى [وأزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم] أى من الأحكام والشرائع ، والأمثال ، والمواعظ ، وسير القرون الخالية ، وقصص الأمم الماضية ، والعلوم الكونية ، والنواميس العمرانية ، وغير ذلك مما حواه الذكر الحكيم من الأسرار التي لا تحصى والمجانب التي لا تستقصى .

ولاشك أن محاولة الاتيان بما ينافي بحفظه في نظمه وأسلوبه ، ويكون ذريعة الى عفوّه ، وتقلص ظله ، والاستغناء عنه بغيره ، ومظنة لعبث الأيدي والألسن به عمل سيء وشرّ مستطيل ، وتطاول على الله ورسوله ، وانتهاك لحجى مقدّس ، وحرم مهيب . وترجمة القرآن ترجمة حرفية من هذا القبيل ، فانها ضرب من التغيير والتبديل ، فيما تولى الله ورسوله حفظه ، وأمرنا بالمحافظة عليه من ذلك ، وآية أهل الكتابين السالفة الذكر [وإن منهم لفريقا يلون ألسنتهم بالكتاب] قد تجرّ بذيلها على لىّ الألسن بترجمة القرآن الكريم ترجمة حرفية . وسيأتى أن تبليغ القرآن للناس لا يتوقف على ترجمته ، ولا يراد منه خصوص التبليغ الحرفية ، ومن لم يرد بالترجمة ذلك ، بل أراد بها أن يستفيد معناه فالترجمة لأبناء لغتها لا تؤدى الغرض المقصود من التبليغ ، ولغيرهم من أبناء .

لغة القرآن ، فمع كونها انتها كالحرمة ، ذريعة الى ترك التعبد بتلاوته ، والتدبر في دلالاته ، والاعراض عن الاشتغال به ، والانكباب على تراجه . وانظر الى ما رواه البيهقي عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأشاروا عليه أن يكتبها ، فطلق عمر يستخير الله تعالى فيها شهرا ثم أصبح يوما ، وقد عزم الله له ، فقال إني كنت أردت أن أكتب السنن وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم يكتبوا كتباً فانكبوا عليها وتركوا كتاب الله تعالى ، وإني والله لأبس كتاب الله بشيء أبدا . فانظر الى جهة سد ذريعة اللبس في هذه النازلة ، مع أنها دون نازلة الترجمة فيما لها من المساس بكتاب الله تعالى وقرآته المجيد .

الترجمة التفسيرية أو المعنوية

نعم يجوز ترجمة القرآن ترجمة تفسيرية ، وهي ما كانت متعلقة ببيان المعنى وتفسيره بدون تعرض لنظم الأصل وترتيبه بشرط أن تكون مستمدة من الأحاديث النبوية ، وعلوم اللغة العربية ، والأصول المقررة في كتب الشريعة الاسلامية ، بأن يعتمد المترجم في استحضار معنى الأصل على تفسير عربي مستمد من ذلك ، أما اذا استقل برأيه في استحضار المعنى من القرآن أو اعتمد على تفسير ليس مستمداً من تلك الأصول فلا تجوز ترجمته ولا يعتد بها : كما لا يعتد بالتفسير العربي اذا لم يكن ، مستمداً من تلك المناهل ، معتمدا على هاتيك الأصول خصوصا فيما يتعلق بالأحكام الشرعية .

وبالجملة فقاعدة سد الذرائع قاضية قضاء لاصمية فيه بمنع ترجمة القرآن ترجمة حرفية ، وكذلك الترجمة المعنوية اذا لم تعتمد على الشرط المذكور .

ترجمة الأساليب العربية

بلغة عجمية لاتقع صحيحة وافية

والحجب كل الحجب لمن يتصور أن ترجمة القرآن بالعجمية ، بل ترجمة سائر الأساليب العربية تقع صحيحة وافية ، كيف وقد اتفق من يعتد بهم من الباحثين في اللغات وتطوراتها على أن مقومات اللغات الحية وعناصر حياتها متفارنة ، وأنها في لغة العرب أتم وأكمل منها في سائر اللغات سواء كان من حيث وفرة مفرداتها بالأصالة والاشتقاق ، أو بالحقيقة والمجاز ، أو من حيث قبولها للتطورات المعنوية بتطور الأحوال الاجتماعية والتوغل في ألوان الترف وصنوف الحضارة ، أو من حيث مهونة أساليبها وصلاحتها لكل ما يراد منها ، أو من حيث فصاحة ألفاظها وبلاغة تراكيبها ، ولذلك كان استعدادها لتأدية المعاني وفضل البيان لا يبارى ، فهي أقوم اللغات عنصرا ، وأعذبها منطقا ، وأسلسها لفظا ، وأجلها أسلوبا ، وأحكمها تركيبا . وأكبر شاهد على ذلك نزول القرآن بأفصح لغاتها وتحملها لمرتبة إعجازه الذي لا يتسع له غيرها ، فلا جرم إذا ترجم أسلوبها بأي لغة أخرى ، فهما كانت تلك اللغة لا يسعها أن تؤدي من الأغراض والمعاني إلا بقدر ما وصلت إليه من الاستعداد اللاتقي بمزاجها ، ونظرة واحدة في غنى اللغة العربية ، ووفرة مفرداتها ، وثروة أساليبها كافية في الحكم بمنع ترجمتها بلغة أخرى ، وإذا كان ذلك في لغة العرب البالغة حدّ الجواز ، فما بالك بكلام الله البالغ من الكمال والجلال والجمال حدّ الإعجاز ولذلك كان من خواصه وفضائله أن جمع بين صفى الفخامة والجلال ، والعذوبة والجمال ، كما جمع بين الروعة التي تلحق قلوب سامعيه ، والرغبة التي تعلق بنفوس حامليه ، بحيث لا يملّ تاليه ، بل يزداد شغفا بالترديد ، مع أن الكلام يعادى إذا أعيد .

اختصاص إنزال القرآن باللسان العربى

ومما يدل على منع ترجمة الأسلوب القرآنى ترجمة حرفية ما روى
فى توجيه اختصاص القرآن باللسان العربى مع عموم بعثته صلى الله عليه
وسلم للأسود والأحر .

فقد اتفق العلماء على أن الحكمة فى ذلك أنه لو تنوع النظم المنزل
عليه صلى الله عليه وسلم حسب اختلاف ألسنة الأمم المبعوث اليها : بأن نزل
مرة عربية ، وأخرى عبرية ، وثالثة فارسية ، وهلم جرا لكان أدعى الى
التنازع ، واختلاف الكلمة ، وتطرق التحريف والتبديل اليه ، فإن لكل
أمة لغة خاصة بها خاضعة لمزاجها العقلى ، وشعورها الفسخرى ، ولكل لغة
خصائص ومزايا ، فيقرب من حد الاستحالة أن يتحد هذا المنزل باللغات
العديدة فى الخصائص والدلالة ، والأحكام التى تستنبط من الدلالات وإشارة
النصوص ، ومتى اختلف فى ذلك اختلف المنزل عليهم ، وأصبحوا فرقا متناكرة
كأنهم أهل كتب مختلفة ، وشرائع متباينة ، لا يذعن كل قوم الا لقرآنهم
ولا يعترفون الا بمنطوق لسانهم ، فضلا عن أن نزول القرآن بلغات الأمم
المبعوث اليها صاحب الرسالة يؤدى الى أن ينزل القرآن بلغات شتى ، ولهجات
معدلة قدر ما حواه الوجود فى كل العصور من الأمم والشعوب والقبائل حتى
اللغات المستحدثة التى انتقلت اليها بعض الجاعات فى أطوار نموها ، وأدوار
حياتها ، وذلك أدعى ما يكون الى الاختلاف فى القرآن مع ما فيه من تعرض
القرآن الى النزول برطانات موحشة مستهجنة ، وذلك أخش النقصان
الذى نزه عنها كلامه القديم ، على أنا لا نتصور عقلا يفكر فى ضرورة نزول
القرآن بجميع اللغات واللهجات تبعا لعموم الرسالة ، والا كان فكره خبالا ،
وتصوره ضلالا .

عموم الرسالة لا يقضى بضرورة الترجمة

كما لا يتصور ضرورة ترجمة القرآن بلغات أجنبية تبعا لعموم الرسالة ، لأن المصلحة لا تقتضيها ، بل درء المفسدة وسد الثريعة ، وتوحيد الشريعة ، وإتمام أمرها يقضى بمنع ترجمة كتابها ، وقوام عمادها الوطيد ، وأى رابطة بين المطلبين ، ولا توقف لأحدهما على الآخر .

وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بعث لقومه خاصة ، وللناس عامة ، وكان قومه أهل فصاحة وبلاغة وجدل وخصام ، فدعاهم إلى التوحيد ، وترك عبادة الأوثان والأصنام ، وأنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين ، فبلغهم أحكامه ، وتعبدهم بتلاوته ، وتحدثهم إلى معارضته ، والاتباع بسورة من مثله ، فجزوا وقامت عليهم الحجة ، وآمن به من اهتدى ، واستمر على العناد والضلال من غوى .

وكانت عربية القرآن ، ونهاية بلاغته ، وقوة حجته : آية الآيات ، وأبلغ المعجزات ، ولو لا ذلك لم تبلغ الدعوة من نفوسهم ما بلغته ، ولا تم له من الأمر ما أراد الله أن يتم ، ويظهر به دينه ، وكل ذلك راجع إلى فضل اختصاصه باللسان العربي وإعجازه .

ولما اقتضت حكمته جل شأنه إزال القرآن بأوضاع عامة ، وأساليب خاصة ، للإعجاز والتعبد بتلاوته ، وإهداء سائر الخليفة بهديه ، وكل أمر يانه ، لمن لا ينطق عن الهوى : كما قال تعالى [وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم] ، وقال جل شأنه [وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم] ، وقال تعالى [وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا] فلا بد للناس في فهم أوضاع القرآن والإهداء بهديه من بيان السنة كما نطق به نص القرآن الكريم ، وليس ذلك لأن القرآن في دلالة

أوضاعه محتاجا الى غيره ، وانما هي حاجة الناس كما سيأتى بيانه : وقد أكمل الله به الدين الخفيف كما قال تعالى [اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً] .

فأتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيانه ، فألزم الحجة ، وأوضح المحجة . وقال « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما : كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم » . وعن المقدم بن معدي كرب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألا هل عسى رجل منكم يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته ، فيقول يتناو بينكم كتاب الله تعالى ، فما وجدنا فيه حلالا أحللناه ، وما وجدنا فيه حراما حرّمناه ، وإن ما حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرّمه الله » أخرجه أبو داود والترمذي ، وزاد أبو داود في أوله « إلا أني أوتيت الكتاب ومثله معه » وذلك المثل : هو سنته عليه الصلاة والسلام التي بين بها الذكر الحكيم ، وبيانه كما ذكره جمهور العلماء أعم من التصريح بالمقصود ، ومن الارشاد الى ما يدل عليه ، فيدخل فيه قياس المجتهد وإشارة النص ودلالته وما يستنبط منه : من الأحكام والعقائد والأسرار الإلهية ، وفي قوله تعالى [لعلهم يتفكرون] وما ماثله مما استحث فيه العقل ، والفكر الى النظر إشارة الى ذلك حيث طلب منهم أن يتأملوا ويعنوا النظر ليدركوا الحقائق ، ويتعظوا بالعبر ، ويؤدوا حق الله وكتابه وحق رسوله وشريعته .

ومن أوجب هذه الحقوق تبليغ كتابه وبيان أسرار كآمله ، وقد بلغ صلى الله عليه وسلم ذلك بنفسه ، وقال « ليبلغ الشاهد منكم الغائب » ، وقال « نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأذاها كما سمعها » وبلغ المسلمون بعضهم بعضا ، وبلغوا غيرهم من عصر النبوة الى وقتنا هذا ، والاسلام ينمو وينسج ، وأحكامه منتشرة في سائر الأقطار بدين حاجة الى ترجمة القرآن ،

ولو كانت الترجمة ضرورية في تبليغ الدعوة الى الاسلام وبيان أحكام الدين لكانت مشروعة كتابا أو سنة أو اجماعا أو قياسا ، ولما اتفق العلماء على منعها ، ولوقعت في العصر الأول حينما كان الاسلام غضا طريا ، والدعوة اليه والى أحكامه نافذة عامة في سائر الجهات ، مع أن شيئا من ذلك لم يكن .

على أنها لا تخلو من التدرع الى ذهاب روعة القرآن وجلاله المهيب ، حيث لا يرى معناه في ثوبها الا محقرا ، وإذا قدر نظمته بنظمها فلا يرى الا كفساف الكلام المزدري ، كما سيأتى بيانه :

الحكمة في أن أوضاع القرآن كلية عامة

وقد اقتضت حكمته تعالى أن تكون أوضاع القرآن كلية عامة وافية شاملة لجميع ما يحتاج اليه الأمم في مختلف العصور ، على تعاقب الدهور ، بحيث لا تعوزها الحاجة لشأن من شؤونها الدينية أو الدنيوية الا وجدت فيه ما يشفي الغلة ، ويروي الغلة ، وذلك من كماله ، وعلو شأنه ، وبعد شأوه ، فهو من جهة نظمته الرائق ، وطرأه الفائق ، بحيث لو اجتمع الانس والجن على مباراته لمجزوا من الانبان بأقصر سورة منه ، ومن جهة اشتماله على الحكم الخفية ، والأحكام المستتعة للسعادات : الدينية والدنيوية ، والأمور الغيبية بحيث لا تناله عقول البشر ولا تحيط بفهمه القوى والقدر ، ومن حيث صلاحيته لجميع الأمم في سائر العصور بحيث لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولا يقصر عن حاجة ، ولا يقف دون غاية ، قوله جزل ، وحكمه فصل ، تبلى الأمم وهو على جودته ، وتختلف العصور وهو على حالته [تنزيل من حكيم حميد] وما هذا شأنه لا يليق بأوضاعه التفاصيل والجزيئات وكثرة القيود ، ولذا كانت حدوده نظاما ومعنى فوق سائر الحدود ، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيانه ، وتبليغ أحكامه ، وشرح كلياته ، ومقاصده وأغراضه ، لانتكامل

دلالة في معناه ، أوسد ثغرة في مبناه : إذ هي كاملة وافية ، وانما هي حاجيات الأمة في كل عصر وزمان ، فبين ، وأوضح ، وصرح ، وأفصح . واقتفى أثره الصحابة والتابعون ، والأئمة المجتهدون ، والعلماء العاملون ، آخذين بهديه وسنة بيانه صلى الله عليه وسلم .

وكلهم من رسول الله ملتمس * غرقا من البحر أو رشقا من السم

وقال ابن مسعود وغيره من الصدر الأول : ان القرآن جع علوم الأولين والآخرين كما قال تعالى [ما فرطنا في الكتاب من شيء] ولكن لم يحط بها علما حقيقة الا المتكلم به جل شأنه ، ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم خلا ما استأثر به سبحانه ، ثم ورث عنه معظم ذلك سادات الصحابة وأعلامهم رضى الله عنهم : مثل الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم ، ثم ورث عنهم التابعون بإحسان ، ثم تقاصرت الهمة ، وقُتِرَت العزائم ، وتضاءل أهل العلم ، وضعفوا عن حمل ما تحمله الصحابة والتابعون من علومه ، وسائر فنونه ، فتوَعَّوا علومه ، وقامت كل طائفة بفن من فنونه ، فتبليغ القرآن لأهل لغته تبليغ لسائر علومه ، ولكن علما يقصر عما بين لنافيه ، والتوقيف على تفاصيل أسرار لم يثبت بصريح العبارة ، وكم من سر وحكم نهت عليهما الإشارة ، ولم تينهما العبارة ، ولا يزال من لطف ذهنهم واستقام فهمهم ، ولن يزالوا يستخرجون من القرآن أسراراً وحكماً لا يحصرها العدد ؟ فهل مثل هذا الكتاب ، وليس كمثله شيء من الكتب يترجم باللغات الأعجمية ، ومن أى ناحية يترجمونه : أمن ناحية أسلوبه وعبارته ، أم من ناحية دلالة وإشارته :

ان الإشارة التي يرمى إليها نظم القرآن وأسلوبه لا تيسر لأى لغة من اللغات محركاتها بالتمام ، بل هي مختصة باللسان العربي وصنوف ألوانه ، ولا نغنى بذلك خصوص ما يفوت الترجمة من المعاني الثانوية المستفادة من

الخواصّ البلاغية التي لا يوجد لها نظير في غير لغة العرب ، بل وكذلك ما يفوتها من المعاني الأوّلية التي لا يتيسر محاكاة نظمها في أيّ لغة من اللغات . وبالجلة فترجمة القرآن ترجمة حرفية مع كونها لا تجدى أهلها ولا تفيدهم الابعدا عن أسرار القرآن ومحاسنه ، فقاعدة دره المفاصد وسدّ الذرائع تقضى بمنعها قضاء لا مريية فيه .

حكمة تجريد المصاحف العثمانية

من الوجوه السبعة إلى وجه واحد

كما يقضى بذلك ما روى في حكمة تجريد المصاحف العثمانية من تلك الوجوه ، فإن من أمعن النظر في حكمة تجريد المصاحف العثمانية من الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن إلى وجه واحد وجل الناس على القراءة به دون غيره كما اتفق عليه الصحابة رضوان الله عليهم عرف أنها تقضى بمنع ترجمة القرآن قضاء لا شك فيه ، ففي خلافة عثمان رضى الله عنه لما خشى الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في القراءة بتلك الوجوه حتى تقاتل الناس وكذب بعضهم بعضا في قراءته حيث لم تبلغه قراءة الآخر التي نزل بها حرفه أمر رضى الله عنه بكتابة المصاحف ونقلها من الصحف البكرية مجردة عن تلك الوجوه إلى وجه واحد بلغة قریش ، وأرسل إلى كل جهة مصحفا وجل الناس على القراءة به .

وكان ذلك على اختيار وقع بينه وبين من شهد من المهاجرين والأنصار خشية أن يتوسع الناس في لغاتهم ، ويكثر الخلاف بينهم ويتسرب اللحن والخطأ إلى القراءة والكتابة بسبب وجود تلك الألف التي اشتملت عليها الصحف البكرية .

فكانت هذه الكتب العثمانية الموحدة ، وجل الناس على القراءة بها

حاسمة للفتنة مانعة للخلاف والتناكر والمراء والجدل في القرآن ، ولهذا توقف سيدنا عثمان رضى الله عنه في هذا العمل حينما عرضت عليه نوازل الخلاف وما ترتب عليه من الهرج ، لأن دره المفسدة مقدم على جلب المصلحة فانظر كيف درأ الخليفة وجهور الصحابة رضى الله عنهم مانجم من تعدد الوجوه بتجريد المصاحف عنها ، وجل الناس على القراءة بوجه منها ، مع أن الحاجة قبلئذ كانت ماسة إليها ، فترك ما كان مشروعا لدره مانجم عنه مع عدم الحاجة إليه وقتئذ محافظة على القرآن الكريم ، وامتنالا لأمره ، وقياما بواجب النصح لكتابه .

ولا شك أن الترجمة ضرب من التعدد موجب للاختلاف والتناكر والتغير والتبديل ، فالنصح لكتاب الله تعالى ودره المفسدة يقضيان بمنعها .

النصيحة لكتاب الله تعالى

وقد ذكر العلماء كما قال الامام النووي أن النصيحة الواجبة لكتاب الله تعالى المشار إليها في حديث «الدين النصيحة» هي تعظيمه وتلاوته حق تلاوته ، وإقامة حروفه ، والذب عنه لتأويل المخرفين ، وتعرض الطاعنين ، والتصديق بما فيه مع إحكامه ، وفهم علومه وأمثاله ، والاعتبار بمواعظه ، والتفكير في عجائبه ، والعمل بمحكمه ، والتسليم لتشابهه ، والبحث عن عمومه وخصوصه وناسخه ومنسوخه ، ونشر علومه ، والدعاء إليه ، وإلى ما ذكرنا من نصيحته اهـ . كل ذلك داخل تحت عموم النصيحة لكتابه المشار إليها في الحديث المشهور .

فما للمسلمين الآن ينتهكون حرمة هذا الحى المقدس ويتطاولون على القرآن بما هو ذريعة لتغييره وتبديله ، بل وبما هو مؤد إلى عفوه وتقص ظله . لا شك أن قاعدة دره المفسد وست الزرائع مانعة لذلك منعا أولويا .

حكمة اختصاص كتابة القرآن بالخط العثماني

وقد روعيت هذه القاعدة أيضا في اختصاص كتابته بالخط العثماني وقصره عليها ، فإن الترخيص في رسمه بأيّ خط كان مع كونه مخالفا لرسم الصحابة ، وهم أئمة الدين وخير من يقتدى بهم أدعى إلى التحريف والتبديل وتسرب الخلل إلى قراءته وكتابته ، لكثرة الخطوط واختلاف أنواعها وأشكالها وكلها دون هذه الكتابة متساوية إقداما بلا فرق بين كتابة وكتابة ، فإذا سوّغنا الخروج عن هذه الكتابة المستمدة من توقيف كتابته صلى الله عليه وسلم مع اجماع الصحابة عليها تنوّعت كتابة القرآن وتعددت رسومها المتزايدة بتزايد المصطلحين على رسوم الكتابة مدى الأيام ، وذلك أدعى إلى الخلاف والتغير والتبديل في رسم القرآن وتلاوته ، وخصوصا ما كان منها سقيا مجعلا لا يكاد يقرأ ، فوجب الأخذ بهذه الكتابة والعدول عن سائر الكتابات كما يجب التمسك في قراءته بأسلوبه العربيّ المحجّز ، والعدول عن سائر الأساليب الأخرى درءا لمفسدة التغير والتبديل ، ويكون وجوده الكتابي كوجوده اللفظي على حالة واحدة لا تغير فيها ولا تبديل ، لأن هذه الكتابة التي رواها الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأجمع المسلمون على اتباعها بالنسبة لنظام القرآن كاحدى كفاياته اللفظية التي نزل بها ، وأمر صلى الله عليه وسلم بأدائه عليها كما قال تعالى [ورتل القرآن ترتيلا] كما أمر المسلمون بأدائه والتعبد بتلاوته ، وروايته على هذه الكيفية ، وإليها الإشارة بقول الامام الجزري :

والأخذ بالتجويد حتم لازم * من لم يجود القرآن آثم
لأنه به الإله أنزلا * وهكذا منه إلينا وصلا
فهذه الكتابة أمر لازم للقرآن كصفة من صفاته الذاتية يجب المحافظة

عليها في رسمه كما يجب المحافظة على صفاته اللفظية في نطقه ، وإذا كانت
كتبته بهذه المثابة يجب توحيدها ، ولا يجوز تعدده بتعدد الكتابات الأخرى
فعر بيته المجعولة من الله تعالى أولى وأجدر بالتنزيه عن شائبة التعدد ، وقد
نصوا على أن لفظ القرآن مقصود لذاته كما هو مقصود لدلالته ، وأن اعجازه
كما هو آت من جهة معناه آت من جهة نظمه وعر بيته ، وأن ذلك من ميزاته
عن السنة وعن سائر الكتب السماوية ككتابه والتعبد بتلاوته ، فوجب أن
يكون حماه في ذاته وصفاته حي مقدسا لا يحوم حوله تغيير أو تبديل .

وتقدم أن هذه الحكم البالغة المؤسسة على قواعد الدين وأصوله
ترشدنا إلى أن اختصاص القرآن باللسان العربي من المقاصد السامية
التي ترمي إلى تكوين وحدة جامعة عامة لجميع الأمم التي تدن بالاسلام
وتخضع للقرآن على اختلاف لغاتها وأجناسها ، وإن النزوع إلى ردة
القرآن اليهم بالترجمة الأعجمية على ما فيها من قلة الجدوى عوضا عن ردهم إلى
عربية القرآن ذريعة إلى حل هذه الجامعة ، وتفكك هذه الوحدة الشاملة .
ويكفيك شاهدا على ذلك ما هو نصب أعيننا من تطور الأمة التركية فيما يختص
بأمر دينها وعربية قرآنها ، فانها اليوم غيرها بالأمس ، وارتباطها بالأمم
الإسلامية أصبح بعد هذا التطور غيره قبل هذا اليوم

توحيد القرآن في مراتب وجوده

وانظر إلى ما يشير إليه جعل القرآن عربيا في جميع مراتب وجوده الكونية ، فقد
أظهره الله تعالى في اللوح المحفوظ عربيا ، وعلى السنة الملائكة الكرام عربيا ،
وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم عربيا ، وأجمع المسلمون على كتابته وقراءته
باللسان العربي ، وقد توة الله تعالى بعربيته في كثير من الآيات : منها قوله تعالى
[كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون] ، وقوله [إنا أنزلناه قرآنا عربيا]

وقوله [إنا جعلناه قرآنا عربيا] لا شك أن ذلك يرشد الى أن
عربية القرآن من صفاته الذاتية التي يجب توحيدها والمحافظة عليها في أداء
نظمه ونأدية معناه ، فان آية عجازة ، وبزالة نظمه ، واتساع حدوده ،
واستكمال علومه ، واستكناه أسرارهِ ، واستيفاء حكمه وأحكامه لا يتم إلا
باللغة العربية ، وقد أمرنا الله تعالى بحفظه ونهايا عن التعرض لتغييره وتبديله
وانتهاك حرمة ، وتغيير فطرته ، وتحويل قبلته ، وانتقاص أطرافه . على أن
سنة الله في كتبه السماوية توحيدها في الوجود وتزيلها على قلوب الأنبياء
بلسان أقوامهم ، وعليهم وعلى من ورثهم من أئمة دينهم القيام بتبليغها وبيان
أحكامها وكل ما فيها مما يحتاج الى البيان تفصيلا فيما يلزم تفصيله ، وإجالا فيما
ينبغي إجماله مع المحافظة عليها والتحرز من تعريضها لغير أهلها . هذه هي سنة
الله في كتبه ولن تجد لسنة الله تبديلا ، والقرآن قد أنزل على لسان نبيه
صلى الله عليه وسلم عربيا ، ووكل أمر بيانه اليه صلى الله عليه وسلم عربيا ،
ثم الى من ورثه من الصحابة والتابعين ، والأئمة المجتهدين ، والعلماء العاملين
كذلك ، ولم يثبت أنه أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم مترجما أو ليرجيه
من بعده في وقت من الأوقات ، ولو كان ذلك مطلوبا في شريعته لسكان القرآن
أولى بأن يتضمن آية آصرة بترجمته في أية عصر من العصور ، لأن هذه أهم
مسألة في الدين خصوصا وأن بعثته صلى الله عليه وسلم عامة لسائر الأمم
لا فرق بين عربي وعجمي ، ولكن القرآن يرى من ذلك ، وكذا بيانه
صلى الله عليه وسلم ، وبيان الصحابة والتابعين ومن ورثهم ممن يعتد به من
العلماء المتصدين لبيان أحكامه ، ونصوص العلماء كما سيأتي متضافرة على منع
ترجمته ، وأنها بدعة وضلالة ، وأى ضلالة ، وروى أن الذين كذبوا بالذکر لما
جاءهم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم تعنتا هلا جعل القرآن أعجميا ؟ فقال
تعالى ردًا عليهم [ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي

وعربيّ [أى قرآن أعجميّ ورسول أو مرسل اليه عربيّ : يعنى لو نزل القرآن كما يقولون لأنكروا أيضا . ثم ردّ الله تعالى عليهم بقوله [قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وهو عليهم عمى أولئك ينادون من مكان بعيد] يعنى أن القرآن هاد للمؤمنين ، شاف لما فى صدورهم ، كاف فى دفع الشبه ، فلذا ورد بلسانهم معجزا بينا فى نفسه ميّنا لغيره ، والذين لا يؤمنون بمعزل عن الانتفاع به على أىّ حال جاءهم عربيا أو أعجميا ، ولو كانت الترجمة مشروعة لكان الجواب غير هذا ، ولكنه قرآن عربيّ مجيد [لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد] .

أبعد هذه الآيات اليّنات ، والحكم البالغات ، يصح لمسلم أن يسلم بيده كتابه العربيّ المبين لتعبث به عقول الجاهلين ، وألسنة المترجمين .

ردّ القول بأن الترجمة تتحمل من المعانى ما يتحمّله القرآن

ترجمة القرآن لم يقل أحد من الذين لهم خبرة بصناعة الترجمة شرقيّين أو غربيّين انها تحكى نظم القرآن أو معناه على ما هو : كما تحكى لنا رسوم المصاحف العربية نظمه الكريم ، لأن ذلك ليس فى مقدور أىّ لغة عربية كانت أو عجمية ، ولا فى وسع أىّ مترجم عربيا أو غيره ، ولو كان كذلك لما تمت آية الإعجاز .

وانما تحكى ما تستطيع أن تحكيه من معانى هذا الأصل البالغ النوروة فى نظمه ومعناه ، فاذا كانت الترجمة حرفية وكان المترجم عالما بما لا بد منه فى تحقيقها فليس فى قدرته الا أن يلاحظ معانى النظم مرتبة حسب ترتيب مبانيه

وقد زما يفهمه من ظاهر معانيه ، ويستبدل بتلك المباني من لغته مباني أخرى بقدر طاقته وما تسعه أوضاع لغته ، وطبعاً لا يمكن أن تساعد تلك اللغة على تأدية جميع معانيه متصلة مرتبة كما هي مرتبة في نظمه وأسلوبه بل كثيراً ما يفقد منها أو من ترتيبها ما يذهب بأصل المعنى ، وترتيبه ، هذا غاية ما يبلغه المترجمون ، وهم فيما بين أطرافه الشاسعة متفاوتون .

ومن وقف على تراجم الغربيين وما فيها من الاختلاف والتفاوت وجدها كسر الأعداد أو كجفاف الأتقاض وتزداد الترجمة رككة وتفككا إذا كان أسلوب الأصل العربي بالغا من الفصاحة والبلاغة شأوه الرفيع . فما بالك إذا كان بالغا مرتبة الإعجاز في نظمه ومعناه ، فهل مع هذا يصح أن يقال وقد قيل ونشرته بعض الصحف : ان الترجمة الصحيحة تحمل ما يحمله القرآن في باطنه من الكنوز والنفائس مما لا يحيط به الوصف . كلا ان للقرآن وأسلوبه شخصية لا تبارى ، فإذا أراد المسلمون أن يقوموا بواجب الاسلام وصيانة القرآن فليدعوا جانب الكلام في ترجمته ، ويستغلوا بالكلام في تبليغ أحكامه وحكمه ، متبعين في ذلك لدينهم ، مقتفين أثر أسلافهم ، معظمين لكتابهم ، موقرين لسنة نبيهم ، وإذا كان ولا بد لهم من ترجمة القرآن ومحاذاة معانيه ، فليضعوا للقرآن أولاً تفسيراً موجزاً صحيحاً كافياً في معرفة معاني القرآن ومحاسن الدين الاسلامي ، ويترجموه ترجمة صحيحة وافية به قدر المستطاع ، وهذا ما يعنى بالترجمة المعنوية التفسيرية ، وإن كان الأقرب إلى السنة المتبعة في تبليغ الشريعة أن يترجموا أحكام الدين ومحاسن الاسلام ، غير متعرضين لترجمة القرآن ومحاكاة معناه أو ميناه بالتراجم حرفية أو معنوية ، فإن ذلك أسلم لدينهم ، وأبعد عن خطأ التراجم وخطورها . وأخذ بالحكم من آيات الكتاب وبيان السنة .

تبليغ الرسالة وأحكام الدين

فقد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم رسالته الى الناس عامة ، ونشر هدى النبوة بين الأمم والشعوب ببيان أحكام الدين التي جاء بها القرآن الكريم وبيئتها السنة النبوية بما يتيسر فهمه ويستطاع سبيله بدون ضرورة الى تعدد لغاته ، ولا ابلاغهم نصوص آياته .

ولذلك حينما دعا عليه الصلاة والسلام قبائل العرب ورؤساءهم وملوك الأرض الى الاسلام لم يرسل اليهم سورا من القرآن ولا آيات منه للدعوة بها ، وانما بعث اليهم الكتب ، ودعاهم صلى الله عليه وسلم ببيانه الشافي . ومن ذلك كتابه عليه الصلاة والسلام الى طهفة النهدي وقومه ، وكتاباه الى كسرى ملك الفرس مع عبد الله بن حذافة ، والى قيصر ملك الروم مع دحية الكلبي ، والى المقوقس صاحب مصر مع حاطب بن أبي بلتعة ، والى النجاشي ملك الحبشة مع عمرو بن أمية الضمري ، وجاء في كتابه صلى الله عليه وسلم اليه كما في الصحيحين آية واحدة .

ونصه : من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم ، سلام على من اتبع الهدى .

أما بعد : فاني أدعوك بدعاية الاسلام ، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين ، فان توليت فانما عليك إثم الأريثيين ، و[يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم : أن لا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئا ، الا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله ، فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون] . (الأريثيون — الزرّاع التابعون له) .

وهذه الآية ونحوها مما يذكّر في كتبه صلى الله عليه وسلم لم يقصد بها إبلاغ نظم القرآن وتحمله والتعبد بتلاوته ، وانما هو اقتباس قصده ببيان المعنى

المراد في هذا المقام ، فيجوز أن يكون قد ترجم ترجمة معنوية . وعلى فرض ترجمته ترجمة حرفية فهي تابعة لترجمة كتابه صلى الله عليه وسلم كما تبع القرآن تفسيره العربي في أحكام كثيرة ، فلا يلزم من جواز ترجمة هذا القدر اليسير التابع لغيره جواز ترجمة القرآن مطلقا ، إذ فرق بين ترجمة ما يقع في الكتاب من الآية والآيتين اقتباسا لمناسبة وبين ترجمة القرآن بتمامه أو بعض منه مستقلا كما أشار إليه الامام النووي في شرح مسلم وغيره من أجلة العلماء .

ولم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم وجه دعوة الاسلام الى أحد بمجرد آيات القرآن ، أو سورة مترجمة أو غير مترجمة ، بل نهى عن إرسال القرآن غير مترجم الى أرض العدو ، فقد أخرج الثلاثة وأبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو ، واستثنوا من ذلك نحو الآية والآيتين ، وفي كتب المالكية : وحرم إرسال مصحف أو جزئهما عدا آية أو آيتين لكافر خشية إهاتته أو إصابته نجاسة له أو نحو ذلك .

ولو كان بعث آياته ضروريا في التبليغ مترجما أو غير مترجم لما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو صاحب الرسالة المأمور بالتبليغ والانداز . كما قال تعالى [يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته] ، وقال تعالى [وأوحى الى هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ] أي لأنذركم به يا أهل مكة وسائر من بلغه القرآن . وقد بين صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله المراد من تبليغه والانداز به في هاتين الآيتين وأن المراد تبليغ أحكامه والانداز بها ، وهذا عما لا نزاع فيه لأحد من المسلمين .

تبليغ القرآن وأحكامه

ومن ذلك يعلم أن نظم القرآن وأسلوبه العربي لا يتعلق به أمر التبليغ إلا بالنسبة لمن يمكنه أن يقرأه باللغة العربية لتحمل والتعب بتلاوته وحفظه والاحتجاج به وتأدية القدر المطلوب منه في الصلاة ، ومن لا يمكنه القراءة بها يجب عليه تعلمها لتأدية ما يطلب منه وجوباً ، ويندب له فيما يطلب منه ندباً لأن الوسيلة تعطى حكم مقصدها ، وذلك لا يكون إلا بعد الاسلام .

وأما بالنسبة لأحكام الدين فكالدعوة الى الاسلام عامّ بلّيج الأمم لا فرق بين عربي وغيره ، وطرق التبليغ مختلفة ، فتارة بالمشافهة بواسطة وبغير واسطة ، وتارة بالكتابة وإرسال الرسائل الى الأمم ، وينبغي أن يكون مع كل كتاب إمام أمين كما وقع له صلى الله عليه وسلم وهو مبعوث الى الثقليين . فقد بلغ جميع ما أوحى اليه من الأحكام بهذه الطرق ، فبلغ الحاضر منهم وأمر الشاهد أن يبلغ الغائب ، وأرسل للغائب رسولا تارة وبعث اليه بكتاب تارة أخرى .

وقد ذكر ابن اسحق في سيرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في حجة الوداع خطبة بين فيها ما بين فحمد الله وأثنى عليه . ثم قال : أيها الناس اسمعوا قولي فاني لا أدري لعلى لا ألقاكم بعد عامي هذا بهذا الموقف أبداً ، أيها الناس : ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام الى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا وكحرمة شهركم هذا وإنكم ستلقون ربكم ، فيسألكم عن أعمالكم وقد بلغت ، ثم أوصى صلى الله عليه وسلم بالنساء . ثم قال عليه الصلاة والسلام : فاعقلوا قولي فاني قد بلغت وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلا تضلوا كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله

عليه وسلم الى أن قال بأبي هو وأمي اللهم هل بلغت ، فقال الناس : اللهم نعم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اشهد .

وله صلى الله عليه وسلم خطب كثيرة من هذا القبيل بلغ فيها أحكام الدين ونصائحه ، وأحاديثه في هذا الباب كلها تبليغ وبيان ، واقتنى أثره في ذلك الخلفاء الراشدون والعلماء العاملون فمن أحسن اللغة العربية بلغ بها من يفهمها ، ومن لم يحسنها بلغ بالترجمة .

أما نظم القرآن الكريم ، فلا يبلغ الا لمن دخل في الاسلام فأحسن اللغة العربية .

وجلة القول : أن الترجمة الحرفية للقرآن لا تجوز ، وأن تعميم الرسالة للبشر لا يتوقف عليها بل لا تفيد ، وإنما الذي يفيد كما علمت تبليغ أحكامه وسبيله كما علمت أن تترجم أحكام الاسلام من عقائد وعبادات وغيرها ترجمة صحيحة وافية مشفوعة ببيان حكم التشريع ومقاصده حتى يتجلى للمطلع عليها محاسن الدين الخفيف ، وأسرار الشرع المنيف ، وبذلك تنتهي حاجة من لا يعرف لغة القرآن وأحكام الاسلام ، وبه تتحقق الدعوة اليه والانداز به ، فاذا عرف محاسنه ، وشرح الله صدره اليه تسمو نفسه الى تعلم لغة القرآن وعندئذ يبلغ بلسانه ويخاطب بحكم التحمل له والتعبد بتلاوته ، فهذا هو السبيل المشروع في الدعوة الى الاسلام ، والصراط المستقيم لمن يبتغي الوصول لنار السلام ، وإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

فتح باب الترجمة للمسلمين وثبة خطيرة في الدين

ان ترجمة القرآن التي تناوبها الغزويون لانيهم بأمرها ، وإنما البلاء

كل البلاء اذا فتح هذا الباب للمسلمين ، وهم على ما تعهدون ، فسرعان ما يلججه كل طارق ، ويدلف اليه كل قاصد ، لا فرق بين عالم وجاهل وعارف بأسلوب القرآن وغير عارف ، وعلى توالى الأيام وتتابع العصور ، يتناسى الأصل ويهجر ، وتسكث التراجم وتختلف ، وتعرف هذه بترجمة فلان ، وهذه بترجمة فلان ، ويقال هذه تدل على كذا ، وتلك تدل على خلافه ، وهكذا مما يؤدى بالطبيعة وحكم العادة الى تشعب الأهواء ، وتباين الآراء ، واختلاف الناس فى دين الله ، وأقول شمس القرآن الساطعة ، وتلاشى نوره الهادى ، والأخذ بحرفية التراجم والاعتماد عليها وحدها كما يؤخذ الآن بحرفية القرآن المبين ، ويعتمد عليها ويسهل عليهم أمر ذلك فهمهم أن الترجمة تحمل معانى القرآن من غير إخلال بها ، وأنها قرآن باعتبار اشتماله عليها وإن كانوا خاطئين .

وها نحن الآن نرى كثيرا من مقلدة الغربيين المغرمين بكل حديث مهما كان شأنه قد هجروا لغة قومهم ، وكتب دينهم ، وعادات بلادهم ، وآداب أهلهم ، وبتوا حبل الصلة بها ، وبعثوا كل البعد عن أهلها غراما بالتقليد ، ولوعا بالجديد ، حتى لقد بلغ من شدة اضطباعهم بصيغة الفرنجة أن تلبت ألسنتهم ، وأصبحوا اذا أرادوا التعبير عن غرض أدركهم الذى والحصر ، فيأتون بعبارات بعضها عربى ضعيف ، وبعضها بلغات أخرى ، شأن الدخلاء فى اللغة اذا علموا منها القليل ، ومنهم من لا يمكن افهامه الغرض الا من طريق الترجمة دون الأسلوب العربى ، ومنهم الآن من لا يعرف قليلا ولا كثيرا من دينه وكتبه ، حتى اذا أخبر بأن ما هو موالع به ومستحسن له من آداب الغرب وخسائنه قد جث عليه الدين وأفاض فيه علماء الاسلام عجب واستغرب .

فإذا كان هذا حال المسلمين وحال أبناء اللغة ولم يبلغ الشر مداه ، فما
ذاعسى أن يكون الحال اذا توالى الزمن وانقضت البقية الباقية ، وكثر هؤلاء
المهجمون ، وانقطعت صلتهم بالقرآن الشريف ولغته وأهله وكتبه ، لا شك
أن القرآن يصبح غريبا في قومه غريبا في شرقه .

ان دام هذا ولم تحدث له غير * لم يبك ميت ولم يفرح بولود
ولذلك جاءت نصوص العلماء بتحريم ترجمة القرآن وقراءته وكتابته
بغير العربية صيانة له ، وحفظا لما أمر الله تعالى بحفظه ، ودرءا للفسدة
مقتم على جلب المصلحة ، وسد النرائع من الدين ، والله غالب على أمره .

نصوص العلماء في حكم الترجمة

قال شيخ الاسلام أبو الحسن المرغيناني الحنفي : ويمنع من قراءة القرآن
وكتابته بالفارسية بالاجماع لأنه يؤدي الى الاختلال بحفظ القرآن (لفظا
ومعنى) وقد أمرنا بحفظ لفظه ومعناه فانه دلالة على النبوة ، ولأنه يؤدي
الى التهاون بأمر القرآن اه .

وقال في معراج الدراية : من تعدد قراءة القرآن أو كتابته بالفارسية
فهو مجنون أو زنديق ، والمجنون يداوى ، والزنديق يقتل ، وروى ذلك عن
أبي بكر محمد بن الفضل البخاري انتهى ، وفي الدراية : ان القرآن اسم للنظم
والمعنى جميعا بالاجماع ، وقد أنزل حجة على النبوة وعلمها على الهدى ، والهدى
بمعناه ، والحجة بنظمه ، وكما أن الاختلال بالمعنى يسقط حكم القراءة ، كذلك
الاختلال بالنظم ، ولأن حفظ القرآن واجب في الجملة ليكون حجة على الحكم ،
ولا قراءة تجب إلا في الصلاة ، فلم أنها متعلقة بعين ما أنزل ليقع الحفظ بها
انتهى ، وروى عن الامام أبي حنيفة كما في المسدات وغيرها جواز قراءة
القرآن بالفارسية في الصلاة مطلقا ، وعن الصابحين إذا كان لا يحسن العربية ،

أما إذا كان يحسنها فلا يجوز وتفسد صلاته إذا قرأ بغير العربية . وروى أبو بكر الرازي وجاعة من أصحاب أبي حنيفة رجوع الامام إلى قول الصحابين ، وعليه الاعتماد . وقال الامام الزاهدي في الجامع الصغير : محل عدم الفساد عند العجز إذا قرأ بالفارسية كل لفظة بما هو في معناه من غير أن يزيد فيه شيئا ، أما إذا قرأ على سبيل التفسير فتفسد صلاته بالاجماع انتهى ، وهو تقييد حسن ، لأنه حينئذ يكون متكلما بكلام غير القرآن من كلام الناس ، وهو مفسد للصلاة ، وقول الامام وصاحبيه بجواز قراءة القرآن بالفارسية في الصلاة لمن لا يحسنها ليس مبناه أن الترجمة تعتبر قرآنا عند العجز عن أدائه بالعربية ، فيفرض عليه ذلك في هذه الحالة ، بل المفروض عليه حينئذ تعلم العربي ، لأنه القرآن المأمور به في الصلاة ، وإنما هو مبني على الاكتفاء بالمعنى في حقه لعجزه ، ولأنه الميسور له من معنى القرآن الذي هو مجموع النظم والمعنى المأمور به في الصلاة . ولما كان أداء المفروض موقوفا على النظم العربي وليس ذلك ميسورا له أتى بالترجمة بدلا عنه لتقوم مقامه في أداء المعنى المفروض مع أنها ليست قرآنا ، لأن القرآن هو كلام الله المنزل بلغة العرب ، والترجمة ليست كذلك ، وهذا يؤيد تقييد الامام الزاهدي السالف الذكر .

وظاهر أن مسألة القراءة في الصلاة شيء ، ومسألة ترجمة القرآن وقراءته بغير اللغة العربية مطلقا شيء آخر ، والكلام في الثاني دون الأول ، ولا يلزم من جواز الأول على فرض تسليمه جواز الثاني حتى ينسب إلى الامام وصاحبيه القول بجواز ترجمة القرآن وقراءته خارج الصلاة وكتابته بغير اللغة العربية وكيف ذلك ؟ وقد أجمعت كتبهم على أن الخلاف في خصوص الصلاة ، وأصله أن الامر بالقراءة إنما هو في الصلاة دون غيرها ، كما أطبقوا على أنه المراد في قوله تعالى [فاقراءوا ما ييسر من القرآن] والقرآن المعروف هو اللفظ المنزل بلغة العرب خاصة ، بل قد نقل عن الامام أنه رجع عن هذا القول في الصلاة

أيضا الى القول بعدم جواز الصلاة بالفارسية مطلقا ، فيكون النظم ركنا لازما عنده في كل حالة كما ذكره العلامة الألوسي في تفسيره عند قوله تعالى [وانه لفي زبر الأولين] . ومن هذا يعلم ما في استدلال بعضهم بقول الامام على ترجمة القرآن بأي لغة خارج الصلاة وداخلها للقادر والعاجز ، لانه على رواية التخصيص بالفارسية التي هي أدنى إلى لغة القرآن لا تجوز غيرها مطلقا ، وعلى رواية رجوعه إلى قول صاحبيه لا تجوز خارج الصلاة مطلقا ولا للقادر في الصلاة ، وعلى رواية الثقات عنه لا تجوز مطلقا بغير العربية في الصلاة وغيرها للقادر والعاجز ، والمعول عليه رأيه الأخير الذي صحّ رجوعه اليه كما هو رأي الجماعة ، فكيف يصحّ الاستدلال بقوله على جواز ترجمة القرآن مطلقا .

وقل عن القفال من أئمة الشافعية أن قراءة القرآن بالفارسية مع كونها أفضل اللغات لا تصوّر ، قيل له فاذا لا يقدر أحد أن يفسر القرآن ؟ قال ليس كذلك ، لأن هناك : أي في التفسير يجوز أن يأتي ببعض مراد الله تعالى ويحجز عن البعض ، أما إذا أراد أن يقرأ بالفارسية ، فلا يمكن أن يأتي بجميع مراد الله تعالى ، لأن الترجمة ابدال لفظ بلفظ آخر يقوم مقامه ، وذلك غير ممكن بخلاف التفسير فلا يقصد منه ذلك ، ومنه يعلم ما أشرنا إليه غير مرة من أن الترجمة الحرفية غير الترجمة التفسيرية ، وأن غير الممكن انما هو الترجمة الحرفية بالمثل ، وأما بدون المثل فممكنة على أن تقوم مقامه في الجملة ، بل وواقعة من المجترئين عليها ، وان كانت توجب اختلالا في النظم والمعنى وهم يعتبرونها في نظرهم هيكل قرآني من كلام البشر يحل محل الهيكل القرآني الالهي ويؤمنون أنها مثله متواصل الحروف والكلمات مرتب السور والآيات ذا شجون وفنون ، وأخبار وأمثال ، وحلال وحرام ، وناسخ ومنسوخ ، ومحكم ومتشابه كالقرآن سواء . ولا شك أن ذلك مع كونه باطلا لا يجوز على القرآن الكريم الذي هو كلام الله القديم ومظهر صفته النفسية ، وحاشاه أن يمثل هذا

التمثيل المقنن ، وعلى هذا تكون القراءة بهذه الترجمة كالقراءة بالحروف المبجلة والكلمات الزائدة الناقصة لا تجوز في الصلاة ولا خارجها على الصحيح وقد نصوا على أن قراءة القرآن بالعربية إذا لم تستوف شروط الأداء تكون ممنوعة كما ذكره الامام الجزري وغيره ، ومذهب الشافعية عدم جواز قراءة القرآن بالفارسية في الصلاة مطلقا سواء كان يحسن العربية أو لا يحسنها .

وكذلك خارج الصلاة كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في فتاويه وفي شرح العباب أن كتابة القرآن العظيم بالعجمي تصرف في اللفظ للمعجز الذي حصل به التحدي بما لم يرد ، بل بما يوهم عدم الاعجاز ، بل بالركاكة لأن الألفاظ العجمية فيها تقديم المضاف اليه على المضاف ، وذلك مما يتخلل بالنظم ويشوش الفهم ، وقد صرحوا بأن الترتيب مناط الاعجاز ، وهو ظاهر في حرمة تقديم آية على آية : أي أو جملة على جملة ، أو كلمة على كلمة كما يحرم ذلك قراءة انتهى

بل نصوا على أن في ترتيب حروف الكلمات القرآنية ومراعاة التناسب فيما بينها من الصفات من وجوه الاعجاز ما لا يقدر أحد من البشر على الاتيان بمثله فضلا عما في ترتيب الكلمات والجل من اللطائف والأسرار ما لا يحوم حول بيانه لسان أو دركه جنان .

ومذهب الحنابلة أن الصلاة تفسد بالقراءة بالفارسية ونحوها عند المعجز وعدمه ، وهو يدل على منع ترجمة القرآن وقراءته بغير العربية مطلقا . ومذهب المالكية أنه لا تجوز قراءة القرآن وكتابته بغير العربية مطلقا ، وإنك أوجبوا تعلم الفاتحة على من لا يحسن قراءتها في الصلاة بالعربية ان أمكن ، والا تم بمن يحسنها ، فان لم يمكن فالتخار سقطها وسقوط القيام لها ، وقيل يجب قيامه بقدر ما ييسر من الذكر .

إذا علمت هذا فالمعول عليه عند جميع الأئمة أنه لا تجوز كتابة القرآن ولا قراءته بغير العربية لعاجز أو قادر لافي الصلاة ولا خارجها إلا ما تقدم عن بعض السادة الحنفية في خصوص الصلاة للعاجز عن العربية ، وقد علمت مافيه وتصحيح الثقات رجوع الامام عنه .

وما يتوهم من جواز الترجمة الحرفية أخذاً من ظاهر قوله تعالى [وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله] فليس بصحيح لأن المعنى كما ذكره الألوسي وغيره أن المشرك إذا طلب الأمان بعد انقضاء الأجل المضروب يؤمن حتى يتدبر الأمر ويتعظ بما يدعى إليه من هدى الاسلام ، فإن كان من العرب تتلى عليه آيات الله وكلامه لأنه من أعرف الناس بدلالاتها وأعلامهم ببراعة أساليبها ، وبلاغة نظمها ، وإن كان من غير العرب الذين لا يعرفون اللغة العربية بين له ما يرشده للحق ويهديه إلى الصراط المستقيم لخصوص كلام الله تعالى ، واقتصر في الآية على ذكر السماع لأنها مسوقة لبيان حال مشركي العرب ، وهم من أهل اللسن والبلاغة وإن كان لفظها يتناولهم وغيرهم من المشركين ، والمراد حتى ينصاعوا لاطاعة الله ورسوله .

نصوص العلماء في الرواية بالمعنى

الرواية بالمعنى وإن كانت تشمل بمفهومها العام ترجمة القرآن والسنة مطلقاً تفسيرية أو حرفية بلغة الأصل أو بلغة أخرى ، ولكن تعورفت في الترجمة بلغة الأصل . وقد اتفق العلماء على منعها في القرآن مطلقاً .

واختلفوا في السنة على تفصيل في ذلك ، ففي كشف الأسرار شرح أصول الامام الزردى في باب شرط نقل المتن ما ملخصه : نقل الحديث إن كان بلفظ محاك للفظ المسموع منه صلى الله عليه وسلم فذلك نقل للحديث ورواية له بلفظه ، وإن كان غير محاك للفظ المسموع ولا مطابق له ، بل مطابق لعناه ، فذلك نقل للحديث ورواية له بالمعنى .

وقد اختلف السلف في جوازه ، فذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء وأئمة الحديث إلى القول بجوازه بشرط أن يكون الناقل عارفاً بدلالة الألفاظ واختلاف مواقعها ، وأن يكون ذلك في نوع خاص من السنة ، وهو ما يكون محكماً لا يشتبه معناه ولا يحتمل غير ما وضع له إلا من فيه من الغلط ، أو ظاهراً يحتمل غير ما ظهر من معناه من عام يحتمل الخصوص أو حقيقة تحتمل المجاز إذا كان الناقل مع ذلك عالماً بدقة الشريعة حتى يؤمن عليه أن ينقله بعبارة لا تكون مثل الأصل في الدلالة ، وماعدا هذين النوعين من مشكل ومشترك أو مجمل ومتشابه أو من جوامع الكلم التي اختص بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحل فيه الرواية بالمعنى ، لأن الأول لا يفهم معناه إلا بتأويل وتأويله على غيره ليس بحجة ، والثاني لا يتصور فيه القل ، لأن المجمل ما لا يفهم مراده إلا بالتفسير والمتشابه ما سد علينا باب دركه وابتلينا بالسكف عنه ، والثالث لا يؤمن فيه الغلط لاحاطة الجوامع بمعان قد تقصر عنها عقول ذوى الألباب . وتمسكوا في جواز النوعين المذكورين باتفاق الصحابة على قولهم : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ونهانا عن كذا ، وبأننا نعلم قطعاً أن اللفظ غير مقصود في باب الحديث ، بل المقصود هو المعنى ، وهو حاصل فلا يلتفت إلى اختلاف اللفظ ، بخلاف القرآن والأذان والتشهد وسائر ما تعبد فيه باللفظ ، لأن اللفظ فيها مقصود كالمعنى حتى تعلق جواز الصلاة وحرمه القراءة على الجنب والحائض والآية المنسوخة فلا يجوز الإخلال به كما لا يجوز بالمعنى .

وقال بعض أهل الحديث لا يجوز نقله بالمعنى بحال ، وهو مذهب عبد الله بن عمر من الصحابة ومحمد بن سيرين وجعاعة من التابعين ، وهو اختيار أبي بكر الرازي من أصحابنا ، وتمسكوا بأن النقل بالمعنى ربما يؤدي إلى اختلال معنى الحديث ، فإن الناس متفارتون في إدراك معنى اللفظ الواحد كما أشار إليه

النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « قرب حامل فقه الى غير فقيه ، ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه » .

ولهذا يحمل كل واحد منهم اللفظ الواحد على معنى لا يحمله عليه غيره مع أنه عليه السلام قد أوتي جوامع الكلم ، وكان أفصح العرب لسانا وأحسنهم بيانا ، فلو جوزنا النقل بالمعنى ربما حصل التفاوت العظيم مع أن الراوى يظن أن لا تفاوت ، ولأنه لو جاز تبديل لفظه عليه السلام بلفظ آخر لجاز تبديل لفظ الراوى أيضا بالطريق الأولى ، لأن التغير في لفظ غير الشارع أيسر منه في لفظ الشارع ، ولجاز ذلك في الطبقة الثالثة والرابعة ، وذلك يفضى الى سقوط الكلام الأول ، لأن الانسان وإن اجتهد في تطبيق الترجمة لا يمكنه الاحتراز عن تفاوت وانقل ، فاذا تواتر هذه التفاوتات كان التفاوت الأخير تفاوتنا فاحشا بحيث لا يبقى بين الكلام الأول وبين الآخر مناسبة له .

وإذا منع النقل بالمعنى في السنة لهذا ، فمنعه في القرآن أولى وأجدر لمثل هذا وغيره .

وظاهر أن الكلام إنما هو في النقل والرواية بالمعنى التى ليست بشرا وتفسيرا للسنة ، وإنما هى ابدال اللفظ النبوى بلفظ آخر يحمل محله ويؤدى معناه كما يؤخذ من عبارة الكشف أولا وآخرا ، ولذلك اتفقوا على جواز شرح الشريعة وتفسيرها بالعجبية والعربية .

واختلفوا في الرواية بالمعنى فهى كاترجمة الحرفية بلغة أخرى ، بل الرواية بالمعنى أولى بالجواز من الترجمة في السنة ، وكلاهما ممنوع في القرآن بتاتا ، والتفصيل والشروط التى اعتبرت في جواز رواية السنة بالمعنى على القول به معتبران في ترجمتها من باب أولى ، وفي شرح النووى على صحيح مسلم : فصل إذا أراد رواية الحديث بالمعنى ، فإن لم يكن خيرا بالألفاظ ومقاصدها علما بما

يحيل معانيها لم يحجزه الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم ، بل يتعين اللفظ وإن كان علما بذلك ، فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول لا يجوز مطلقا ، وجوزوه بعضهم في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحجزوه فيه . وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة يجوز في الجميع إذا جزم بأنه أدنى المعنى ، وهذا هو الصواب الذي تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم رضي الله عنهم في روايتهم القضية الواحدة بألفاظ مختلفة . ثم هذا في الذي يسمعه في غير المصنفات ، أما المصنفات فلا يجوز تغييرها وإن كان بالمعنى اهـ وإذا كان هذا حكم الرواية بالمعنى في الحديث فظاهر بلا خلاف ولا مسية أن رواية القرآن بالمعنى أو ترجمته بلغة أخرى لا تجوز قطعا .

وتقدم عن القفال من أئمة الشافعية أن قراءة القرآن بالفارسية مع كونها أفضل اللغات لا تتصور ، قيل له فإذا لا يقدر أحد أن يفسر القرآن قال : ليس كذلك ، لأن في التفسير يجوز أن يأتي ببعض مراد الله تعالى ويجوز عن البعض ، أما إذا أراد أن يقرأ بالفارسية فلا يمكن أن يأتي بجميع مراد الله تعالى ، لأن الترجمة إبدال لفظ بلفظ آخر يقوم مقامه ، وذلك غير ممكن بخلاف التفسير فلا يقصد منه ذلك اهـ أي بل يقصد منه بيان المعنى وشرحه والتعبير عنه بما يطابقه من الألفاظ بدون محاكاة لنظم الأصل وإبداله بلفظ آخر بخلاف قراءة القرآن بلغة أخرى ، فإنها لا تتصور إلا بمحاكاة نظمها لنظمه وإبدال لفظه بلفظ تلك اللغة ، وذلك غير ممكن إذا كانت المحاكاة من كل وجه ، أما إذا كانت بدون ذلك فممكنة وواقعة من الذين اجترعوا عليها واعتبروها في نظرهم قرآنا ، وتذرعوا إلى إطلاق اسم القرآن عليها وإنها ترجمته باتخاذها بدلا عنه ومعاملتها معاماته ، وزعموا أن المقصود من القرآن معناه دون لفظه ، وأنهم وصلوا بالترجمة إلى هذا المقصود ، ولا شك

أن ذلك خطأ صراح لا يجوز على القرآن الكريم الذي هو كلام الله القديم ومظهر صفته النفسية ، وحاشاه أن يمثل هذا التمثيل الممقوت ، وإليه يشير الامام القفال بقوله : أما إذا أراد الخ ، وعلى هذا تكون القراءة بهذه الترجمة كالقراءة بالحروف المبجلة والكلمات الزائدة والناقصة لا تجوز في الصلاة ولا خارجها على الصحيح لما فيها من التصرف في كلام الله بما لم يرد به نقل أو عقل ، بل بما فيه تطاول على الله تعالى بالتغيير والتبديل وإقامة هيكل الترجمة البشرية مقام الهيكل الالهي العربي .

وَأَيْنَ الثَّرَى مِنَ الثَّرِيَا * وَأَيْنَ الثَّرِيَا مِنْ يَدِ الْمُتَنَاطِلِ

أليست الترجمة الحرفية بغير لغته كوضع كلمات عربية موضع كلماته ، وهو ممنوع بتاتا كما تقدم في منع رواية القرآن بالمعنى ، بل لا تباعد إذا قلنا ان ترجمة القرآن تغيير لفطرة الله التي فطر القرآن عليها لأنها تغيير لمريئته ، وإضاعة لحكم التعبد بتلاوته ، والاعجاز بنظمه ، ويقربه قوله تعالى [وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغْيِرْنِ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خَسْرَانًا مَبِينًا] . فقد ذكر المفسرون أن من جملة تغيير خلق الله تعالى الذي يفعله الانسان باغراء الشيطان تغيير لفطرة الله تعالى التي فطر الناس عليها ، وهي الاسلام باستعمال الجوارح والقوى فيما لا يعود على النفس بكما لها ولا يوجد لها من الله زلفى لأنه استعمال لها في غير ما خلقت له .

وظاهر أن ترجمة القرآن تغيير لفطرة الله تعالى التي فطر القرآن عليها وهو أصل الايمان والاسلام ، لأنها إضاعة لمريئته وحكم التعبد بتلاوته والاعجاز بنظمه ، والاهتداء بهديه .

هذا ملخص ما كتبناه في المقالة السابقة مع مزيد بيان وتحرير ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

ثم رأيت أن أذيل هذه الكلمة بثلاث آيات من القرآن ، ثم يمثلها

وأتبع كلا منها بتفسير عربي وجيز يفتح باب الفهم لقارئ تلك الآيات ثم أتبعه بترجمتها من لغات أخرى متعددة فرنسية وإنكليزية معزوة لأصحابها الذين تناولوا ترجمة القرآن من كبار المستشرقين ، ثم أتبع نص تلك التراجم بترجمتها الى العربي مأخوذة كما هي من قلم الترجمة لمجلة « نور الاسلام » الأزهرية كما بعث به اليينا صاحب العزة الأستاذ عبدالعزيز بك محمد المستشار بمحكمة الاستئناف ، ومدير إدارة المجلة المذكورة لينظر القارئ الفطن في هذه الأمثلة ويقارن بين ما أخرجه تلك التراجم الى العربي وبين نص القرآن وأسلوبه المجيد ، واليك الأمثلة .

المقارنة بين النص القرآني وما أخرجه

تلك التراجم الحرفية الى العربي

الآيات الثلاث من سورة الكهف

قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا * وَأَنْتَ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا * وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا *

التفسير

[قل الله أعلم بما لبثوا] وقد أعلمهم به ، ولا شك فيما أعلم به من [له
 غيب السموات والأرض] أى جميع ما غاب فيهما وخفى من أحوال أهلها
 [أبصر به وأسمع] أى ما أبصره تعالى ، وأسمعه لسائر الموجودات التى
 منها مدّة لبثهم [ما لهم] أى لأهل السموات والأرض [من دونه] تعالى
 [من ولي] يتولى أمورهم [ولا يشرك فى حكمه أحدا] كائنا من كان
 أو الضمير لأهل الكهف على معنى ما لهم من يتولى أمرهم ويحفظهم غيره
 سبحانه ، ولا يشرك فى حكمه الذى ظهر فيهم أحدا من الخلق [وائل
 ما أوحى إليك من كتاب ربك] أى لازم تلاوة ذلك على أصحابك ، ولا
 تكثر بقول من يقول لك انت بقرآن غير هذا أو بدله [لا مبدل لصلواته]
 أى لا يقدر أحد على تبديلها وتغييرها غيره [ولن تجد من دونه ملتحدا]
 أى ملجأ يعدل إليه عند إلمام ملحة [واصبر نفسك] أى احبسها وثبتها
 [مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي] أى يعبدونه دائماً ، وشاع فى
 لسان العرب استعمال مثل هذه العبارة للدوام [يريدون وجهه] أى
 يريدون بذلك الدعاء رضا سبحانه وتعالى دون الرياء والسمعة [ولا تعد
 عينك عنهم] أى لا تحقرهم وتصرف النظر عنهم الى غيرهم [تريد زينة
 الحياة الدنيا] أى تطلب مجالسة من لم يكن مثلهم من الأغنياء وأصحاب الدنيا
 [ولا تطع] فى تنحية الفقراء عن مجلسك [من أغفلنا قلبه] أى جعلنا
 قلبه غافلا [عن ذكرنا واتباع هواه] فى طلب الشهوات [وكان أمره]
 فى اتباع الهوى وترك الايمان [فرطاً] أى ضياعاً وهلاكاً ، وذلك من الله
 تعالى تشريع لامة محمد صلى الله عليه وسلم وتربية له كما قال صلى الله عليه
 وسلم « أدبني ربي فأحسن تأديبي » أوسى ملخصاً .

وهذه ترجمه الآيات الثلاث :

باللغة الفرنسية والانكليزية .

النص الفرنسي

١ - قلا عن ترجمة « سافارى » SAVARY

Dieu sait parfaitement le temps qu'ils y restèrent.
Les secrets des cieux et de la terre lui sont dévoilés .
Il voit et entend tout. Il n'a point d'autre protecteur
que lui et il n'associe personne a ses jugements .

Lis Le Koran que Dieu t'a révélé. La doctrine est
immuable. Il n'y a point d'abri contre le Tres Haut.

Sois constant avec ceux qui l'invoquent le matin
et le soir et qui recherchent ses graces. Ne detourne
point d'eux tes regards, pour te livrer aux charmes
de la vie mondaine. Ne suis pas celui dont le coeur
nous a oublié, et qui n'a pour guide que ses desirs
et ses passions déréglées .

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من النص الفرنسي « لسافارى »

لله يعلم تماما الزمن الذي مكثوا به . أسرار السموات والأرض كشفت له .
هو يرى ويسمع كل شيء . ليس له من واق غيره ولا يشرك أحدا في أحكامه
واقرا القرآن الذي أوحاه الله اليك ، فذهبه (حكمه) لا يمكن تبديله
ليس هناك من عاصم من العلى الأعلى . كن صابرا مع الذين يدعونه صباحا
ومساء طلبا لرجته لا تحوّل عنهم نظراتك لتلقى بنفسك في ملذات الحياة الدنيا
لا تتبع من نسينا قلبه وليس له من مرشد سوى شهواته وأهوائه المختلة .

MONTET

٢ - نقل عن ترجمة « موتيه »

Dis : " Allah sait le mieux combien de temps ils (y) restèrent. C'est à Lui les mystères des cieux et de la terre : Il peut voir et entendre. (Les hommes) n'ont pas d'autre patron que Lui. Allah ne s'associe personne dans ses jugements .

Recite (donc) ce qu'il t'a été révélé du Livre de ton Seigneur; personne ne (peut) changer Ses paroles; tu ne trouveras pas de refuge en dehors de Lui .

Montre - toi patient à l'égard de ceux qui invoquent leur Seigneur matin et soir, dans le désir qu'ils ont (devoir) Sa face. Ne détourne pas d'eux tes yeux pour le désir du brillant de la vie de (ce) monde; et n'obéis pas à celui dont Nous avons rendu le coeur inattentif à notre souvenir, et qui suit ses passions. Car tout ce qu'il fait est (toujours) au -dela (de la vérité).

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من النص الفرنسي « موتيه »

قل الله يعلم أحسن مقدار الزمن الذي مكثوه (فيه) له غوامض السموات والأرض : يستطيع أن يرى ويسمع ليس لهم (الناس) سيد غيره (الله) لا يشرك أحدا في أحكامه .

انل (اذا) ما أوحى (ما كشف لك عنه) إليك من كتاب ربك . لا يستطيع أحد أن يبدل كلامه لن تجد ملجأ خارجا عنه . اظهر بمظهر الصبر (اظهر نفسك صابرا) نحو الذين يدعون ربهم صباح مساء رغبة في أن يروا وجهه . لا تحول عينيك عنهم للرغبة في زهو الحياة (هذه) ولا تقطع من جعلنا قلبه غافلا عن ذكرنا ويتبع أهواءه ، لأن كل ما يفعله بعيد دائما عن الحقيقة .

النص الانجليزى

١ - نقلا عن ترجمة « رودول » RODWELL

Say : God best knoweth how long they tarried : With Him are the secrets of the Heavens and of the earth : Look thou and hearken unto Him alone. Man hath no guardian but Him and none may bear part in his judgement. and publish what hath been revealed to thee of the Book of thy Lord - none may change his words, - and thou shalt find no refuge beside him. Be patient with those who call upon their Lord at morn and even, seeking his face : and let not thine eyes be turned away from them in quest of the pomp of this life; neither obey him whose heart we have made careless of the remembrance of us, and who followeth his own lusts and whose ways are unbridled .

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من النص الانجليزى « رودول »

قل الله أعلم كم مكثوا . معه أسرار السموات والأرض . انظر واسمع اليه وحده ، ليس للإنسان ولي سواه ، ولا يشاركه أحد في أحكامه . وأعلن ما أنزل اليك من كتاب ربك . لا يبدل كلمته أحد ، ولن تجد ملجأ من دونه . كن صابرا حليما مع الذين يدعون ربهم فى الصباح والمساء يبتغون وجهه ولا تدع عينيك تتحول عنهم سعيا وراء عظمة هذه الدنيا ، ولا تقطع من جعلنا قلبه عديم المبالاة (الاكثرات) بذكرانا ، ومن يتبع أهواءه وكانت أموره لإضابط لها .

Say God best knoweth how long they continued there : unto Him are the secrets of Heaven and earth known; do thou make him to see and to hear . The inhabitants thereof have no protector besides him ; neither doth he suffer any one to have a share in the establishment or knowledge of his decree. Read that which hath been revealed unto thee, of the book of thy Lord, without presuming to make any change therein ; there is none who hath power to change his words, and thou shalt not find any to fly to, besides him, if thou attempt it. Behave thyself with constancy towards those who call upon their Lord morning and evening, and who seek his favour; and let not thine eyes be turned away from them, seeking the pomp of the life; neither obey him whose heart we have caused to neglect the remembrance of us, and who followeth his lusts and leaveth the truth behind him.

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من نصها الانجليزي . « لسيل »

قل الله أعلم كم بقوا هناك . معروفة لأسرار السماء والأرض ، اعلموا أنه
يُخبر ويسمع ، ليس لسا كنيه نصير من دونه ولا يسمح لأحد أن يكون له
فصيب في تقرير أو معرفة حكمه . اقرأ ما أنزل اليك من كتاب ربك بدون
الاجترأ على أحداث أى تغيير فيه . ليس في طاقة أحد أن يغير كلماته ، ولن
لنجد من تلجأ اليه سواء اذا حاولت ، تخلق بالثبات نحو الذين يدعون ربهم
في الصباح والمساء والذين يتغنون رضاه ولا تدع عيونك تتحول عنهم ابتغاء عظمة
هذه الدنيا ولا تطع من جعلنا قلبه يهمل ذكرنا ويتبع أهواءه وينبذ الحق وراءه .

الآيات الثلاث من سورة مريم

قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ
أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا * وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي
وَكُنْتُ أَمْرًا تِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ
مِنْ آلٍ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا *

التفسير

[قال رب إني وهن العظم مني] أى ضعف ، واسناد ذلك الى العظم لما
أنه عماد البدن ودعام الجسد ، فاذا أصابه الضعف والرخاوة تداعى ماوراءه
وتساقطت قوته [واشتعل الرأس شيبا] أى انتشر الشيب في شعر الرأس
وفشا فيه حتى أخذ منه كل مأخذ [ولم أكن بدعائك رب شقيا] أى لم
أكن بدعائي إياك خائبا في وقت من أوقات هذا العمر الطويل ، بل كلما
دعوتك استجبت [وإني خفت الموالى] وهم عصبة الرجل (من ورأى)
أى من بعد موتى [وكانت امرأتى عاقرا] أى لانه من حين شبابها الى
شيبها [فهب لي من لدنك] أى أعطني من محض فضلك الواسع وقدرتك
الباهرة بطريق الاختراع لا بواسطة الأسباب العادية [وليا] أى ولدا من
صلي [يرثني] فى النبوة [ويرث من آل يعقوب] فى الملك [واجعله
رب راضيا] أى مرضيا عندك قولاً وفعلاً . « أوسى ملخصاً »

وهذه ترجمة الآيات الثلاث :

باللغة الانجليزية والفرنسية

النص الانجليزي

١ - قلا عن ترجمة « ميل » SALE

And said, O Lord, verily my bones are weakened and my head is become white with hoariness, and I have never been unsuccessful in my prayers to thee, O Lord. But now I fear my nephews who are to succeed after me, for my wife is barren : wherefore give me a successor of my own body from before thee; who may be my heir and may be an heir of the family of Jacob and grant O Lord that he may be acceptable unto thee.

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من نصها الانجليزي « لسيل »

وقال رب ان عظامي قد وهنت وصارت رأسي بيضاء بالشيب ولم اكن
يارب خائبا في دعواتي لك ، ولكني الآن أخشى أبناء اخوتي الذين سيخلفوني ،
لأن امرأتى عاقرة فهبني إذن خلفا من جسمي « من دمي » من قبلك ليكون
وديتي ووديتنا لآل يعقوب ، واجعله يارب مقبولا لديك .

٢ - قلا عن ترجمة « رودول » RODWELL

“ And I said : O Lord, verily my bones are weakened, and the hoar hairs glisten on my head, and never, Lord, have I prayed to thee with ill success.”

But now I have fears for my kindred after me; and my wife is barren Give me then a successor as thy special gift who shall be my heir and an heir of the family of Jacob : and make him, Lord , well pleasing to thee.

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من نصها الانجليزي « لرودول »

وقال رب ان عظامي قد وهنت ولامع الشعر الشائب برأسي ولم أدعك
يارب أبدا بغير نجاح . لكن تعتريني الآن مخاوف على أقربائي من بعدي
وامراتي عاقر فهبني كهبة خاصة منك خلفا يكون وريثي ووريثا لآل يعقوب
واجعله يارب مرضيا لك .



النص الفرنسي

١ - نقلا عن ترجمة « لكاسيميرسكى » KASIMIRSKI

Et dit : Seigneur, mes os affaiblis se derobent sous moi, et ma tête s'allume de la flamme de la canitie. Je n'ai jamais été mal heureux dans les vœux que je t'ai adressés. Je crains les miens qui me succéderont. Ma femme est stérile; donne - moi un héritier qui vienne de toi. Qui herite de moi, qui herite de la famille de Jacob; et fais, O Seigneur, qu'il te soit agréable.

الترجمة العربية : بحسب ما يفهم من النص الفرنسي « لكاسيميرسكى »

وقال رب ان عظامى التى ضعفت تخور تحتى واشتعل رأسى بلهب الشيب
لم أكن قط شقيا فى الرغبات التى وجهتها إليك . إني أخشى أهلى الذين
سيخلفوننى . امرأتى عاقرة فهبنى وريثا يأتى من عندك يرثى ويرث آل
يعقوب واجعله يارب يكون عندك مقبولا .

وأظنك بعد النظر فى هذه الأمثلة والوقوف على ما قدمناه فى هذه الكلمة
وامعان النظر فى الوجوه التى اشتملت عليها النصوص التى أدلينا بها لا يسمعك
إلا أن تحكم بمنع الترجمة الحرفية للقرآن الكريم .

والله الموفق للحكم القويم ، والهادى إلى الصراط المستقيم ، والحمد لله أولا
وآخرا ، والصلاة والسلام على نبيه الكريم ، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ،
وعلى آله وأصحابهم أجمعين .

تم تحرير يوم الخميس الموافق ٥ صفر سنة ١٣٥١ هـ على يد أفقر العباد
وأحوجهم إلى مولاه الزعوف « محمد ابن الشيخ حسين مخاوف » العدوى
المالكى غفر الله له ولوالديه ولشائخه وأخوانه المسلمين آمين

كلام الامام الشاطبي في حكم ترجمة القرآن

وبعد نتم هذه الكلمة على هذا الوضع وتقديم أصولها للطبع عن لي
أن أنظر فيما كتبه العلامة أبو إسحاق الشاطبي في موافقاته متعلقا بهذا
الموضوع فنظرت ، ثم رأيت إحقاقه بهذا الموضوع مع بيان وجيز إنعاشا للفائدة
قال رحمه الله :

المسئلة الأولى

ان هذه الشريعة المباركة عربية لا مدخل فيها للالسن العجمية ، وهذا
وان كان مبينا في أصول الفقه ، وأن القرآن ليس فيه كلمة أعجمية عند جماعة
من الأصوليين ، أو فيه ألفاظ أعجمية تكلمت بها العرب ، فصارت من كلامها
وجاء القرآن على وفق ذلك ، فوقع فيه المعرب الذي ليس من أصل كلامها ،
فان هذا البحث على هذا الوجه غير مقصود هنا ، وإنما البحث المقصود هنا
أن القرآن نزل بلسان عربي على الجلالة ، فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق
خاصة ، لأن الله تعالى يقول [انا أنزلناه قرآنا عربيا] وقال [بلسان عربي
مبين] وقال [لسان الذي يلحدون اليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين]
وقال [ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أأعجمي وعربي] الى
غير ذلك مما يدل على أنه عربي و بلسان العرب ، لا أنه أعجمي ولا بلسان العجم
فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم ، ولا سبيل الى تطلب فهمه من
غير هذه الجهة ، هذا هو المقصود من المسئلة الى أن قال : فان قلنا ان القرآن
نزل بلسان العرب ، وانه لا عجمة فيه فبمعنى أنه أنزل على لسان مفهود العرب في
ألفاظها الخاصة وأساليب معانيها وأنها فيما فطرت عليه من لسانها تخاطب بالعام
يراد به ظاهره وبالعام يراد به العام في وجه ، والخاص في وجه ، وبالعام يراد

به الخصاص ، والظاهر يراد به غير الظاهر ، وكل ذلك يعرف من أول الكلام أو وسطه أو آخره ، وتتكلم بالكلام ينبي أوله عن آخره ، أو آخره عن أوله ، وتتكلم بالشيء يعرف بالمعنى كما يعرف بالإشارة ، وتسمى الشيء الواحد بأسماء كثيرة ، والأشياء الكثيرة باسم واحد ، وكل هذا معروف عندها لا ترتاب في شيء منه هي ولا من تعلق بعلم كلامها ، فإذا كان كذلك فالقرآن في معانيه وأساليبه على هذا الترتيب ، فكما أن لسان بعض الأعاجم لا يمكن أن يفهم من جهة لسان العرب كذلك لا يمكن أن يفهم لسان العرب من جهة فهم لسان الجهم لاختلاف الأوضاع والأساليب ، والذي نبه على هذا المأخذ في المسألة هو الشافعي الإمام في رسالته الموضوعة في أصول الفقه ، وكثير من أتى بعده لم يأخذها هذا المأخذ ، فيجب التنبيه لذلك ، وبالله التوفيق . اهـ

المسألة الثانية

للغة العربية من حيث هي ألفاظ دالة على معان نظران : أحدهما من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة دالة على معان مطلقة ، وهي الدلالة (١) الأصلية ، والثاني من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة دالة على معان خادمة ، وهي

(١) أراد بالدلالة الأصلية الدلالة على المعنى مطلقا غير مقيد بكيفية من الكيفيات البلاغية ، وبالدلالة التبعية الدلالة على المعنى مقيدا بتلك الكيفية ، فإن زيدا قائم يدل بالأصالة على قيام زيد مطلقا ، وبالنسبة على قيامه مقيدا بكونه مؤكدا . وهذا المعنى الثاني هو الذي تدور عليه بلاغة الكلام ومطابقة اللفظ لمقتضى الحال ، وعلماء البلاغة يعبرون بالمعنى الأول والمعنى الثانوي ، ويريدون بالثاني الغرض المترتب على التقييد بالكيفيات البلاغية ، وهو رد الإنكار في قولك لمنكر قيام زيد : إن زيدا قائم ، والإمام الشاطبي لم يردده ، لأن الترجمة لا تقع عليه بالذات ، وإنما تقع على أصله ومنشئه الذي هو مدلول اللفظ مع الخصوصية اهـ منه

الدلالة التابعة ، فالجهة الأولى هي التي يشترك فيها جميع الألسنة واليها تنتهى مقاصد المتكلمين ولا تختص بأمة دون أخرى ، فانه اذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلا كالقيام ، ثم أراد كل صاحب لسان الاخبار عن زيد بالقيام تأتي له ما أراد من غير كلفة ، ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الاخبار عن أقوال الأولين عن ليسوا من أهل اللغة العربية وحكاية كلامهم ، ويتأتى في لسان المعجم حكاية أقوال العرب والاخبار عنها ، وهذا لا اشكال فيه ، وأما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الاخبار ، فان كل خبر يقتضي في هذه الجهة أمور اخادمة لذلك الاخبار بحسب الخبر والخبر عنه والخبر به ونفس الاخبار في الحال والمساق ونوع الاسلوب من الايضاح والاختفاء والابحار والاطناب وغير ذلك ، وذلك أنك تقول في ابتداء الاخبار . قام زيد ان لم تكن ثم عناية بالخبر عنه ، بل بالخبر ، فان كانت العناية بالخبر عنه قلت زيد قام ، وفي جواب السؤال أو ما هو منزل تلك المنزلة : ان زيدا قام ، وفي جواب المنكر لقيامه : والله ان زيدا قام ، وفي اخبار من يتوقع قيامه ، والاخبار بقيامه : قد قام زيد ، أو زيد قد قام ، وفي النكيت على من ينكر : إنما قام زيد ، ثم ينوع أيضا بحسب تعظيمه أو تحقيره : أعنى الخبر عنه ، وبحسب الكتابة عنه والتصریح به ، وبحسب ما يقصد في مساق الاخبار وما يعطيه مقتضى الحال الى غير ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها ، وجميع ذلك دأب حول الاخبار بالقيام عن زيد ، فمثل هذه التصرفات التي يختلف معنى الكلام الواحد بحسبها ليست هي المقصود الأصلي ، ولكنها من مكملاته وامتداته ، ويطول الباع في هذا النوع بحسب مساق الكلام اذا لم يكن فيه منكر ، وبهذا النوع الثاني اختلفت العبارات وكثير من أقاصيص القرآن لأنه يأتي مساق القصة في بعض السور على وجه . وفي بعضها على وجه آخر . وفي ثالثة على وجه ثالث ، وهكذا ما تقر فيه من الاخبار ، لا بحسب النوع الأول إلا اذا

سكت عن بعض التفاصيل في بعض ، ونصّ عليه في بعض ، وذلك أيضا لوجه اقتضاء الحال والوقت . وما كان ربك نسيا .

فصل

وإذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاما من الكلام العربي بكلام العجم على حال فضلا عن أن يترجم القرآن وينقله الى لسان غير عربي الا مع فرض استواء اللسانين في اعتباره عينا كما اذا استوى اللسانان في استعمال ما تقدم تمثيله ونحوه ، فاذا ثبت ذلك في اللسان المنقول اليه من لسان العرب أمكن أن يترجم أحدهما الى الآخر واثبات مثل هذا بوجه بين عسير جدا ، وربما أشار الى شيء من ذلك أهل المنطق من القدماء ومن حذا حذوهم من المتأخرين ، ولكنه غير كاف ولا يغني في هذا المقام ، وقد نفى ابن قتيبة امكان الترجمة في القرآن : يعني على هذا الوجه الثاني ، فأما على الوجه الأول فهو ممكن ، ومن جهة صح تفسير القرآن وبيان معناه للعامة ومن ليس له فهم يقوى على تحصيل معانيه ، وكان ذلك جائزا باتفاق أهل الاسلام ، فصار هذا الاتفاق حجة في صحة الترجمة على المعنى الأصلي . اهـ بلفظه

بيان كلامه رحمه الله

والناظر في المسألة الأولى قد يفهم منها بادي بداهة أن القرآن لا يترجم مطلقا ، لأن الترجمة لا تفهمه ، وإلا كان هناك سبيل الى تطلب فهمه من غير جهة لسان العرب ، فيناقى قوله ولا سبيل الخ ، ولكن الناظر في المسألة الثانية يفهم منها أن القرآن يترجم أى من جهة معانيه الأصلية ، ولا يترجم أى من جهة معانيه التبعية وقد صرح بذلك آخر كلامه ، وأن الدليل على جواز ترجمته من هذه الجهة اتفاق أهل الاسلام على جواز تفسيره وبيان معناه للعامة على هذا الوجه ، لأن الترجمة من هذه الجهة نوع من

التفسير ، ومنه يعلم أن ما أفهمه كلامه في المسألة الأولى من منع ترجمة القرآن ليس على إطلاقه ، بل هو في ترجمته باعتبار نظمه وأسلوبه المشتمل على الأحوال البلاغية الدالة على المعاني المقيدة ، فانه من هذه الجهة ، وبهذا الاعتبار لا يتطلب فهمه الامن طريق لسان العرب الذي أنزل القرآن على معهودها في نظم الألفاظ وأساليب معانيها المكيفة بكيفيات قد لا يكون لها نظير في اللغات الأخرى التي نظمها وأسلوب معانيها دون نظم لغة العرب وترتيب أساليبها فضلا عن الأسلوب القرآني كما تقدم . وبهذا الاعتبار أيضا لا يمكن ترجمته بأي لغة من اللغات الأخرى ، بل ولا بلغة العرب لأن أسلوب القرآن وان كان على وفق أسلوب اللغة العربية الا أنه بالغ من السكال والتفوق مبلغ الإعجاز فلا يبارى في نظمته ، ولا يداني في معناه ، لا بلغة العرب ولا بغيرها كما يدل عليه عموم قوله تعالى [قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا] لأن ترجمته من هذه الجهة لو فرض وقوعها لسكانت ترجمة حرفية تزاوّل أصلها أو تزيّله ، بخلاف ترجمته من حيث كونه ألفاظا وعبارات مطلقة ، فانه من هذه الحثية دال على معان مطلقة يمكن التعبير عنها بلغة أخرى لاشتراك سائر اللغات في إفادة تلك المعاني ، فتكون ترجمته على هذا الوجه ترجمة معنوية جائزة كالتفسير ، وليس بلام في هذه الترجمة أن تشتمل على تفصيل وشرح أو بيان أغراض وأسباب أو نحو ذلك مما يطول به البيان ، بل المدار فيها على التعبير عن المعاني المطلقة بلغة أخرى ، وإذا اتفق لها بيان معنى مقيد ، فذلك انما يأتي عرضا وتبعا لبيان ذلك المعنى المطلق بدون قصد لمحاكاة نظم الدال عليه ، ولالدلالة على الغرض الذي يرجى اليه .

والحاصل أن الترجمة المعنوية على هذا الوجه كالتفسير ، بخلاف الترجمة الحرفية التي يعنى فيها بمحاكاة نظم الأصل وإبداله بنظم لغة أخرى ، وتقسّم

تقسيمها إلى ترجمة حرفية بالمثل لا يمكن الاثبات بها في القرآن ، وأخرى بدون المثل وهي موضع البحث ، وما وقع من تراجم المستشرقين وأمثالهم فن قبيل الترجمة الحرفية بدون المثل ، وقد علمت أنها إن جازت في كلام البشر لا تجوز في كلام الله المقدس للوجوه التي ذكرناها ، ولأن فتح بابها للمسلمين وتراسلهم في مواضعها وانكبابهم على قراءتها ، والأخذ بما تنفذه عباراتها مما لا يوافق دلالة أصلها يؤدي إلى تقلص ظل القرآن وقطعه في أعينهم وألسنتهم ، وبقدر ما يقبلون عليها يستدبرون كتاب الله شيئاً فشيئاً إلى أن يرفعه الله من الصدور والكتب آخر الزمان كما جاء في كثير من الأخبار ، فعن ابن عمر مرفوعاً « لا تقوم الساعة حتى يرجع القرآن من حيث جاء » وفي رواية أخرى « يذهب به جبريل عليه السلام إلى السماء وله درى حول العرش كدوى النحل » ، ورفعته على هذه الكيفية الواردة في الأحاديث كما ذكره القرطبي إنما يكون بعد موت عيسى عليه السلام ، وأما رفعه لا على هذه الكيفية فقد أخذ الناس فيه من عهد بعيد ، فان ترك العمل بأحكامه والانصراف عن تعليمه وتعلمه أولاد المسلمين وتفهمه وتدبر معانيه والاشتغال بأوضاع التراجم الحرفية بدلا عنه ضرب من الرفع الذميمة ، ولولا أن الله تولى حفظه ووفق له طائفة من الأمة تتحمله وتنضبطه بالكتابة في المصاحف والرواية والتلقي عن الشيوخ الضابطين خلفا عن سلف لنزل بساحته منازل بسائر الكتب السماوية من الفناء والمحو والتحريف والتغيير والتبديل ، ومن الأسف أن هذه الطائفة المشار إليها في حديث « لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله » تتضائل شيئاً فشيئاً إلى أن يرفعه الله كايا في وقته المحتوم ، وإن أكثر الناس سعاية في هدم بناء هذا الدين المتين هم المتعلمون لغير العمل ، والمتفقهون لغير الدين ، وأسرعهم في محاولة قلع أساسه المتين المبشرون والوضاعون والمترجون .

الفرق بين تراجم المستشرقين

وبين الترجمة المعنوية

وبالجملة من أمعن النظر في هذه التراجم وما أخرجته من المعاني الركيكة والأساليب المفسكة ، وقاسها بالنظر الذي بنى عليه الامام الشاطبي جواز الترجمة المعنوية وجدها مفارقة لهذا الأصل ، فان هذا الأصل يقضى بأن الترجمة السائغة إنما تكون للمعاني المطلقة التي يشترك فيها جميع الألسنة ، وهي المعاني الأصلية التي يتأتى لكل صاحب لغة الاخبار عنها من غير كلفة ، وذلك لأن المترجم في هذه الحالة يكون متخيراً في لغته غير منقيد في صياغته بنظم غيره ، بل مثله مثل من تخيل معنى أنشأه من تلقاء نفسه ، ثم عبر عنه بما يختاره من لغته ، وهذه التراجم ليست بهذه المثابة ، بل مع كونها غير واقية بالمعاني الأصلية على وجهها تجددها تارة متدخلة في ترجمة المعاني المقيدة بطريقة لا تخلو من الغلط ، وأحياناً تجددها متعرضة لمحاكاة نظم الأصل وإبداله بأسلوب لا تمتنع فيه للمحاكاة والابدال ، فكانت بذلك خارجة عن حدود الترجمة المعنوية ، وكان وقوع الخطأ فيها ... وكثيراً ما يقع - غير مغتفر في كلام الله المقدس ، وهذا بخلاف التفاسير أيضاً فان وقوع الخطأ فيها ليس لخروجها عن حدود التفسير ومشرطته ، فاذا وقع فيها خطأ ... وقل أن يقع ... فغفرت بجانب مصلحة التفهيم والهداية والبيان كما يغتفر الخطأ في الترجمة المعنوية اذا وقعت طبق ضابطها المذكور ، على أن أعظم التفسير بعيد عن محاولة إحلاله محل أصله ، بل شأنه في تأليفه ورضعه أن يكون حافظاً لنظمه مقترناً بأساويه في نطقه ورسمه بخلاف الترجمة حرفية أو معنوية ، ولذلك اشترط المحققون في جواز الترجمة المعنوية أن تكون في وجودها الكتابي

مسبوقه بنصّ الأصل كالترسير ليمّ بناء حكمها على حكمه كما تقدّم ، وليس ذلك بمسوّغ لجواز الترجمة الحرفية لمزاوتها لنظمه وعبثها بحرفه وإخلالها بمعناه فكانت ممنوعة دون الترجمة المعنوية التي لا تعرّض فيها لمبانيه بأكثر مما يفهم من مطلق معانيه ، ثم لا يفوت الواقف على ما قد سنّاه أن هذه الترجمة المعنوية التي أشار إليها الشاطبي نوع من الترجمة التفسيرية العامة ^{على} غير ما يفهم من كلامه لأنها خاصة ببيان المعاني الأصلية لفردات النظم وتراكيبه دون ما يتعلق به من الأحوال الأخرى ، والترجمة التفسيرية كالترسير أعم من ذلك

فقد نصوا على أن تفسير القرآن يشمل البحث عن كيفية النطق بألفاظه وضبط رواياته ومدلولات مفرداته ، وأحكامها الافرادية والتركيبية ، ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب أولية أو ثانوية بقدر ما يستطاع ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وغير ذلك مما اشتمل عليه كتب التفسير ، والترجمة التفسيرية التي أشرنا إليها في بابها كالترسير المذكور ، إلا أن اسم الترجمة المعنوية أوفق بالنوع الذي أشار إليه الامام الشاطبي ، كما أن اسم الترجمة التفسيرية أولى بالمعنى العام الذي يساق اسم التفسير ، وكلاهما في الحقيقة ليس ترجمة لنظم القرآن ، ولا لمعناه المشتمل على الأحوال البلاغية ، والمقيد بالكيفيات المدلولة للأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، بل الأولى بيان لمعناه في الجملة ، والثانية شرح لغامضه ، وتفصيل لمجمله بألفاظ وجل تدلّ على ذلك من اللغة الأخرى ، وفي الحقيقة المترجم لفظ التفسير الخيل أو المحقق .

ولذا يجب أن تكون عبارة الترجمة محاذية ومطابقة لعبارة التفسير المترجم لا خلاف بينهما ، إلا في أن هذه بلغة عربية مثلاً ، وهذه بلغة أخرى ، وبذلك يتضح أن اعتبار هذه التراجم التفسيرية ترجمة للقرآن تساهل في التعبير ، وتجاوز في الاستعمال وقع عليه اصطلاح طائفة من الناس

وهذا وذلك بخلاف الترجمة الحرفية ، فانها تكون باستحداث معنى لفظ الأصل المترجم ، وإبداله بما يدل عليه من اللغة الأخرى بدون تصرف في معناه ، فهي تخلع ثوب ولبس ثوب آخر مع كون اللابس واحدا فيهما كما تقدم ، وقد يراد بها ما هو أعم من ذلك ، هذا ما يفهم من كلام الامام الشاطبي رحمه الله بتوسع .

ولكن النظر الدقيق قد يفرق بين هذا النوع من الترجمة وبين التفسير ويرى منع قياسها عليه ، الذي استند الشاطبي اليه ، لأن التفسير كما علمت مثبت لأصله حافظ لنظمه بعيد في أسلوبه عن أسلوب التراجم التي لاحتلاطها محل أصلها قد يكون في استعمالها والانكباب على قراءتها ، وأخذ الأحكام منها إهدار للنظم المقصود لا لعجاز والتعب بتلاوته ، واستنباط الأحكام منه ، فالاحتياط يقضى بمنعها قياسا على الرواية بالمعنى المتفق على عدم جوازها في القرآن ، مع أنه لا ضرورة تدعو اليها كما تقدم . واتفاق العلماء على جواز تفسير القرآن : أى طلبه شرعا وجوبا أو ندبا لم يكن لصحته وامكانه عقلا كما يفهمه ظاهر كلامه ، بل لأن النبي صلى الله عليه وسلم فسره كما تشير اليه آية [وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم] فانها تتضمن الأمر بتفسيره والصحابة والتابعون فمن بعدهم تأسوا به في العمل بهذه السنة وعدوها من تمام حفظه الأمور به شرعا والترجمة بلغة أخرى على هذا الوجه ليست كذلك ، فقياسها على التفسير قياس مع الفارق . على أنه لا يخفى على المتأمل فيما استدل به على جواز الترجمة المذكورة آخر كلامه ما فيه من الرككة وبعد التقريب .

وبالجملة فترجمة القرآن الكريم بهذه الترجمة المعنوية على هذا الوجه مع كونها لا تجدى ، ولا ضرورة تدعو اليها ، فقاعدة دره المفسد تقضى بمنعها اللهم إلا أن تقترن بما يدفع هذه المفسد عنها ، ويمنع إيهام خلوطها محل

أصاها ، فتجوز مع الشرط الذي قدمناه في بابها وهيئات أن يحتفظ به المترجمون .
وكان الأجدر بالامام الشاطبي أن لا يطلق القول بجوازها في كلام
الله الخطير ، ومن وقف على كتاب الموافقات للامام الشاطبي رحمه الله ،
وعلى كتابه المسمى بالاعتصام ، وجد له على ما فيهما من الفوائد الجمة ،
والتحقيقات البالغة النروة اطلاقات في مسائل خالف فيها الجماعة لا يعول
عليها ، ولا يجوز الأخذ بها والعصمة لله ولأنبيائه عليهم الصلاة والسلام ،
ومع ذلك فالامام الشاطبي رضي الله عنه مشهور بالتحقيق وسعة الاطلاع والتفنن
في العلوم الدينية والعربية وغيرها ، وله في هذين الكتابين استنباطات منيفة
وأبحاث شريفة لا توجد لغيره ، توفي سنة ٧٩١ هـ رحمه الله رحمة واسعة .
وقد كان لنا أن نختم البيان على هذا القدر ، ولكن بعد تحريره
نشر بعض الصحف مقالا في ترجمة الأتراك للقرآن الكريم ، وكتابته بالحروف
اللاتينية .

وتحدث معنا بعض أهل العلم في ذلك ، فرأينا أن نختم بيانه بيان
كلمات هذه .

ترجمة القرآن باللغة التركية وطبعه بالحروف اللاتينية

قد أحدثت حكومة أقرة حدثا جديدا في طبع القرآن الكريم بالحروف
اللاتينية ، ونشرته في بلادها ، ووزعته على طلابها وعلى أئمة المساجد
والجوامع كما جاء في برقيات الاهرام عن مراسلها الخاص بالاستانة منشورا بعدد
يوم الاثنين ٣٠ صفر سنة ١٣٥١ هـ وفيه أن حلمي أفندي أحد أصحاب
المطابع المشهورة بالاستانة طبع القرآن العربي بالحروف اللاتينية ، وهو يفكر
في نشره في جميع البلاد التي بها مسلمون لا يحسنون قراءة اللغة العربية ،

كهولندة وبوغوسلافية وغيرهما ، وينوى إرسال عدة نسخ منه الى مصر .
وبعد عمله هذا محاولة عظيمة القيمة لاثبات كون اللغة العربية يمكن
أن تكتب بالحروف اللاتينية ايسهل تعليمها ، وقد عمّ تدريس القرآن
بالحروف اللاتينية جميع أنحاء تركيا .

والنشء الجديد الذى يتمّ علاؤه بعد أربع سنوات سيخرج من المدارس
وهو لا يعرف حرفا واحدا من الحروف العربية ، بحيث لا يمضى زمن طويل
حتى تصبح هذه الحروف غريبة عن تركيا كما هي غريبة عن ألمانيا
وإنجلترا وفرنسا مثلا .

معروف أن الأتراك قد أحدثوا قبل هذا حدنا آخر ، فقد ترجوا القرآن
باللغة التركية ، وطبعوه بالحروف العربية من عهد بعيد ، ثم طبعوه بالحروف
اللاتينية .

وأما طبع القرآن العربى بالحروف اللاتينية فقد أنجز أخيرا ، وبهذا وذاك
أصبحوا يطلقون اسم القرآن على هذه التراجم ، وعلى هذا المكتوب بالحروف
اللاتينية .

وظاهر أن هذا العمل الأخير ليس من قبيل الترجمة مطلقا ، وإنما هو
من قبيل كتابة القرآن العربى بفسير الخط العثمانى المشروع فى كتابة القرآن
وتقدمت نصوص العلماء فى ذلك ، وأنه لا يجوز كتابة القرآن بغير الكتابة
السلفية المروية عن كتابه صلى الله عليه وسلم فى عهد النبوة ، وأجمع عليها
الصحابة رضى الله عنهم ، وتقدم أن التزام هذه الكتابة من تمام حفظه
المأمور به شرعا ، وأن الخروج عنها الى أى كتابة لا يجوز وأقله ضررا
ما أشير اليه فى هذه المقالة التركية . على أن الحروف اللاتينية التى يستنطق
بها القرآن عربيا لا تقي بجميع كلماته لنقص حروفها عن الحروف العربية

فلا بدّ لاتمام كلماتها من حروف أو علامات تضمّ الى حروفها رمزاً لما هو مفقود منها ، وهذا وذاك مظنة خلل في الأداء والنطق ، وقد علمت أن النوسع في كتابة القرآن بغير كتيبه الأولى كترجته الحرفية ذريعة الى خطأ كثير .

واذا كانت الشريعة الاسلامية نصت على وجوب تعظيم القرآن والهي عن كل ما يؤدى الى اقصائه واستغفار شأنه ، وعدائمه الدين من ذلك كتابته بالحروف المصغرة لماقاتها للتعظيم كما روى عن عمر رضى الله عنه أنه وجد مع رجل مصحفاً مكتوباً بقلم دقيق فكره ذلك منه وضربه بالسرّة ، وقال عظموا كتاب الله تعالى ، فالترجمة التي تحل محل القرآن حرفية أو معنوية أولى بالمنع ، لأنها تؤدى إلى اقصائه وإهمال نظمه واستغفار شأنه في نظر أولئك الأجانب الذين يجهلون العربية أو يعلمون منها القليل .

ثم ما بال هذه الأمم الأعجمية وقد تفللوا باطل الاسلام لا يتعلمون لغة كتابهم العربي المبين ، ولغة رسولهم العربي الأمين ، ويؤثرون عليها لغة آبائهم وأجدادهم الأقدمين .

ان الناظر في هذه الحالة وفي محاولتهم ردّ لغة القرآن الى لغتهم ، وإبائهم تعلم اللغة العربية مع احتياجهم اليها في معرفة دينهم وثقافتهم وقولهم وفي التعبد بتلاوة كتابهم ، والتدبر في معانيه ، والتفقه في أحكامه ، والتعرق بحكمه وأسراوه ، لا يشك في ضعف إيمانهم وانحراف استعدادهم .

أما بلغهم ما ورد عن نبيهم العربي من الأمر بمحبة العرب وأنها من محبته صلى الله عليه وسلم ، وفي الحديث الصحيح « وأحب العرب من قبلك وليردك عن الناس ما تعلم من نفسك » والأحاديث الواردة في هذا الباب كثيرة .

فالمؤلاء المترجين ينافضون في اسلامهم ، ويتطاولون على كتابهم ، ويحوضون

فيه مع الخائفين - ان هؤلاء متبرماهم فيه وباطل ما كانوا يعملون -
وهل تعليم اللغة العربية وكتابتها لطائفة من أهل كل لغة غير ميسور لهم
أو لحكوماتهم حتى يلتجئون إلى هذه المخالفة بالضرورة ، وإذا كان ذلك
متعذرا فالدين الاسلامي لا يرى أن هناك ضرورة تدعوهم إلى ترجمة القرآن
أو كتابته بغير الكتابة الأولى ، فان ما يجب عليهم منه في الصلاة ميسور لهم
أن يتعلموه بالعربية في أقرب وقت لأنه قدر يسير جدًا ولا واجب عليهم سواء
بالنسبة لسائر أحكام الدين ، وتقدم أن لهم أن يترجموه ترجمة تفسيرية واسعة
وافية بالشرط المار أو يترجموا أحكام الشريعة ومحاسن الدين المدونة في الكتب
الاسلامية ليستفيدوا من ذلك كل بقدر حاجته وما تنجحه إليه نفسه من فضل
زيادته على شرط أن تكون الترجمة صحيحة وافية بالغرض المطلوب .

والواجب على حكومتنا الاسلامية إذا كان في وسعها أن تمنع إدخال هذه
التراجم وما مائلها مما أحدثته الترك أخيرا بالديار المصرية ، فان دخولها في
مصر (وفيها عدد كثير من الشعوب ينتمى لدول أخرى ويتمشى معها في
محدثاتها الدينية) يؤدي إلى انتشارها بين أبناء المسلمين والعمل على طريقها
فتصبح البلاد المصرية موبوءة بهذا الداء العضال .

وإذا كانت الحكومة التركية كما نقول بذلك بمجهود اعظم في ترجمة القرآن
ثم في نقله وكتابته بالحروف اللاتينية واعتبرت ذلك على ما فيه من إثم وخطأ
عملاقيا وخدمة عامة لأهل الاسلام ، فالأجدر بالحكومة المصرية الاسلامية
أن تبذل مجهودها في المحافظة على أساس دينها وما يجب عليها من النصح
لكتابها المقدس بأي وسيلة من الوسائل المقدورة ، ومن ذلك :

أولا - منع طبع المصاحف الشريفة في القطر المصري إلا على هذه
الكتابة السلفية حتى يتوحد المصحف الشريف ، ويمتاز برسم يخصه عن

سار الكتب سماوية أو وضعية ، ويظهر القرآن الكريم في هذه الصورة الكتابية الماثورة عن الصحابة وسلف الأمة محفوظا من التغير والتبدل .
ثانيا - طبع عدد وافر من المصحف الشريف الذى تم طبعه فى ذى الحجة سنة ١٣٤٢ هـ فى عهد حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فؤاد الأول الذى وجه عنايته السامية إلى انجازه ، وقد جاء فى تعريفه أنه كتب وضبط على ماوافق الرسم العثمانى .

ثالثا - توزيعه بمعاهد التعليم وكتاتيبه فى أنحاء القطر المصرى . ليتثبتوا من رسمه ويتعرفوا كتابتها ويتعودوا التلاوة بها .

رابعا - بعث جانب منه إلى سائر البلاد الاسلامية مصحوبا بتعريف يهدى إلى تلاميذ والنصح لأهل كل جهة بوجوب اتباعه والأخذ برسمه فيما يخطون ويطبعون وترك ما سواه من المصاحف التى لم تكن على هذه الكتابة كما صنع عثمان رضى الله عنه حيث كتب عدة مصاحف ، وأرسل مع كل مصحف إلى الجهات إماما يعرف به ويأمر باتباعه ويهدى الناس إلى قراءته وترك ما سواه من الصحف الأخرى ليبرا المسامون من عهدة التضامن بينهم فيما يقدرون عليه .

خامسا - توسيع دائرة التعليم للقرآن الكريم وتعليم رسمه السلفى التخاص به مع الرسم الخلقى العام لسائر الخطوط ، وحل الناس فى جميع أنحاء القطر على إعادة السكتاتيب الأهلية لحفظ القرآن وتعليمه على النظام الذى يوضع لذلك بحيث يكون كفيلا بحفظ القرآن كله وتجويده ورسم كتبه السلفية التى لا يجوز تعليمه وكتابته بغيرها .

لوقت الحكومة المصرية لذلك وساعدها فى القيام بهذه المهمة أغنياء الأمة وسراتها قاموا بواجبهم ، ونصحوا لكتابهم وأحيوا سنة رسولهم

صلى الله عليه وسلم - ومن أحيائها فكأنما أحيى الناس جميعا - والله
يقول فى كتابه العزيز [ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم]
[قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهتدى به الله من اتبع رضوانه سبيل
السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم]
والله الموفق ، وله الحمد أولا وآخرا ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء
والمرسلين وعلى آلهم وأصحابهم أجمعين .

تم تحريره عصر يوم السبت ٥ ربيع الأول سنة ١٣٥١ هـ على يد
الداعى إلى مولاه الرهوف « محمد حسين مخلوف » العدو المالكى غفر الله له
ولوالديه ولشايخه وإخوانه المسلمين آمين .

صحح بمعرفة لجنة التصحيح برئاسة الشيخ إبراهيم حسن الانباني

وكان تمام طبعه فى يوم الأحد ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٥١ هـ

(٢٤ يوليو سنة ١٩٣٢ م)

بشركة « مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر »

بسرائى رقم ١٢ بشوارع التبليطه بجوار الأزهر الشريف م

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

خطأ وصواب منهج اليقين

صواب	خطأ	سطر	صفحة
ولم	لا	١	١٤
بإطلاق	بإطلاقها	١٥	٣٣
فعله	شله	٩	٣٤
المستحقين	المستحقين	٤	٥٤
ان	انه	١٧	٥٥
تججير	تججيرا	٥	٥٩

خطأ وصواب الترجمة

صواب	خطأ	سطر	صفحة
بفصاحته	بفاحصة كلام	٢	٢
لفريقا	فريقا	٤	٨
محاكاتها	محكاتها	٢٢	١٥
لم يتوقف	توقف	١	١٧
التغيير	الغير	١٣	١٨
ولا	الا	١٩	٢٣
جواز ترجمة	ترجة	٤	٣٠
محاولة لاضاعة عربيه	اضاعة عربيه	١٩	٣٦
النظر	لنظر	١٥	٣٨
الكناية	الكتابة	١٦	٤٩
عما قد لا	عما لا	٥	٥٢
أخذت تتضام	تتضام	١٩	٥٢

فهرس منهج اليقين

حنيفة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٤ التعويل على نصوص الشريعة في الوقف وأحكامه
- ٥ الوقف نوع من أنواع البرّ مندرج في عموم الآيات والأحاديث
- ٦ الاستدلال بعمومات الشريعة
- ٨ الاستدلال على أن صنيع أبي طلحة محمول على الوقف
- ١٠ حكم الوقف أهليا أو مبهما
- ١٢ بيان ما يدور عليه أمر التشريع من المصالح والمفاسد
- ١٥ أوقف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه
- ١٥ بيان مشروعية الوقف ومحاسنه
- ١٦ الوقف الأهلى إيس نظاما مدنيا بحنا
- ٢١ الخلاف في لزوم الوقف
- ٢١ أدلة قول الجمهور بلزوم الوقف
- ٢٣ كتابة عمر بن الخطاب لصدقة وإشهاده عليها
- ٢٤ سنة السلف في الوقف واهتمامهم بشأنه
- ٢٧ ردّ القول بأن أبا حنيفة كان لا يجيز الوقف

- ٢٨ تقسيم الوقف الى أهلى وخبرى اصطلاح حديث
٢٩ أدلة القول بعدم لزوم الوقف وأجوبة الجمهور عنها
٣٥ قول أبى حنيفة : إذا صحّ الحديث فهو مذهبي
٣٥ الوقف من القرب الخاصة بالاسلام
٣٥ مقاصد الوقف المحمود
٣٨ الأحاديث الواردة فى الحث على الانفاق فى رجوه البر
٤٠ المقاصد النسيمة ليست من أغراض الوقف المشروع
٤٢ رسم الوقف
٤٣ ردّ القول بأن الوقف على الأغنياء لا يجوز
٤٥ سانحة فى تشبيه الوقف بالشجرة الطيبة والجنة الراية والحبة النامية
٤٧ شرط تأييد الوقف
٤٨ مذهب المالكية فى معنى التأييد وشرطه
٥٠ القول فى أصل الوقف وما يعرض له من المضار
٥٢ العيوب المقترنة بالوقف لا توجب إلغاءه
٥٣ القول بإلغاء الوقف وثبة خطيرة لا يقرّها الدين
٥٤ وقف الانسان على نفسه وخدمه وحشمه

فهرس

ترجمة القرآن الكريم

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٣	الترجمة وما لا بد لها منه
٤	منع ترجمة القرآن ترجمة حرفية
٥	ترجمة القرآن ترجمة حرفية بالمثل
٦	تراجم المشرقين وأغراضهم
٧	إرشاد المسلمين إلى منع اعتزامهم على ترجمة القرآن الكريم
٩	الترجمة التفسيرية أو المعنوية
١٠	ترجمة الأساليب العربية بلغة عجمية لا تقع صحيحة وافية
١١	اختصاص إنزال القرآن باللسان العربي
١٢	عموم الرسالة لا يقضى بضرورة الترجمة
١٤	الحكمة في أن أوضاع القرآن كلية عامة
١٦	حكمة تجريد المصاحف العثمانية من الوجوه السبعة إلى وجه واحد
١٧	النصيحة لكتاب الله تعالى
١٨	حكمة اختصاص كتبة القرآن بالخط العثماني
١٩	توحيد القرآن في مراتب وجوده
٢١	رد القول بأن الترجمة تتحمل من المعاني ما يتحملة القرآن
٢٣	تبليغ الرسالة وأحكام الدين
٢٥	« القرآن وأحكامه »

صحيفة

- ٢٦ فتح باب الترجمة للمسلمين وثبة خطيرة في الدين
٢٨ نصوص العلماء في حكم الترجمة
٣٢ « « في الرواية بالمعنى
٣٧ المقارنة بين النصّ القرآني وما أخرجه تلك التراجم الحرفية إلى العربيّ
الآيات الثلاث من سورة الكهف
٣٨ التفسير
٣٩ ترجمة الآيات الثلاث باللغة الفرنسية والانكليزية
النصّ الفرنسي
٤١ « الانكليزي
٤٣ الآيات الثلاث من سورة مريم
التفسير
٤٤ ترجمة الآيات الثلاث باللغة الانكليزية والفرنسية
النصّ الانكليزي
٤٦ « الفرنسي
٤٧ كلام الامام الشاطبي في حكم ترجمة القرآن
المسألة الأولى
٤٨ « الثانية
٥٠ فصل واذا ثبت هذا الخ
بيان كلامه رحمه الله تعالى
٥٣ الفرق بين تراجم المستشرقين وبين الترجمة المعنوية
٥٦ ترجمة القرآن باللغة التركية وطبعه بالحروف اللاتينية

فتح القاصد

الجامع بين فني الرواية والديانة من علم النفس

للعامة القاضي الحافظ الضابط المحدث المفسر الشهير .

محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني الصنعاني

صاحب [نيل الأوطار وغيره] المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ رحمه الله تعالى آمين
اعتنى بطبعه على ورق جيد ، بحرف جديد ، مع ضبط القرآن بالشكل
الناس ، وهو في خمسة مجلدات كبيرة .

الجواهر

في تفسير القرآن الكريم

المشتمل على عجائب بدائع المكنونات وغرائب الآيات الباهرات
تأليف

الأستاذ الحكيم الشيخ طنطاوي جوهري

طبع منه الآن ثلاثة وعشرون مجلدا لغاية سورة الذاريات ، محلي بالصورة
الشمسية العديدة ، تفسير لم يسبق له مثيل .

شركة مكتبة مصطفى الباني الحلبي وأولاده

بجوار الأزهر بمصر

تقدم

الحلقة الأولى من سلسلة شعراء الأندلس

ديوان ابن زيدون

رسائله - أخباره - شعر الملوك

شرح

كامل كيسانى و عبد الرحمن خليفه

مضبوط ضبطاً كاملاً ، ومطبوع على ورق مصقول ، ومشرح شرحاً
دقيقاً ، وبه مقدمة تحليلية مع صفوة أخبار ابن زيدون الطريفة ، ورسائله
الممتعة ، وتاريخه الحافل ، وتعريف القارئ بمزاياه الباهرة .

دليل الحاج

يشتمل على مناسك الحج والعمرة على المذاهب الأربعة

المطالب القدسية

في أحكام الروح وآثارها الكونية

وهي تأليف فضيلة الأستاذ الشيخ محمد حسين مخاوف العدوي

منتهى آمال الخطباء

أحدث وأكبر كتاب ظهر للآن في الخطابة والوعظ والارشاد

لفضيلة الشيخ مصطفى أبو سيف الحامى

تطلب هذه الكتب من تأثرها

مصطفى الباني الحلبي وأولاده بجوار الأزهر الشريف بمصر